جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

توظيف الدليل القرآني في القاعدة النحوية الخلافية في ضوء علم اللغة المعاصرة

أمين عبدون الكساسبة

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا
استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة
الدكتوراه في النحو قسم اللغة العربية وآدابها

جامعة مؤتة ، 2006

بسم الله الرحمن الرحيم

MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب أمين عبدون الكساسبة الموسومة بـــ:

توظيف الدليل القرآني في القاعدة النحوية الخلافية

استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في **اللغة العربية.**

القسم: اللغة العربية.

	التوقيع	التاريخ	
أ.د. يحيى عبابنة		2006/5/10	مشرفاً ورئيسا
أ.د. عبدالقادر مرعي		2006/5/10	عضواً
د. سيف الدين الفقراء		2006/5/10	عضواً
د. محمد اللبدي		2006/5/10	عضواً

عميد الدراسات العليا

أ.د. أحمد القطامين

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي: 61710
تلفون: 03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

إلـــى معلمي الأول، الذي علَمني حبّ دين الله، والجرأة في الحق، والصّبر على الشّدائد إلى روح والدي الطّاهرة (رحمه الله) . إلى نبع الحنان والدتي (حفظها الله) إلى سكني ورفيقة دربي، زوجتي إلى قرة عيني، ابنتيّ : جنان وبتول

مع التقدير

أمين عبدون الكساسبة

الشكر و التقدير

الحمد لله رب العالمين، و الصلاة و السَلام على خير المرسلين، وما توفيقي إلاَ بـــالله الـــذي هـــيّأ لي شيخي الأستاذ الدّكتور يحيى عبابنة، فأعطاني من وقته الثمين ما أمكنه العطاء، فوجهني وصوّب عملي وأقام ما مال منه، فبفضله يرى هذا العمل النور فله مني كل الشكر والعرفان .

كما أتقدم بجزيل الشكر و عظيم الامتنان للأساتذة الأفاضل الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذا العمل وإبداء الملاحظات حوله سعيا منهم لتقريبه نحو الكمال .

أمين عبدون الكساسبة

فهرس المحتويات

الملخص

توظيف الدليل القرآني في القاعدة النحوية الخلافية
في ضوء علم اللغة المعاصر

أمين عبدون الكساسبة
جامعة مؤتة ، 2006م

تهـدف هـذه الدراسة إلى معرفة أثر الدلـيل القرآني في بناء القاعدة النـحوية الخلافـية، وطـريقة توظـيف النحاة لهذا الدليل في تدعيم قاعدة يذهبون إليها ، أو رد أخرى لا يقبلونها.

الأول: أن تكـون القاعدة خلافية، فقد تم استثناء القواعد النحوية المجمع عليها؛ لأنه لا خلاف فيها.

الثانـي: أن يكـون الدلـيل القرآني بقراءاته، قد وظف في هذا الدليل لتقوية قاعدة أو إضـعاف أخـرى، وهـنا أيضا تم استثناء القواعد النحوية التي لم يكن للدليل القرآني أثر في بنائها.

ولعـل هـذين الـشرطين يوحـيان للقارئ أو السامع أن المادة لن تكون كافية لتخـصص لهـا دراسة متكاملة، غير أن الأمر على غير ذلك : فقد كانت المادة كافية لـتكون دراسة كاملة غطت الجانب النحوي فيما نعتقد وأبقت الجوانب اللغوية الأخرى الـصرفية والـصوتية والدلالية بكرا، آمل أن تخصص لها دراسات مستقلة، أو دراسة تجمعها.

أمـا هذه الدراسة التي تناولت المستوى النحوي، فقد وجدت في أبوابه النحوية المختلفة مادة الدراسة وجزئياتها، فكانت فصول هذه الدراسة على النحو التالي :

الفصل الأول: واشتمل على المقدمة التي بينت أسباب تناول الدراسة والدراسات السابقة، ومنهجية الدراسة وطريقتها.

والتمهيد: واشتمل على أثر القرآن الكريم في الدراسات النحوية، وحاجة الدليل القرآني إلى دليل شعري.

ثـــم الأدلـــة القرآنية للأصول النحوية، وهي : السماع والقياس والعلة النحوية: المعـــنوية واللفظـــية، ثم أضافت الدراسة إلى هذه الأصول العامل وتقسيم الكلام والبناء والإعراب.

الفصل الثاني: الأدلة القرآنية لقضايا الإسناد وهي:

المبتدأ بقضاياه المختلفة ، كالابتداء بالنكرة وغيرها والخبر بقضاياه المختلفة.

و النواسخ مثل الفعلية والحرفية ثم الإسناد الفعلي.

الفـــصل الـــثالث: الأدلة القرآنية لقضايا المنصوبات ، وقد انحصرت في الموضوعات التالية:

المفعول به و اشتمل على مجموعة قضايا.

والمحمول على المفعول، وهو النداء.

ثم التنازع في العمل ، والاستثناء والحال.

الفـــصل الـــرابع: الأدلة القرآنية لقضايا المجرورات، وقد انحصرت قضاياها في حروف الجر والإضافة ثم الجر على الجوار.

الفصل الخامس: الأدلة القرآنية لقضايا التوابع، وهي النعت والتوكيد والبدل والعطف.

وكـــان آخر هذه الفصول هو الأدلة القرآنية لقضايا حروف المعاني، وقد ألحقت ما كان لـــه علاقـــة من حروف المعاني بالأبواب النحوية السابقة، كحروف العطف، وحروف الجـــر والتي ألحقت بباب العطف ، وحروف الجر والتي ألحقت بباب المجرورات ، و حروف الاستثناء التي ألحقت بباب المنصوبات .

وأشـــير إلـــى أن المـــادة هي التي كان لها اليد الطولى في بناء الفصول والقضايا التي تندرج تحتها .

Abstract

Utilizing The Koranic Evidence

In (the Controversial Grammatical Principle On the Light of Contemporary Linguistics)

Ameen Abdoon Al- Kasasba

Mu'tah University, 2006

This study aims at probing the impact of the Koranic evidence on building the controversial grammar principle, and the way grammarians have utilized such evidence in supporting a principle that they hold, or a principle that they reject.

It has been shown that this study is subject to two conditions: Firstly, the principle should be controversial. All grammar rules that are unanimously agreed on have been excluded, because they receive no skepticism. Secondly, the Koranic evidence with all its readings, should have been utilized in this evidence, to strengthen or weaken a principle that the koranic evidence has no impact in its setting up.

These two conditions may suggest to the reader or listener that the material will not be sufficient to assign an integrated study for it. But that is not the case. In fact, the material was sufficient to form a complete study that has covered the grammatical side, as I believe, and has left intact other linguistic areas as the phonological or denotative areas.

This study has dealt with the grammatical level; and here I have found the topic of my research and the details. I have divided my study into the following chapters:

Chapter One: It includes

a. The Foreword whereby I have made it clear why I have embarked on such research, previous studies and the methodology I have applied. It also includes.
b. The Preface which shows the impact of the Holy Koran on grammatical studies, and the need of the Koranic evidence to be supported by poetic evidence.
c. The grammatical origins of the Koranic evidence which includes aural and modeling origins, and the grammatical defect both moral and oral. The study has also added the Factor, Speech Division, Structure and Parsing.

Chapter Two:

The Koranic Evidence for the Referential Affairs,

which includes:

a. The Subject with all its diversity of affairs such as the Indefinite Subject etc. and the Complement of sentence with all its diversity of affairs.
b. The Verbal and Letter Cancellers .
c. Actual Reference.

Chapter Three:

Koranic Evidence on the Affairs of Objects, the study here is limited to:

a. The Objects which include a set of affairs.
b. Words appended to the Objects such as Summoned Names.
c. Ambiguity in Action , Exceptions and Adverbs.

Chapter Four:

The Koranic Evidence on Objects of Prepositions.

The study here is limited to Prepositions, Attributives, and Close Attributives.

Chapter Five:

The Koranic Evidence on Satellites Affairs, which include Adjectives, Affirmatives, Appositions and Connecters .

Chapter Six:

The Koranic Evidence on Meaning Letters. I have appended The Meaning Letters to the previous chapters respectively: thus the Connectors have been appended to the Connection Section, Prepositions have been appended to the sections of the Preposition Objects, and the Exception Letters have been appended to the Objects of the verb.

I must point out that the studied material itself had led to building the chapters and the affairs included.

الفصل الأول

الأدلة القرآنية لقضايا الأصول النحوية

1.1 المقدمة:

الحمد لله الذي جعلنا مسلمين، وجعل القرآن العظيم دستورنا، وصلى اللهم سيدنا محمد خاتم النبيين وبعد.

فــإن المتتبع لتاريخ النحو العربي نشأة وتطوراً، يستكشف بجلاء مالهذا العلم من علاقــة بيــنة في القرآن الكريم بقراءاته المختلفة، وذلك منذ أن بدأ أبو الأسود الدؤلي بضبط المصحف الشريف، للتفرقة بين الحركات الإعرابية على اختلافها، وبقي الدرس الــنحوي مرتبطاً بالقرآن الكريم لاينفك عنه إلى عهد الخليل بن أحمد الفراهيدي وتلميذه سيبويه إذ أصبح للنحو مصنفاته الخاصة.

غيــر أن هذا الاستقلال لايعني استغناء النحو عن الحاجة إلى نصوص القرآن الكريم، إذ مازالت الشواهد القرآنية تدخل كل باب من أبواب النحو في أغلب المصنفات النحوية.

ثم لما ظهرت المذاهب النحوية المختلفة أصبحت الحاجة ماسة أكثر من أي وقت مــضى للأدلــة القرآنية في القضايا النحوية الخلافية، في حين لم يختلف النحاة في أن القرآن الكريم أصل من أصول الاستشهاد اللغوي،لأنه كتاب الله المنزل على نبيه محمد (صلى الله عليه وسلم) بلسان عربي مبين.

غير أن اللافت للنظر أنه مع استدلال النحاة في كثير من المسائل النحوية بالأدلة القــرآنية، بقي الخلاف قائماً، لماذا كان ذلك؟ أقصرت الأدلة القرآنية عن حسم الخلاف وهــي كــلام الله المعجز؟ أم خطأها النحاة فلم يقبلوا بها؟ أم اختلفوا في تأويلها؟ وكيف تعامــل الــنحاة مــع الأدلــة القرآنية التي تؤيد مذهبين في مسألة خلافية واحدة؟ هذه التساؤلات وغيرها لم تغب عن بالي وأنا أقرأ في كتب النحو وفي المسائل الخلافية على وجــه الــتحديد، حتى أصبح لدى فضول منقطع النظير لتتبع الأدلة القرآنية في المسائل الــنحوية الخلافــية، فعقــدت العــزم علــى دراســة هــذا الموضــوع الــذي

وســمته ب (توظيف الدليل القرآني في القاعدة النحوية الخلافية) آملاً بعد الانتهاء من هــذه الدراســة أن أقدم للمكتبة العربية جديداً في أثر الدليل القرآني في القاعدة النحوية الخلافــية والتــي تطرق قضاياها أغلب أبواب النحو العربي، والمتتبع للمسائل الخلافية يــرى بوضوح أثر الأدلة القرآنية في هذه المسائل، وكيف أفاد النحويون من هذه الأدلة فــي تدعــيم وجــه النظر النحوية معتمدين على هذه الأدلة لإثبات قاعدة أو رد أخرى لايرتضونها.

وعلى أهمية هذا الموضوع ، الا أن الأدلة القرآنية في القضايا النحوية الخلافية لــم تلق عناية تذكر، إذ لم أعثر على دراسة مستقلة متكاملة تبحث هذا الموضوع، على الــرغم من أن الباحثين أعطوا الخلاف النحوي الكثير من الاهتمام، ومما عثرت عليه مــن الدراسات السابقة دراسة قامت بها الباحثة خولة القرالة، وهي بعنوان (في توظيف الــرواية وجدلية البرهان، دراسة في كتاب الإنصاف للأنباري)، إلا أنها مقصورة على كــتاب الإنــصاف، وهي من بعد ذلك تتناقل مستويات لغوية مختلفة، ولم تقتصر على بحث الدليل القرآني، مما يجعل الدليل القرآني في القاعدة النحوية الخلافية مجالاً مفتوحاً للدراسة.

أمــا منهج هذه الدراسة فهو المنهج الوصفي التحليلي، القائم على رصد الأدلة القــرآنية مــن كــتب الخلاف النحوي وغيرها من كتب النحو التي درست أبوابه كلها وجعلــت القــضايا الخلافية جزءاً من مادة الكتاب، كما أن هذه الدراسة لم تقتصر على ماوقع الخلاف فيه بين المذاهب النحوية المشهورة بصرية وكوفية، وإنما تعدت ذلك الى دراســة بعــض الآراء النحوية لبعض النحويين منفردين أو غير منفردين، عن مذهبي البــصرة والكــوفة، لأننــي وجــدت أن الخــلاف قــد وقع في المذهب الواحد فكانت الاســتثناءات في المذهب الواحد في المسألة الواحدة تظهر من حين إلى آخر، فنجد من أبناء المذهب الواحد من يخرج عليه، ويستدل على مذهبه بدليل من القرآن، وقد سعيت الى أن أضع ذلك بين يدي القارىء ماوسعني الأمر.

فكنت أعمد إلى توضيح الخلاف المذهبي في المسألة، ثم ذكر الأدلة القرآنية المستعملة وأدرسها من كتب النحو في ضوء معطيات علم اللغة الحديث ما أمكن ذلك.

اما الدراسة فقد قسمتها إلى ستة فصول:

الفصل الأول: وتضمن المقدمة والتمهيد وتحدث عن أثر القرآن (في الدراسات النحوية، والدليل القرآني) يحتاج الى دليل شعري من خلال متابعة الأدلة القرآنية والأدلة الشعرية لبعض المسائل النحوية للمذهبين المشهورين البصري والكوفي. ومن بعد التمهيد درست الأصول اللغوية بعد التعريف بها وهي: السماع والقياس والعلة النحوية بقسميها: المعنوية واللفظية، ودرست بعد هذه الأصول، العامل، وتقسيم الكلام وأعني به الاسم والفعل والحرف ومن بعد ذلك البناء والإعراب.

والفصل الثاني: الأدلة القرآنية لقضايا الإسناد : وجعلته على قسمين الإسناد الاسمي، والإسناد الفعلي، وتكونت قضايا الإسناد الاسمي من المبتدأ ومن قضاياه الابتداء بالنكرة، ورافع الاسم بعد شبه الجملة، أما الخبر فمن قضاياه العامل في الخبر، وتقدم الخبر، والخبر الذي يتكرر معه الظرف.

ودرست تحت الإسناد الاسمي أيضاً النواسخ ذات العلاقة بالأدلة القرآنية للقواعد الخلافية ومنها: ليس، وإن، أما الإسناد الفعلي فقد اقتصر على عمل اسم الفاعل.

والفصل الثالث: الأدلة القرآنية لقضايا المنصوبات، وجاء تحت هذا المسمى المفعول به وقضاياه وهي: المفعول به الضمير، والمفعول به جملة، وعامل نصب المفعول به، وتقدم المفعول به على العامل، وحذف عامل المفعول به، ثم الإغراء.

ومن بعد ذلك النداء وحذف المنادى والتنازع، والاستثناء، والحال الجامدة، وحذف صاحب الحال، وأنواع الحال: مفردة، وجملة اسمية وفعلية.

والفصل الرابع: الأدلة القرآنية لقضايا المجرورات، وأولها: حروف الجر، وهي: واو القسم، و(لولا) الجارة وزيادة حروف الجر وهي: الباء واللام وحذف حرف الجر.

ثـــم الإضافة، ومنها: الإضافة إلى غير المتمكن، والاضافة الى الجملة، وإضافة الاسم إلى مايوافقه في المعنى، والفصل بين المضاف والمضاف إليه، وحذف المضاف وإقامة المضاف اليه مقامه، وآخر المجرورات الجر على الجوار.

والفـــصل الخامس: الأدلة القرآنية لقضايا التوابع، وأولها النعت وقد تناولت فيه مطابقة الـــنعت للمـــنعوت، وحذف الموصوف، ثم من بعد النعت كان البدل ودرست تحته بدل النكـــرة مـــن المعرفة والعطف وأول قضاياه حروف العطف، ومنها الواو، وأو، ولكن ومـــن قضايا العطف أيضاً: العطف على الضمير المرفوع، والعطف على اسم إن قبل مجـــيء الخبر، والعطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض وكان العطف على التوهم آخر قضايا العطف.

الفصل السادس: الأدلة القرآنية لقضايا حروف المعاني.

وقـــد تناول هذا الفصل ما اختلف فيه النحاة من هذه الحروف، واشير الى أنني درست بعض حروف المعاني في فصولها التي لها علاقة بها كالاستثناء والجر والعطف أمـــا هذه الحروف التي أثبتها في باب حروف المعاني فهي، إنْ ،وإنْ الواقعة بعد (ما)، و(أن) المخففـــة الناصـــبة للفعل المضارع إلا بمعنى الواو، وكل،ثم انتهت الدراسة إلى الخاتمة التي سجلت فيها أهم نتائجها.

وبعـــد، فأسأل الله أن يفيض علي بكرمه، فيتجاوز عن تقصيري ويجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم، إنه سميع مجيب، وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين.

التمهيد:

2.1 أثر القرآن الكريم في الدراسات النحوية

لقد كان القرآن الكريم دافعاً مهماً للنحاة من أجل الاهتمام بالنحو العربي، فقد اهتم النحاة به اهتماماً كبيراً في كل المجالات، حتى تحدثت أغلب كتب النحو عن دوافع اشتغال النحاة بالنحو، وقد أجمعت الدراسات على أن الجهود اللغوية بإجمالها، إنما كانت نتيجة حتمية لخدمة القرآن ولغته، وعاشت في ظله، وكان لكل عالم من العلماء جهود في مجال أو أكثر من مجالات الدراسة القرآنية[1]، وكانت جهود العلماء العرب هي السبّاقة في مجال الدراسات القرآنية الكريمة، فأبو الأسود الدؤلي هو أول من ضبط القرآن وأعربه[2]، ومن غير شك فإن جهود أبي الأسود الدؤلي، وغيره من علماء اللغة ما كان لها أن تظهر لولا اختلاط العرب بالعجم، وورود الأخطاء في اللسان العربي، وقد تمثل النحاة قول النبي (صلى الله عليه وسلم): (أعربوا الكلامَ كي تُعربوا القرآن).

وكانت الإرهاصات الأولى لظهور علم النحو منذ شيوع اللحن في قراءة القرآن الكريم، فقد روي أنه: (في عهد زياد بن أبيه عندما كان والياً على البصرة يقال:إنه أرسل في طلب أبى الأسود الدؤلي، وقال له: اعمل شيئاً تكون فيه إماما ينتفع الناس به، وتعرف به كتابَ الله، فاستعفاه من ذلك، حتى سمع أبو الأسود قارئـا يقـرأ: (إن اللهَ بريءٌ مِنَ المشرِكينَ ورسولِه)[3] بالجر؛ أي أنه عطف كلمة (رسوله) على (المشركين)، فقال: ما ظننت أن أمر الناس صار إلى هذا، فرجع إلى زياد، فقال: أنا أفعل ما أمر به الأمير، فليبلغني كاتباً لبقاً يفعل ما أقول، فأتي بكاتب من عبد القيس فلم يرضه، فأتي بآخر، فقال له أبو الأسود: إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة

---

1) فتحي الدجني: الإعجاز النحوي في القران الكريم ص 107 – 108، مكتبة الفلاح ط / 1 الكويت 1984.

2) فتحـي الدجني: أبو الأسود الدؤلي ونشأة النحو العربي ص90 وما بعدها وكالة المطبوعات الكويت1974 وأبو سعيد السيرافي: أخبار النحويين البصريين ص–15 الخفاجي و الزيني القاهرة 1955.

3) التوبة (3).

فوقه، فإذا ضممت فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف، فإذا كسرت فاجعل النقطة تحت الحرف، فإن أتبعت شيئاً من ذلك غنّة فاجعل مكان النقطة نقطتين)(1).

ومــن أشــهر من يطالعنا من الروايات التي دفعت باتجاه ظهور ضوابط اللحن المانعــة من اللحن ما تناقله الرواة حول ما حدث بين أبي الأسود وسَعْد الفارسي، الذي قدم البصرة مع أهله، فمر سعد بأبي الأسود وهو يقود فرسه، قال له أبو الأسود: ما لك يا سعد لا تركب؟ قال: إن فرسي (ظالعاً) يريد (ظالعٌ)، وضحك منه بعض من حضر، وقــال أبو الأسود: هؤلاء الموالي قد رغبوا في الاسلام ودخلوا فيه فصاروا لنا أخوة، فلو علمناهم الكلام، فوضع باب الفاعل والمفعول(2).

والحقــيقة التي نراها أن النحو العربي إنما نشأ لفهم النص القرآني الكريم؛ لأن القرآن بنصه محفوظ لقوله تعالى (إنّا نَحن نزلنا الذكرَ وإنا له لحافظون) (3)، أما وقوع قارئــه في اللحن فيمكن أن يعود عنه، لكننا نرى أن الغاية من وضع علم النحو هو فهم الــنص القرآنــي لمــن أراد أن يفهمه؛ لأنه دستور الأمة، ويترتب على فهم نصه فهم للقوانين الإلهية، والتعاليم السماوية، وهو إلى ذلك دستور هذه الأمة.

3.1 الدليل القرآني يحتاج إلى دليل شعري

عند النظر إلى المسائل الخلافية بين النحويين يحاول كل طرف أن يثبت صحة وجهة نظره من جهة، ويخطىء وجهة نظر الطرف المقابل، ولعلّ قوّة الخصام العلمي دفع بهؤلاء النحاة إلى أن اتبعوا من أجل تحقيق غايتهم، بتحقيق النصر العلمي في المناظرات النحوية كل سبيل، ولعلّ هذا ما دفعهم إلى إسناد الدليل القرآني للقاعدة النحوية التي يتبنونها بدليل من الشعر، أو أن يكون إيمان بعضهم بأن الشعر هو أساس

1) انظــر الــسيرافي: أخبار النحويين البصريين ص 12 تحقيق عبد المنعم طبعة البابي الحلبي وانظر أيضا فتحي الدجني / الأعجاز النحوي في القرآن الكريم ص 110

2) انظر: السيرافي، أبو سعيد: أخبار النحويين البصريين 18

3) الحجر (9)

النحو، لأنهم جعلوا أكثر الشواهد النحوية شعرية، ومما يلفت الانتباه أن النحاة فيما اطلعت عليه جعلوا الشواهد النحوية القرآنية والشعرية على النحو التالي:

1- الشواهد الشعرية تفوق في عددها الشواهد القرآنية في أكثر المسائل الخلافية، وبالإجمال وبالنظر إلى أشهر كتب الخلاف، ومنها: كتاب الإنصاف للأنباري، وكتاب التبيين للعكبري، وكتاب ائتلاف النصرة لعبد اللطيف الزبيدي، نجد أن عدد الشواهد الشعرية يفوق أضعاف الشواهد القرآنية، ففي (القول في تقديم الخبر على المبتدأ) مثلاً، وجدنا أن الكوفيين لم يجّوزوا تقديم الخبر على المبتدأ سواءٌ أكان الخبر جملة أم مفرداً؛ لأن الخبر المتقدم لا يخلو من أن يشتمل على ضمير ظاهر أو مضمر يعود على المتأخر لفظاً، كقولك: (أبوه قائم زيدٌ)؛ لأن الخبر يشتمل على ضمير يعود على المبتدأ المتأخر في اللفظ، وهذا غير جائز في أعراف اللغة.

أما البصريون فقالوا بجواز ذلك؛ لأن الضمير وإن كان متقدماً إلا أنه بحكم المتأخر في المعنى، واستدلوا على مذهبهم بالأدلة الشعرية التالية:

1- قول الفرزدق [1]:

بَنونـــا بَنُـــو أبنـــائنـــا وبناتُنـــا	بنوهنّ أبناءُ الرّجالِ الأباعدِ

2- قول مالك بن خالد الهذلي[2]

فتـــىً مـــا ابنُ الأعـــزِّ إذا شَتَونـــا	وحَـــبُّ الـــزادِ فـــي شهـــريْ قِمـــاحِ

وتقديره: ابن الأعزّ فتى ما إذا شتونا.

3- قول الشماخ [3]

كـــلا يومَـــي طُوالَـــةَ وصـــلُ أروَى	ظَـــنـــونٌ آن مُـــطَّـــرَحُ الظَّـــنـــونِ

---

1) ابـــن هشام: أوضح المسالك شاهد رقم (71) ، وهو غير موجود في ديوانه تقديم وتعليق / سيف الدين الكاتب وأحمد عصام الكاتب، منشورات دار مكتبة الحياة / بيروت – لبنان – 1983

2) ابن منظور، لسان العرب (قمح).

3) الـــشماخ بن ضرار الذبياني : ديوانه /319 تحقيق صلاح الدين الهادي / دار المعارف / القاهرة د.ت، وابن منظور، لسان العرب (طول).

فقول الشاعر:(وصل أروى) مبتدأ (وظنونٌ) خبر المبتدأ، (وكلا يومي طوالة) ظرف يتعلق بـــ (ظَنون) الذي هو خبر المبتدأ، وقد تقدم معموله على المبتدأ [1]، ولماّ جاز تقديم المعمول فإنه من باب الأولى أن يجوز تقديم العامل.

هذه هي الادلّةَ بإجمالها ويمكن وصف أدلة الفريقين بما يلي:

أ – الأدلة الكوفية أدلة عقلية

ب– الأدلة البصرية أدلة نقلية شعرية خالصة

ج– أدلة الأنباري أدلة نقلية ومنها قوله تعالى (فأوجَسَ في نَفْسِهِ خِيْفَةً موسَى)[2]، وشعرية، ومنها قول الأعشى[3]:

أصـــاب الملـــوكَ فـــأفـــناهُـــمُ وأخْـــرجَ مـــن بَيْتِـــهِ ذا دَجَـــنْ

والشاهد في البيت قول الشاعر(بيته)، فإن الضمير المتصل قد عاد على (ذا دجن) المتأخر في اللفظ.

ويمكن القول: إن نحاة البصرة لم يستشهدوا بالدليل القرآني، واستشهدوا بالأدلة الشعرية، غير أن من انتصر للبصريين وهو (ابن الأنباري) هو الذي وظّف هذا الدليل لخدمة قاعدة إمكانية تقديم الخبر، وإن اشتمل على ضمير يعود على المبتدأ المتأخر في اللفظ، وإنه ليس من السهل أن نحكم على نحاة البصرة تجاهلهم الأدلّة القرآنية إذا كانت متوافرة، لكن الأمر قد يكون متعلقا بمنهجية الأنباري في التأليف.

وحول مسألة التنازع في العمل اختلف الفريقان، فقد ذهب الكوفيون إلى إعمال الفعلين نحو (أكرَمَني وأكرمتُ زيدا) و(أكرمت وأكرمني زيدٌ)، وذهب البصريون إلى أن إعمال الثاني أولى [4]، وقد ظهرت الأدلة المنقولة عند الفريقين على النحو التالي:

---

1) الانباري : الإنصاف المسألة التاسعة /ص67

2) طه (67)

3) وهو غير موجود في ديوانه تقديم حنّا نصر الحِتيِ / دار الكتاب العربي ط2/ بيروت لبنان 1994. وشرح ديوانه بتحقيق: كامل سليمان/ دار الكتاب اللبناني مكتبة المدرسة ط1 بيروت لبنان د.ت، الأنباري، الإنصاف ص69

4) ابن الانباري : الانصاف /المسالة (13) /ص 83

أ- الكوفيون: أدلتهم على مذهبهم منقولة، وجميعها أدلة شعرية، ومنها:

1- قول امرىء القيس [1]

فلو أنَّ ما أسعى لأدنى مَعِيشَــةٍ كفاني ولم أطلبْ قليلٌ من المــالِ

فأعمل الفعل الأول (كفاني) بـــ (قليل) ولو أعمل الثاني لقال:(قليلاً) بالنصب. قول المرار الأسدي[2]

فــردّ علــى الفــؤاد هــوى عميــداً وسُوئــلَ لــو يُبيــن لنــا الســؤالا

وقــد نغنــي بها ونــرى عصــورا بــهــا يقتــدننــا الخُــردَ الخــدالا

فأعمل الفعل الأول لذلك نصب (الخرد الخدالا)، ولو أعمل الثاني (يقتدننا) لرفع؛ لأنه فاعل. هكذا تنتهي الأدلة الكوفية، وإن الأدلة القرآنية ليست منها على الإطلاق طبقاً لما عند الأنباري. أما الأدلة البصرية المنقولة فقد توزعت بين القرآن والشعر:

أ- القرآن

وهو قوله تعالى (آتوني أُفرِغْ عَلَيهِ قِطراً) [3] فقد جاء (قطراً) معمولاً للفعل الثاني فهو مفعول به منصوب، كما أنه لو كان معمولاً للأول أيضا لجاء منصوبا، غير أنه لو أعمل الأول لقال: أفرغه عليه.

وقوله تعالى: (هاؤم اقرؤوا كِتَابِيَة) [4] فالعمل للفعل الثاني، ولو كان للأول لقال: اقرؤوه، لذلك أرى أن دليلين من القرآن الكريم يكفيان لإثبات أولوية إعمال ثاني الفعلين ولاسيما أنه ليس للكوفيين أدلة قرآنية مناقضة، ومع ذلك فلم يكتف البصريون بهذين الدليلين من القرآن الكريم بل جاء معها أدلة من الشعر، مما يثبت أن نظرة النحاة بالإجمال للإثبات القاعدة النحوية بالاعتماد على الشعر يكون أكثر جزما، لذلك الحقوا الدليلين القرآنيين مجموعة من الأدلة الشعرية.

---

1)امرئ القيس : ديوان امرئ القيس ، / 145 دار صادر ، بيروت /2000 م وانظر سيبويه 41/1

2) ابن الانباري : الإنصاف حاشية المحقق ص 85

3) الكهف (96)

4) الحاقة (19)

ب- الأدلة الشعرية:

ومنها قول الفرزدق[1]:

ولكنَّ نِصفاً لو سَبَبْتُ وَسَبَّنِي   بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وَهاشِمِ

فأعمل الثاني فجاء (بنو) مرفوعاً.

وقول طفيل الغنوي[2]:

وكُمتاً مدمّاةً كأنَّ مُتونَــها   جَرى فوقَها واستشعَرَتْ لونَ مذهــبِ

والشاهد: (جرى فوقها واستشعرت لونَ مذهبِ) فاعمل الفعل الثاني في (لون) فجاء منصوباً، ولو أعمل الأول لجاء مرفوعاً؛ لأنه يكون عندئذٍ فاعلاً.

1. وقول رجل من باهلة: [3]

ولقــد أرى تغنـــى بـــه سيفانـــةٌ   تُصبِـــي الحليــمَ ومثُلــها أصبـــاه

والشاهد قوله: (أرى تغنى به سيفانةٌ)، فأعمل الثاني فجاء مرفوعاً

2. وقول كثيّر عزّه [4]

قضى كلُّ ذي دَيْنٍ فوفّى غريمَـــهُ   وعزّةُ مَمطــولٌ معنّـــىً غريمُـــها

فأعمل الثاني في قول الشاعر:(قضى كل ذي دين فوفّى غريمَه) وقد أعمل الشاعر العامل الثاني، ولو أعمل الاول لقال:(قضى كل ذي دين فوفاه غريمُه). ومما يلاحظ وفرة الأدلة الشعرية التي أكدت الادلة القرآنية وكأن الأدلة القرآنية محل شك مما لايسمح لها بإثبات قاعدة نحوية ،غير أننا أيضاً نعتقد أن الأمر متعلق بعملية النسبة. فالقرآن الكريم من حيث هو نص قليل جداً إذا ما قورن بوفرة الأدلة الشعرية، فإذا

---

1) الفرزدق ، همام بن غالب بن صعصعة/ الديوان /523/2 والراوية فيه: (ولكنّ عدلاً)، تحقيق ايليا الحاوي دار الكتاب اللبناني ومكتبة المدرسة ط1 بيروت 1983

2) طفــيل الغنوي: ديوانه /32 شرح الأصمعي، تحقيق غسان فلاح دار صادر ط1 بيروت /1997 م، و سيبويه/ الكتاب /ص 39/1

3) سيبويه، الكتاب 77/1، والأنباري، الإنصاف/ 63

4) كثّير بن عبد الرحمن: ديوانه /297 / شرح عدنان زكي درويش دار صادر ط1/ بيروت 1994 ، وابن هشام: أوضح المسالة: الشاهد رقم 241

أخذنا الأمر بهذا التجرد، يمكن أن نقبل كثرة الأدلة الشعرية ووفرتها بالقياس إلى الأدلة القرآنية.وإننا إذ نذكر بعض الأمثلة على حاجة الدليل القرآني إلى دليل شعري، فإن ذلك لايكون على سبيل الحصر.

ليس ذلك فقط ولكن مما يمكن للدارس أن يلاحظه أن الدليل الشعري يكون في بعض الأحيان مقدماًعلى الدليل القرآني، ومن ذلك خلافهم حول (سوى) اسم هي أو تلزم الظرفية، فقد ذهب الكوفيون إلى أنها اسم ويمكن أن تكون ظرفاً، وذهب البصريون إلى أنها لاتكون إلا ظرفاً [1] وقد انحصرت الأدلة الكوفية بالشعر ومنها

1- قول المرار بن سلامة العُجلي:[2]

ولا يَنْطِقِ المكروهَ من كان مِنْهُـمُ إذا جَلَسوا مِنَّا ولامِنْ سِوائنـــا

فقد دخل عليها حرف الجر من .

2- قول الأعشى:[3]

تجَانَفُ عن جَوّ اليمامَةِ ناقتـــي وما قَصَدَتْ مِنْ أهلِها لسوائكـــا

3- قول أبي دؤاد:[4]

وكلٌّ من ظنّ أن الموتَ مخطئُـه معلــلٌ بســواء الحقّ مكـــذوبُ

الأدلة البصرية:

استدل البصريون على مذهبهم القائل بأن العرب لاتستعمل في اختيار الكلام (سوى) إلا ظرفاً بقول لبيد:[5]

---

1) الانباري : الإنصاف مسالة (39) ص 294

2) الأعــشى، مــيمون بن قيس : ديوانه /241 شرح حتّى نصر الحتي دار الكتاب العربي / ط 2 / بيروت لبنان 1994، و سيبويه: الكتاب 13/1 وابن منظور /اللسان (سوى) وابن عقيل/ شرح ابن عقيل/ شاهد (171)

3) سيبويه : الكتاب 13/1 البغدادي : الخزانة 59/2

4) الانباري : الإنصاف ص39 والاشموني /شرح الاشموني رقم (455)

5) ابــن الانــباري الإنــصاف : ص 296 ، وقــد ورد فــي الديــوان بــروايتين أخــريين مختلفين : الأولى: (وابــذلْ ســنامَ القِدرِ إنَّ سواءَهَا دُهماً و جُونا) والثانية : (وابذل سَوَامَ القدْرِ) ، انظر لبيد بن ربيعة : ديوانه/ 215 دار صادر بيروت1966

وابـــذل ســـوامَ المـــالِ إن ســـواءها وهْمـــاً وجُونـــا

حيث نصب (سِواءها) على الظرف كما نصبت (إن) (عندك) في قولك: إن عندَك رجلا.

أما قوله تعالى: (إن لدينا أنكالا) [1] فقد تأخر الدليل القرآني الكريم على الدليل الشعري عند البصريين، بل إنه تأخر حتى عن المثال المصنوع، وإنني أكاد أجزم أن أمراً بهذا الترتيب إنما هو من صنيع المؤلف؛ لأنه ليس من الضرورة أن يكون ترتيب المؤلف موافقاً لمنطق البصريين في ترتيب الأدلة النحوية قرآنية أو شعرية أو أمثلة مصنوعة، على أنني وجدت بعض الآراء للغويين محدثين تشير إلى أن النحاه إنما صرفوا أنفسهم عن الاستشهاد بالقرآن الكريم قصداً على الرغم من علمهم بان النص القرآني يشتمل على ثروة لغوية موثقة أشد توثيق، إذا ما قورنت بالأدلة الشعرية المتعددة الرواية، أو مجهولة القائل، أو حتى المختلف على جواز الاستدلال بها من الأساس، للشك في صحة انطباق الاستدال بها من حيث مخالفتها للزمان أو المكان المعتمدين للاستشهاد بالشعر.

وقد أكد محمد عيد موقف النحاة هذا بقوله: "لقد صرف النحاة أنفسهم قصدا عن الاستشهاد بالقران والحديث، ومن البديهي أنهم كانوا على علم تام بوجود هذه الثروة الموثقة من نصوص اللغة بين أيديهم، لكنهم تحرجوا من استخدامها في دراستهم، ووقف (التحرز الديني) بينهم وبين الإفادة منها، بل دفعهم ذلك لما هو أبعد ما بَعُد لدى النظر العلمي المنصف وهو أمر يدعو للغرابة والدهشة" [2].

ويقول: "ولكنه مع التدقيق في موقفهم تنسجم معه كل الانسجام، ففي فترة ازدهار دراسة اللغة في القرن الثاني وما بعده كانت نصوص القرآن والسنة موثقة في

---

1) المزمل (12)

2) محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة ، رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث :244 ، عالم الكـــتب ،ط3 ،القهرة ،1988م ، وانظر أيضا إبراهيم السامرائي: في النحو العربي 193 مجلةأبحاث اليرموك مج 12 العدد الأول 1994م.

أيدى العلماء، الأولى بتوثيق سند القراءات فيها، والثانية بجهود العلماء في جمعها ونخلها متنا وسندا، ومع ذلك فقد سلك النحاه إزاء هذا التوثيق موقفاً غريبا، إذ راحوا يوثقونها بنصوص أقل منها توثيقا مما أطلق عليه كلام العرب من الشعر والنثر...."[1].

وفيما يتعلق بالقراءات القرآنية التي هي قرآن، وأخص منها القراءات السبع نجد ابن جني يحرص كل الحرص في كتابه (المحتسب) على أن يؤكد كل قراءة بالقرآن والشعر ويستدل عليها بما يدعمها من شعر العرب وكلامهم، ويكاد يدرج هذا الأسلوب في أغلب كتب النحو، وإنني أزعم أنه من باب الأولى أن يستدل بالقرآن على الشعر وليس العكس لأن الأشد توثيقا وهو القرآن الذي يستدل به، والأقل توثيقا وهو الشعر وكلام العرب يُستدلُ عليه، أما العامل الديني أو ما أسماه محمد عيد بـــ (التحرز الديني) فإن أخذه بعين الإعتبار لبناء القاعدة النحوية أمر يجانبه الصواب؛ لأن المنهج العلمي يقتضي عدم الأخذ بمثل هذه الأسباب، وإنما يقتضي دراسة الظاهر اللغوية من حيث هي ظاهرة لغوية فقط لاعلاقة لها بكل المؤثرات الأخرى التي لاتصب بشكل من الأشكال في إناء الدراسة اللغوية يقول إسرائيل ويلفنسون " إن القرآن أصدق مقياس للبحث في لغة العرب في عصر ظهور الإسلام " [2].

إن من أكثر ما يمكن أن نطمئن إليه في أمر الاستدلال بالقرآن والشعر هو بعض المواقف الكوفية التي استدلت على بعض المسائل الخلافية بالشعر ثم أتبعته الدليل القرآني، وهنا لايمكن لنا أن نقول: إن الكوفيين قد جعلوا الشعر سابقاً القرآن لأنه أولى، وإنما نعزو الأمر إلى أنهم استدلوا على الشعر بالقرآن طبقاً للمنهج العلمي السليم في الاستدلال بالأكثر توثيقاً على الأقل توثيقاً.

---

1) الـــسابق 244 وانظر أيضا إبراهيم السامرائي: في النحو العربي 193 مجلة أبحاث اليرموك مج 12 العدد الأول 1994م

2) عن محمد عيد: الاستشهاد والاحتجاج باللغة ص 246

ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر قوله تعالى (وكَذَلِكَ زُيِّن لكثيرٍ من المشرِكينَ قتلُ أولادَهم شركائهم) [1] بنصب أولادهم وجر شركائهم، وهي قراءة ابن عامر[2] فقد ذهب الكوفيون إلى جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الجر لضرورة الشعر، وذهب البصريون إلى أنه لايجوز[3].

وقد استدل الكوفيون على مذهبهم بالشعر ومنه قول الشاعر: [4]

فــزججتُــها بمــزجَّــةٍ   زَجَّ القلــوصَ أبـــي مـــزَاده

وقول الشاعر: [5]

تمــرُّ علــى ماتستمِــرُّ وقــد شَفَــت   غلائــلَ عبدُ القيــس منهــا صدورِها

فقد فصل الشاعر بين المضاف (غلائل) والمضاف إليه (صدورها) بالفاعل (عبد القيس)، وإننا لسنا هنا بصدد تخريج الشاهد وإنما نحن بصدد علاقته بالدليل القرآني، فإنه وغيره من الشواهد قد استُدِل علىصحته بالدليل القرآني الذي جاء به الكوفيون تالياً، وهو قراءة ابن عامر لقوله تعالى: (وكَذَلِكَ زُيِّن لكثيرٍ من المشرِكينَ قتلُ أولادَهم شركائهم) فجاء الدليل القرآني كما نرى مثبتاً صحة لغة الأدلة الشعرية، وهو منهج نوافقه لما في الدليل القرآني من قوة الثبت تفوق الأدلة الشعرية لاسيما أن كثيراً منها مجهول القائل، غير أن هذا النهج وهو الاستدلال بالقرآن على الشعر لم يكن إلا في القليل النادر مما اطلعت عليه مما يجعلنا نقر أن الدليل القرآني من حيث الأهمية يأتي تالياً للشعر في بناء القاعدة النحوية خلافا لرأينا.

---

1) الأنعام (137)

2) ابــن مجاهد كتاب السبة في القراءات /270 والفارسي : والحجة للقراء السبعة 214/2 وابن زنجلة : حجة القراءات /173 ومكي : الكشف /453/1

3) ابن الانباري : الإنصاف / المسألة الستون 427/2

4) البــيت بلا نسبة عند سيبويه الكتاب 176/1 والانباري: الإنصاف 427/2 والبغدادي: خزانة الأدب 415/4 وابن مالك شرح الكافية الشافية 440/1

5) البيت مجهول القائل انظر الأنباري: الإنصاف 428/2 والبغدادي: خزانة والأدب 250/2

4.1 الأصول:

الأصل في اللغة: أسفل كلّ شيء وأساسه الذي يقوم عليه وأصول العلوم قواعدها التي تبني عليها الأحكام [1] وفي الاصطلاح: فلسفة العلوم ، ويختص بنقد المبادئ والفريضيات والمصادر التي يبنى عليها علمٌ من العلوم [2].

أما أصول النحو: فأدلته التي تفرّعت منها فروعه [3] و"أصول النحو:علم يبحث فيه عن أدلّة النحو الإجمالية من حيث هي أدلّته وكيفية الاستدلال بها وحال المستَدِلّ "[4] وقد قسم النحاه الأصول النحوية إلى سماع وقياس وتعليل واستصحاب حال وإجماع[5].

وقد قسمت الفصل الأول طبقاً لتوفرمادة الدليل القرآني في القاعدة النحوية الخلافية إلى السماع والقياس والتعليل، وقد رأيت أن أجعل العامل وتقسيم الكلام والبناء والأعراب من قضايا الفصل الأول لما لها من أثر في أصول التفكير النحوي عند النحاه العرب.

5.1 السّماع :

السماع في اللغة: ماسمعت به فشاع وتُكُلِّمَ به، وكل ما التذته الأذن من صوت حسن سماع، والسماع الغناء، والمسمعة المغنية.[6] وفي الاصطلاح: عرّفه الجرجاني: بأنه ما لم تذكر فيه قاعدة كلية مشتملة على جزئياته [7] وعرّفه السيوطي بأنه " ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن، وكلام نبيّه (صلى الله

---

1) الفيــروز أبادي: القاموس المحيط (أصل) 338/3 وابن منظور: لسان العرب 16/11 والجرجاني: التعريفات /45 والكفوي: الكليات /122
2) عبد السلام المسدي: الأسلوب والأسلوبية نحو بديل السني في نقد الأدب /129
3) ابن الأنباري: الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة تحقيق سعيد الأفغاني/80
4) الــسيوطي: الاقتــراح فــي علم أصول النحو وجدله /35 تحقيق طه عبد الرؤوف سعد مكتبة الصفا القاهرة 1999
5) السابق ص 35
6) ابن منظور:– لسان العرب (سمع) 165/8
7) الجرجاني: التعريفات /160

عليه وسلم) ، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده الى زمن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً عن مسلمٍ أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع لابد في كل منها من الثبوت"[1].

وعرّفه إبراهيم السامّرائي بأنه "هو المسموع الكثير مما قيل من العربية ويخص بهذا القول ما قاله الفصحاء من الأعراب وغيرهم، ومما دوّنه أهل العلم من النصوص الفصيحة شعراً ونثراً" [2].

وتعد لغة القرآن في مقّدمة المسموع لما تشتمل عليه من صحة الثبوت والسند سواءٌ أكانت قراءة مجمعاً عليها لاخلاف فيها أو قراءة صحيحة أو قراءة آحاد أو قراءة شاذة. وقد لجأ النحاة العرب إلى الاستدلال بالآيات القرآنية لحسم كثير من القضايا الخلافية قرآنا وقراءات، لأنهم عدّوه من المسموع. ومن هذه القضايا:

1- التنازع في العمل

اختلف البصريون والكوفيون في أولى الفعلين في العمل في الاسم اللاحق لهما وهو ما أسماه النحويون بـــ (التنازع في العمل) [3] فعند البصريين أن الثاني من الفعلين أولى في العمل، وعند الكوفيين الأول أولى في العمل.

وقد اعتد البصريون بالمسموع من القرآن على مذهبهم في هذه المسألة، بقوله تعالى: (يَسْتفتونَكَ قل اللهُ يُفتيكم في الكلالَةِ) [4] فأن قوله تعالى(في) تعلّق بـــ (يفتيكم)، إذ لو كان متعلقاً بـــ (يستفتونك) لكان يجب أن يقول : يفتيكم فيها لتقدّمها تقديراً.

---

1) السيوطي: الاقتراح /51

2) إبراهيم السامرائي: في النحو العربي/190 مجلة أبحاث اليرموك مج 12 العدد الأول 1994م

3) انظــر هــذه المســالة في:- الأنباري : الإنصاف مسألة رقم (13) ص (83) العبكري: التبيين عن مذاهب النحويــين البــصريين والكوفيين مسألة رقم (34) ص252 تحقيق عبد الرحمن العثمين دار الغرب الإسلامي بيــروت لبــنان 1986م وعبد اللطيف اليمني: ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة المسألة الثالثة وابن مالك: التسهيل: 68 وابن عقيل/شرح إبن عقيل 455/1- 456

4) النساء (176)

وذكر الألوسي[1] أن الجار والمجرور (في الكلالة) متعلق بـ (يُفتيكم)، خلافاً للكوفيين الذين ذكروا أنه متعلق بـ (يستفتونك)، وذكر أيضاً أن العكبري قد ضعف قول الكوفيين؛ لأنه لو كان كما قالوا، لقال: (يفتيكم في الكلالة).

وقد استدل البصريون أيضاً بما سُمع من القرآن وهو قوله تعالى:(آتُوني افِرغْ عليهِ قِطْراً) [2]، فقد أعمل الدليل القرآني الفعل الثاني وهو قوله (أفرِغْ) فنصب به (قِطراً)، ولم يعمل الأول (آتوني) لأنه لو أعمل الأول لقال : أفرغه عليكم . وللبصريين مما سُمعَ من الشعر ما يدعم وجه نظرهم، كقول الشاعر:[3]

وكمتاً مدمّاه كأن متونـــها   جرى فوقها واستشعرت لونَ مُذهِـــبِ

والشاهد فيه أنّ الشاعر أعمل الفعل الثاني (استشعرت) فنصب به (لونَ) على أنه مفعول به، ولو أعمل الأول لكان يجب أن يقول (لونُ) بالرفع؛ لأنه فاعلٌ مرفوع للفعل (جرى) عندئذ.

وقد استدل الفريقان بالمسموع، أما الكوفيون فقد استدلوا على إعمال الأول بقول الشاعر[4] :

ولمـــا أن تحمـــّل آلُ ليلـــى   سَمِعْنـــا بينَهـــم نَعَبَ الغُرابـــَا

والشاهد فيه أن الشاعر أعمل الفعل (سمع) في (الغرابا) فجاء منصوباً؛ لإنه مفعول به، ولو كان أعمل الفعل التالي له وهو قول الشاعر (نعب) على مذهب البصريين لوجب أن يقول:(الغرابُ) بالرفع؛ لأنه يكون حينئذٍ فاعلاً مرفوعاً.

---

1) الألوســـي، روح المعانـــي في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني 43/6، دار إحياء التراث العربي بيروت – لبنان (د.ت).

2) الكهف (96)

3) طفـــيل الغـــنوي: ديوان طفيل الغنوي/23 تحقيق محمد عبد القادر/ الكتاب الجديد/ بيروت/1968، العبكري: التبيـــين/ 253 وســـيبوية: الكتاب 39/1 والمبرّد المقتضب 75/4 تحقيق عبد الخا لق عظيمة مطبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية القاهرة 1388 هـــ.

4) وهـــو مجهول القائل ورواه الأنباري في الأنصاف /86 (سمعتُ ببينِهم) ورواه العكبري في التبيين ص255 كما أثبتناه في المتن .

فمن حيث تنوع الأدلة المسموعة بين الشعر والقرآن لدى البصريين، ومجيئُها على نمط واحدٍ وهو الشعر عند الكوفيين نرجح أن يكون إعمال الثاني أقوى؛ لأنه هكذا ورد في لغة القرآن، مما يعني أن إعمال الثاني في لغتي النثر والشعر أوسع.

أما الشعر فإن الشاعر يكون محكوماً فيه بوزن وتفعيلات قد تفرض عليه نمطاً من الكلام تلزمه إعمال الأول، لكنه لما أتاح له الوزن أن يعمل الثاني أعمله كما هي الحال في الأدلة الشعرية البصرية.

إبراز الضمير في اسم الفاعل والصفة المشبهة:

2- يجب إبراز الضمير في اسم الفاعل والصفة المشبهة به إذا جريا على غير من هما له عند البصريين ،ولا يجب ذلك عند الكوفيين [1]

وذلك كقولك (هند زيدٌ ضاربته هي) فالبصريون يوجبون ذكر الضمير(هي) والكوفيون لا يوجبونه، أما السماع فهو حجة الكوفيين، ودليله من القرآن قراءة إبراهيم ابن أبي عبله قوله تعالى:(إلى طعامٍ غيرِ ناظرين إناه)[2] بالجر في (غير) [3]؛ لأنه وصف لطعام، ومما يلفت الانتباه أن الدليل القرآني المسموع في هذه المسألة وهو كوفيّ ذكر مرةّ في التبيين للعكبري، ولم يذكر في الإنصاف للأنباري، مما يعني أن نسبة الأدلة إلى أصحابها تخضع لثقافات أصحاب كتب الخلاف في بعض الأحيان واطلاعهم من جهة أولميولهم من جهة أخرى، وإلاّ كيف نفسر استدلال الكوفيين بالمسموع من القرآن في التبيين وعدم استدلالهم بالمسموع من القرآن لذات المسألة في الإنصاف؟ وعند عقد مقارنه بين المسموع في الكتابين من الشعر مثلا، فقد أورد العكبري ما سمع من قول الشاعر:

ترى أرباقهم متقلديهـــا   كما صدئ الحديدُ من الكمــــاة

1) العكبــري: التبيين 259 وإبن الأنباري: الانصاف 57-65 مسألة (8) وعبد اللطيف اليمني :إئتلاف النصرة ص والمبــرد: المقتضب /93/3-94 وابن جني :الخصائص 186/1- 187 والسيوطي: الأشباه والنظائر1/ 61

2) الأحزاب : (53)

3) أبو حيان : البحر المحيط 246/7

وكذلك أورده الأنباري[1] وقول الأعشى ميمون بن قيس[2]

فـــإنّ امرءاً أفضى إليك ودونُه   من الأرضِ موماة ٌوبيـــداءَ سملـــقُ
لمحقوقـــةٌ أن تستجبـــي دعـــاءهُ   وأن تعلمـــي أن ّ المعـــانَ الموفـــق

ولم يقل (لمحقوقة هي) وقد روى الأنباري (أن تستجيبي لصوته).

وهذا يعني أن صاحبي الخلاف قد اتفقا في ذكر المسموع من الشعر في حين أنهما لم يتفقا في ذكر المسموع من القرآن، على الرغم من أن النص القرآني أثبت وأدق وأكثر حصراً من النصوص الشعرية غير المدوّنة.

وهنا أنوّه إلى أمرين يمكن استكشافهما من المسموع في هذه السمألة أوّلها: اختلاف الرواية في المسموع الشعري من جهة، وثانيهما: جهل القائل لأحد البيتين المسموعين، ومع ذلك يتوافقان في ذكر المسموع الشعري ولا يتوافقان في المسموع من القرآن الكريم، وقد تكون هذه بعض الملامح في التعامل مع المسموع من الأدلة القرآنية.

ويمكن أن يقال: إن اختلاف النحاة في تقرير القواعد واعتدادهم بالدليل النقلي المتمثل في القرآن الكريم، وقراءاته، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب: شعره ونثره، يكشف لنا أن الكوفيين قد وسعوا دائرة مسموعهم اللغويّ، وهم أيضاً أكثر اعتداداً بالقراءات القرآنية في بناء القاعدة النحوية، وهذه الملاحظة تجعلنا نقرّ بأن الكوفيين قد سبقوا أصحاب المنهج الوصفي المعاصر في احترامهم الكلام المسموع، والاعتداد به في بناء القواعد النحوية والاحتجاج بها.

6.1 القياس:

القـــياس فـــي اللغـــة: قاس الشيء يقيسه قيساً وقياساً إذا قدّره على مثاله[3] وفي الاصلاح وعند أهل الأصول: إبانة مثل حكم المذكورين بمثل علّته في الآخر. واختيار لفـــظ الإبانة دون الإثبات، لأن القياس مظهر للحكم لامثبت له، وذِكْرُ مِثْلِ الحكم ومِثْلِ

---

1) مجهول القائل / العكبري :التبيين 261 الأنباري : الإنصاف 59

2) غير موجود في ديوانه، شرح وتقديم:حنا نصر الحتي، دار الكتاب العربي، بيروت 1992م.

3) إبن منظور: لسان العرب / (قيس) 187/6

العلّـــة احتراز من لزوم القول بانتقال الأوصاف، واختيار لفظ المذكورين ليشمل القياس بين الموجودين وبين المعدومين، [1].

كما يعرف بعض النحويين القياس بأنه: حمل غير المنقول على المنقول إذا كان فـــي معـــناه[2] لذلك قيل عنه: إنما النحو قياس يُتّبع [3]، هو علمٌ بمقاييس مستنبطة من اســـتقراء كـــلام العرب [4]، أوهوالتلازم بين أمرين يستدعي أحدهما الآخر على وجه الـــضرورة أو ما يشبه الضرورة أو مايقابلها [5]، وقد عرّفه يحيى عبابنة بأنه: مصطلح يطلـــق علـــى جملـــة العمليات الذهنية التي تؤدي إلى الاستنباط أو على جزء من هذه العمليات فيراد به حمل فرع على أصل لعلّة جامعة بينهما، وإعطاء المقيس حكم المقيس عليه في الإعراب أو البناء أوالتعريف [6].

ويعـــد القـــياس أصـــلاً من أصول النحو العربي، لذا اهتم به النحاة واللغويون اهتماماً واضحاً منذ نشأة الدرس النحوي؛ لأنه الأساس الذي يبنى عليه استنباط الأحكام الـــنحوية، وقـــد ذكر ابن سلام الجمحي مانصه:"وكان أول من أسس العربيه وفتح بابها وأنهج سبيلها ووضع قياسها أبوالأسود"[7].

ولعـــلّ فكـــرة القياس قد جاءت تسهيلاً على متعلمي العربية؛ لأن الإحاطة بكل مانطقت به العرب أمرٌ في حكم غير الممكن، لذلك هدف البصريون إلى عصمة اللسان مـــن الخطـــأ وتيسر العربية على من يتعلمها من الأعاجم، فتحرّوا ما نقلوا عن العرب واســـتقروا أحواله فأطلقوا أحكامهم على الشائع من طرائق كلام العرب، فإذا عرضت لهم أقوالٌ صحيحة لاتتماشى والأحكام التي اطلقوها، سلكوا بها إحدى طريقتين:

---

1) الجرجاني: التعريفات 223
2) السيوطي: الاقتراح / 89
3) وذلك من اقوال الكسائي الكوفي منى الياس : القياس في النحو /9
4) السيوطي: الاقتراح /89
5) منى الياس: القياس في النحو /77
6) يحيى عبابنة: منهج أبي حيان / 645
7) إبن سلام الجمحي: طبقات الشعراء / 12، طبعة دار المعارف، مصر 1952

إمـــا أن يـــتأولوها حتـــى تنطبق عليها القاعدة أو يهملوا أمرها لقلتها فيحفظوها ولايقيـــسوا عليها، جاعليها من الصنف الذي أطلقوا عليه المطرد في السماع والشاذ في القـــياس[1]، أما الكوفيون فقد توسعوا فيما يمكن أن يقاس عليه كي لايهدروا نصاً عدّوه فـــصيحاً[2] وقـــد جعل ابن جني القياس على أضرب: مطّرد في القياس والاستعمال معاً ومطّرد في القياس شاذ في الاستعمال ، ومطردّ في الاستعمال شاذ في القياس، وشاذ في القياس والاستعمال معاً [3].

ولعـــل اللغويين المحدثين ميالون إلى تتبع خطى الكوفيين في التوسع فيما يمكن أن يقـــاس علـــيه لأن الـــنص السليم الموثوق به يمكن أن يقدّم للغة ولأبنائها كثيراً من التـــساهل والحـــريّة في بناء التراكيب النحوية عند الحاجة إلى استعمالها دون التضييق علـــيهم، لاســـيما أن بعض هذه النصوص هي من أشد النصوص توثيقـــاً ومنها القرآن بقراءاته والذي نحن بصدد الحديث عنه والتفصيل فيه.

ومن هؤلاء اللغويين على سبيل التمثيل لا الحصر إبراهيم السامرائي؛ فإنه قد اتـــبع الكوفيـــين في مسألة القياس والاعتداد بكل ماروي عن العرب ، فيأخذ بالشواهد الـــنادرة وإن خالفـــت قواعد النحاة يقول: " إن هذه الأصول التي وقفت عليها تظهر أن ماذهبوا إليه من التضييق على استيعابهم ، لايعطينا صورة شاملة للعربية التاريخية، إذ ليس ماصنعوه من قواعد مشتملاً علىهذه المادة الواسعة من الرؤية التاريخية " [4].

وقـــد علـــل إبـــراهيم أنيس ظهور فكرة القياس إلى الرغبة في التوسع اللغوي والحـــرص على اطّراد الظاهرة اللغوية فيقول: "إن القياس ليس إلا اسنباط مجهول من

---

1) سعيد الأفغاني أصول النحو /205 مطبعة جامعة دمشق ط / 1964/3

2) تمام حسان لأصول /42 الهيئة المصرية العامة للكتاب مصر 1988

3) ابـــن جني أبو الفتح عثمان: الخصائص 97-98 تحقيق عبد المجيد الهنداوي دار الكتب العلمية ط 1 بيروت لبنان 2001

4) ابراهيم السامرائي: من سعة العربية / ص 5 دار الجيل ط 1 بيروت 1994

معلـــوم، ومقارنة كلمات بكلمات أوصيغ بصيغ أو استعمال باستعمال رغبة في التوسع اللغوي وحرصاً على اطراد الظاهرة اللغوية"[1].

وقـــد وجـــدت بعض الأدلة القرآنية ، مقيسا ًعليها في بعض المسائل الخلافية، ومـــن هذه المسائل الخلاف في ترافع المبتدأ والخبر، ومعلومٌ أن من الكوفيين من يقول إن المبـــتدأ والخبر يترافعان[2]، ومنهم من يقول بأن المبتدأ يرتفع بالعائد من الخبر، وقد وافـــق الكوفيين ابن جني وأبو حيّان[3]، واستدل الكوفيون علىجواز تبادل العمل بتبادل العمـــل بـــين أدوات الشرط وأفعالها، فأدوات الشرط تجزم الفعل، وكذلك الفعل ينصب أدوات الـــشرط، وقـــد جـــاء الدليل القرآني في قوله تعالى: (أيّاً ما تدعوا فله الأسماءُ الحُسْنى)[4] على هذا، فـــ (أيّاً) منصوبٌ بـــ (تدعوا)، و(تدعوا) مجزومٌ بـــ (أي).

قال الألوسي[5]:"أيّاً، اسم شرط جازم منصوب بـــ(تدعوا)، وجازم له، فهو عامل ومعمول من جهتين، والتنوين عوضٌ عن المضاف إليه المحذوف، والتقدير: أيُّ هذين الاســـمين، و (ما) حرف مزيد للتأكيد، وقيل: إنها اسم شرط مؤكَّد به"، ويؤخذ على من عدّ (ما) شرطية، هو اجتماع أداتي شرط.

وقد ردّ العكبري قياس الكوفيين في هذه المسألة لسببين:

أولـهما: أنّ (أياً) وأخواتها نائبة عن حرف الشرط، فهي تعمل بحكم النيابة ويُعمل فيها بحكـــم الأصـــالة، أما المبتدأ والخبر، فإن كلّ واحد منها يعمل في الآخر بحكم الأصالة لذلك فقد اختلفت حجة القياس.

وثانـــيهما: اخـــتلاف العمل، ففي حين يتبادل المبتدأ والخبرعمل الرفع، فإن أداة الشرط وفعلهـــا هنا يختلفان في العمل بين النصب والجزم[6] فمن وجهة نظر العكبري لا يجوز

---

1) ابراهيم أنيس من أسرار اللغة /8 مكتبة الانجلو المصرية ط 5 / 1975
2) الانباري الانصاف: المسألة الخاصة 51/44 والعكبري : التبيين /224
3) السيوطي: ط همع الهوامع /9/1
4) الاسراء (110)
5) الألوسي، روح المعاني 192/15
6) العكبري: التبيين 244 ومابعدها

القـــياس في هذه المسألة؛ لإنه فرّق بين المقيس والمقيس عليه، غير أن من يقبل وجهة نظـــر العكبـــري في رفض القياس في هذه المسألة فإنه يمكن أن يرفض أي قياس في النحو العربي؛ لأنه ما من مقيس إلاّ وبينه وبين المقيس عليه فرق قد يتوصل إلية لغوي ولا يتوصـــل إلـــيه آخـــر، وإننا لو قبلنا به يمكن لنا أيضاً أن نقول: إن المقيس (المبتدأ والخبـــر) الأصـــل فـــيهما الاسمية، والمقيس عليه هنا هو بين الفعلية والاسمية، أو أن تقول: إن عدد حروف المقيس أقل أو أكثر من عدد حروف المقيس عليه، وما إلى ذلك ممـــا لا حصر له في التفرقة بين المقيس والمقيس عليه، الأمر الذي يُمكّنِ ُمن إفساد أيّة مسألة قياسية.

وحول مسألة تقديم معمول الاسم المقصور عليه في مثل قولك (ما طعامَك أكل زيـــدٌ)، يجـــوز عـــند البصريين أن تنصب (طعامَك) بـــ (أكل) وشايعهم ثعلب، وعند الكوفيين لا يجوز ذلك [1]، وحجة الكوفيين بعدم جواز ذلك؛ أن النفي إنما هو للفعل أكل فلمـــا تقدَّم َ النفي وجب أن يتقدّم ما في حيّزه أي ما يقع عليه النفي، والتقدير عندهم: ما أكل أحدٌ طعامك إلاّ زيدٌ.

ومـــع تسليم البصريين بأن تقدير الكلام (ما أكل أحدٌ) فإن هذا لا يمنع التقديم، وهـــذا أمـــرٌ مـــتعلق بالمعنـــى لا بالإعراب، ويدّل على ذلك أنك إذا فصلت بين الفعل والفاعل بـــ (إلا) يجوز حذف علامة التأنيث فتقول: حضر القاضي اليوم امرأةٌ، وقاسوا هـــذا الأمـــر على نظيره وهو العطف على الضمير المرفوع فإذا فصل بينهما بـــ (إلا) يلزم توكيده وقد وظفوا لذلك الدليل القرآن وهو قوله تعالى: (ما أشركْنا ولا ءاباؤنا)[2]. فتم الفصل بـــ (لا) في هذا الدليل كما تم الفصل بـــ (إلاّ) في هذه المسألة الخلافية.

وقد وجدت أن النحاة افترضوا أموراً أرى أنها جهود عقلية عدّوها قياساً وجعلوا فـــي هـــذا القـــياس أصلاً مقيساً عليه وفرعاً مقيساً، ومن هذا قاس النحاة قول العرب

---

1) الانباري: الانصاف المسألة الحادية والعشرون /173-176 والعكبري : التبيين 330-334 واليمني : ائتلاف النصرة المسألة الخامسة والاربعون

2) الأنعام (148)

(لا رجــلَ) علـــى (خمسةَعــشرَ) وأعطوا القول الأول حكمه في البناء على الفتح، لأن الأصـــل الذي قاسوا عليه وهو (خمسةَعشرَ) مبني على فتح الجزأين، فالبناء على الفتح حكمٌ والعلّة هي الجامعة بين الفرع والأصل [1].

7.1 العلّة النحوية

إن العلّـــة الـــنحوية محاولـــة مـــن العلماء القدماء والمحدثين لتفسير الكثير من الظواهر النحوية، وهي من غير شك محاولة ذهنية قد تكون واردة في ذهن المتكلم وقد لا تكـــون كقول إبراهيم السامرائي: " إن العلّة النحوية في مفهوم النحاة القدامى ضربٌ مـــن تفـــسير الظواهر اللغوية وهذا التفسير استدلال ذهني، وصلوا إليه وأغرقـــوا في فهمـــه، وادعوا أن المعربين قد استقرّ في نفوسهم شيء منه دون قصد "[2].

وأرى أن العـــرب إنمـــا تعوّدوا عادات لغوية منذ نشأة اللغة الفصيحة ساروا علـــيها وتعلّمـــوها بالـــتوارث، فكان أن لاحظ المتكلّمون أحوال الإعراب للكلمات طبقاً لأدوارهـــا التـــي تؤديها في التراكيب، فأصبح الإعراب لديهم مبنيّاً على علّة، وأقدر أن هـــذا لـــيس من الوهلة الأولى لنشأة اللغة الفصيحة، وإنما بدأت فكرة الإعراب بطريقة التـــراكيب تثـــبت مـــع مـــرور الأيام، وأن ماذكره كثير من النحاة هو من باب الزعم غيرالمدعوم بدليل ثابت، لاسيّما وأن النحاة قد اختلفوا في كثير من العلل.

ولـــو كانـــت ثابـــتة لما اختلفوا فيها، يقول إبراهيم السامرّائي "وقد افترضوا أو تخـــيّلوا شـــيئّاً زعموا أنه موجود في أصل اللغة ومن هذا ما تخيلوا أن الفعل ثقيل وأن الاســـم خفـــيف، وأن الفعل فرعُ حادثٌ، والاسم على عكسه أصلٌ قديم، فاحتمل الاسم التـــنوين، وهـــو زيادة في أحرف الكلمة ليكون معادلاً للفعل الثقيل، وهذا الفعل لثقله لم يقبل التنوين، بعكس الاسم الذي قبل التنوين مع كونه زيادة لخفته"[3].

---

1) انظـــر حـــول هذا المسألة د. ابراهيم السامرّائي: في النحو العربي – 197-198 مجلة ابحاث اليرموك مج 12 العدد الاول 1994

2) ابراهيم السامرائي: في النحو العربي 200.

3) السابق /200.

وقــد رتب العلماء العلل إلى أُولٍ وثوان وثوالث فإذا جاء الاسم مرفوعاً قلت إنه رفــع لعلّة الفاعلية أو الإبتداء... وإذا قلت لمَ رفع الفاعل ونصب المفعول كان هذا بحثاً عــن علّــة العلّة وهو ما أسماه النحاة علّة العلّة وإذا سألت لِمَ لمْ ينصب الفاعل بدل أن يرفع أو لم لم يرفع المفعول بدل أن ينصب؟ سميّ ذلك علّة علّة العلّة أوالعلل الثوالث.

وقد قسم الزجاجي [1] العلّة إلى:

1. تعليمية: وهي العلّة الأولى.
2. وقياسية: وهي العلّة الثانية.
3. وجدليّة: وهي العلّة الثالثة.

وقسمها الرماني[2] إلى :

قياسية وحكمية وضرورية وصحيحة وفاسدة.وقسمها السيوطي [3] إلى بسيطة ومركبة، وقد اعتمدتُ تقسيم العلل إلى نوعين المعنوية واللفظية ، ثم وجدث بعض الأدلّة اجتمعت فيها العلّتان معاً.

أ- العلّة المعنوية:

إن الألفاظ تقتضي المعاني حسب ورودها في الذهن طبقاً للجرجاني [4]، والمعنى صورة حاصلة تقصد باللفظ [5]، وقد اعتدّ الكوفيون بالعلّة المعنوية لتفسير بعض الأدلة القــرآنية الــنحوية ومن ذلك قوله تعالى: (فإنما يقولُ له كن فيكونُ) [6] برفع (يكونُ) وهــي قراءة السبعة إلاّ ابن عامر[7] وقد وجهت هذه القراءة بالرفع لعلّة استئناف معنى

---

1) أبو القاسم الزجاجي: الإيضاح / ص50 طبعة بغداد 1969.
2) السيوطي: الاقتراح ص/
3) السيوطي : الاقتراح ص/
4) عــبد القاهــر الجرجاني : دلائل الإعجاز /40 تصحيح محمد الشنقيطي تعليق محمد رشيد رضا دار المعرفة بيروت 1978
4) الزبيدي، محمد: تاج العروس (عند)258/10 تحقيق عبد السلام فرّاج الكويت 51965
6) البقرة (117)
7) ابن مجاهد السبعة في القراءات ص 168 وإبن خالوية : حجة القراءات /ص 88

جديـــد. ومن ذلك أيضاً قوله تعالى (لِيَسْتَئذِنَكُمُ الذينَ مَلَكتْ أيمانكم والذينَ لم يَبْلُغُوا الحُلمَ مِـــنكُم ثلاثُ مرّاتٍ) [1] برفع (ثلاثُ) وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو بن العلاء وابن عامر وعاصم برواية حفص عنه [2] ، وهي ايضا آية علتها استئناف معنىً جديد.

ذهـــب الكوفيون إلى أن (إن) وأخواتها لاترفع الخبر نحو(إن زيداً قائمٌ) وكل ما أشـــبه ذلـــك، وذهب البصريون إلى أنها ترفع الخبر[3]. وحجة الكوفيين مؤداها أن هذه الحـــروف إنمـــا عملـــت لأنهـــا أشـــبهت الفعل. والمشبه لايقوى قوّة المشبه به؛ لذلك اقتصرعملها على الاسم دون الخبر، أما الخبر فبقي مرفوعاً على أصله قبل دخول (إن) علـــى الجملة الاسمية، والبصريون يرون الرفع في الخبر بداعي وجود (إن) وأخواتها لأنها قويت قوّة الفعل، وإن كانت مشبة به، وشبهها بالفعل من الأوجه الآتية:

1- أنها على وزن الفعل.

2- أنها مبنية على الفتح كما الفعل الماضي.

3- أنها تدخلها نون الوقاية كما تدخل الأفعال.

4- أنهـــا فـــيها معنـــى الفعل: (أنّ) و(إن) بمعنى حقّقتُ، و(كأن) بمعنى شَبّهْتُ و(لكن) بمعنـــى استدركْتُ، و(ليت) بمعنى تمنّيْتُ، و(لعلّ) بمعنى ترجيتُ، وقد استدل الأنباري بدليلين من القرآن الكريم أبطل بهما ما ادعاه الكوفيون من ضعف (إن) عن الفعل بحيث لايسمح لها هذا الضعف أن تعمل في الخبر، والدليلان القرآنيان يوضحان إمكانية عمل (إن) فـــي الخبـــر على الرغم من أنه تم الفصل بينه وبين (إن)، فعملت فيه على بُعده، نحـــو قـــوله تعالى:(إن لدينا أنكالاً)[4]حيث نصبت الاسم (انكالاً) فوقع تأثيرها عليه مع

---

1) النور 58

2) ابـــن مجاهـــد، كـــتاب السبعة في القراءات 459، والأصبهاني، أبو بكر، المبسوط في القراءات العشر 321، ت:سبيع حاكمي، مجمع اللغة العربية – دمشق، وابن غلبون، أبو الحسن بن طاهر، التذكرة في القراءات 387، ت: سعيد صالح، دار الكتب العلمية، ط/1، بيروت – البنان/2001

3) انظر الانباري الانصاف المسألة الثانية والعشرون ص 176

4) المزمل /12

فـــصله عنها بشبه الجملة، ومثل ذلك ماجاء في الدليل القرآني من قوله تعالى: (إن في ذلك لآيةً)[1] فنصبت الاسم (آيةً) مع أنه فصل بينهما بفاصل وهو قوله تعالى (في ذلك).

وفــــي الحقيقة يوجد قبل هذه الأدلة في القرآن وغيرها الكثير وهي أدلّة تقدم فيها الخبر على الاسم، والإسم وإن تأخر إلا أنه على نية التقديم، ثم إنها لو لم تعمل في هذا الاســـم المتأخر يكون لاعمل لها في الجملة كلّها- أعني الجملة التي خبرها شبه جملة- علـــى شـــبهها في الفعل، سواءٌ أضعف هذا الشبه أم قوي، أما إذا عملت في الخبر فإن ذلك يكون بالإضافة إلى عملها في الإسم فيجتمع لها عملان- والبون واسعٌ بين ألاّ تعمل على الإطلاق وأن تعمل في الإسم والخبر معاً.

ويمكـــن أن يكشف لنا خلاف النحاة في رافع خبر إنّ وأخواتها عن نظرية لغوية معاصرة، هي نظرية الصفر الإعرابي، وفحواها أن كلّ عامل مؤثر يدخل على الجملة، يعـــيدها إلى قيمة الصفر الإعرابي؛ ليحدث فيها بعد ذلك أثره بسرعة في معموله؛ لأن علامات الإعراب آثار، وليست جزءاً أصلياً من الكلمة، فمثلاً كلمة (زيد) وحدها قيمتها الإعـــرابية صفر، وكلمة (مجتهد) وحدها قيمتها الإعرابية صفر، فإذا قلنا: زيدٌ مجتهدٌ، أصـــبحت القـــيمة الإعرابية لكلمة (زيدٌ) الرفع، وكذلك كلمة (مجتهدٌ) قيمتها الإعرابية الـــرفع أيـــضاً، وإذا أدخلنا عاملاً جديداً على الجملة السابقة، تعود كلمتا الجملة (زيد)، و(مجتهد) إلى القيمة الإعرابية الصفر، لتكون مستعدةً لقبول أثر العامل الجديد[2].

ويـــبدو أن نظـــرية الـــصفر الإعرابي مخالفة لقواعد بعض النحويين، إذ ذهب الكوفيون إلى أن (إنّ) وأخواتها تنصب الاسم ولا ترفع الخبر[3].

وكـــذلك ذكر ابن عصفور أن النحاة اختلفوا في رافع اسم (كان) وأخواتها، فمـــنهم مـــن ذهـــب إلـــى أن هذه الأفعال دخلت على المبتدأ والخبر، وبقي المبتدأ

---

1) تكـــررت في القرآن الكريم كثيراً ومن ذلك البقرة /248 آل عمران 498 هود /103 الحجر 77 النحل 11/ النمل 13

2) انظر، محمد الحجوج، الفكر اللغوي عند السهيلي ص 76، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة مؤته، الأردن، 2005م.

3) الأنباري، أسرار العربية ص94.

مـــرفوعاً، وهو مذهب أهل الكوفة، أما أهل البصرة فذهبوا إلى أن (كان) وأخواتها رفعت المبتدأ ونصبت الخبر [1].

وقـــد أيّد الصبان مذهب البصريين في العمل بنظرية الصفر الإعرابي، فقال عن (كان): " تجد لاسمها رفعاً غير الأول"[2].

ب- العلّة اللفظيّة:

لقـــد اعـــتد اللغويون بالعلّة اللفظية لتوجيه كثير من الأدلة القرآنية ولاسيما القـــراءات القرآنية، ومن ذلك دخول الباء في خبر ليس كما في قوله تعالى: (ليس البـــرَّ أن تولوا وجوهَكم قِبلَ المشرق والمغرب ولكنَّ البرّ من آمن بالله)[3] فقد قرأ حمزة وعاصم برواية حفص (البرَّ) نصباً وقرأ باقي السبعة (البرُّ) رفعاً [4].

وقد ذكر ابن خالوية أن ابن عباس قد قرأ (ليس البرَّ بأن)[5] فجعل الباء في خبـــر لـــيس، والفرّاء يجعل الباء في خبر ليس أي قراءة عبد الله بن مسعود والباء تتصل بخبر ليس للتوكيد [6].

وقد علل ابن السرّاج دخول الباء في خبر ليس توكيداً للفظ صراحة، يقول:" وقد أدخلوا الباء في خبر ليس توكيداً للفظ "[7].

---

1) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي 425/1- 426.

2) الصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني331/1، ضبط وتصحيح إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط/1، بيروت 1997م.

3) البقرة (177)

4) مكي : الكشف 81/1 وابن زنجلة: وحجة القراءات /123

5) إبن خالوية: مختصر شواذ القرآن /11 دار الهجرة د.ت

6) الفرّاء : معاني القرآن 104/1

7) أبو بكر إبن السراج: الأصول في النمو /90/1 تحقيق عبد الحسين الفتلي مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى بيروت 1985

وحمل ابن جني[1] زيادة الباء في قراءة ابن مسعود السابقة على زيادتها في فاعل (كفى) من قوله تعالى: (وَكَفي بِاللهِ شَهيداً)[2].

وممـــا كـــان وجهه العلّة اللفظية قوله تعالى: (وماكان قولَهم إلاّ أن قالوا) [3] قرأ جمهور القرّاء (قولَهم) بالنصب على أن المصدر المؤول (أن قالوا) في موضع رفع، وقرأ ابـــن كثيـــر برواية حماد بن سلمه، وعاصم برواية أبي بكر (قولُهم) بالرفع على أنه إسم كان[4].

وقد اختلف النحاة في ما إذا وقع اسم كان وخبرها معرفتين، فعند سيبويه أنه إذا وقـــع في باب كان نكرة ومعرفة، فإنَّ اسم كان هو المعرفة، واذا تساوى الاسم والخبر بالتعريف، فيختار المتكلّم وقوع أي من المعرفتين اسماً[5] وقال الأخفش: (أن قالوا) هو الاســـم الذي يُرفع بكان ويقول: إن شئت رفعت أول هذا كلّه وجعلت الآخر في موضع نصب على أنه خبر كان[6] واستشهد بقول الشاعر[7]:

لقد علم الأقوامُ ماكان داءَهـــــا   بثهلانَ إلاّ الخِزُيُ ممن يقودهـــــا

ورأى ابـــن جنـــي وأبو حيان الأندلسي أن الأكثر تعريفاً هو اسم كان وهو (أن قالـــوا)؛ لأنـــه بمنـــزلة الضمير والضمير أعرف من العلم[8] ومما يلاحظ أن النحويين اعـــتمدوا علّـــة اللفظ في اسناد القاعد النحوية في هذه الآية ولاسيما من جهة التعريف والتنكير.

---

1) ابـــن جنـــي، المحتـــسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، 117/1، ت: علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح شلبي، القاهرة 1386هـــ
2) الفتح (28)
3) آل عمران (147)
4) أبو حيان: البحر المحيط 75/3
5) الاخفش: معاني القرآن /217/1
6) تنظر المسألة في، سيبويه : الكتاب 47/1
7) وهو من الشواهد مجهولة القائل الكتاب 50/1
8) أبـــو الفـــتح عـــثمان بـــن جني: المحتسب في شواذ القراءات /115/2 المحتسب في تبين وجود شواذ القراءات والإفصاح عنها تحقيق علي النجدى ناصف وعبد الفاتح الشبلي / لجنة إحياء التراث 1969 القاهرة أبو حيان: البحر المحيط 75/3

ولـــم يحـــبذ الفـــراء[1] مجيء المصدر المؤول خبراً لكان إذا كان اسمها معرفاً بالإضـــافة، كمـــا في قراءة الحسن لقوله تعالى: (وماكان قولُهم إلاّ أن قالوا) [2]، برفع قولهم[3].

8.1 العامل:

وهـــو" اصـــطلاحُ يعنـــي ارتباطاً بين العامل والمعمول يوجب فيه العامل وجهاً مخـــصوصاً من الإعراب على آخر الكلمة"[4] تُعرّف نظرية العامل بأنها :" اقتران بين عنـــصرين يـــسمى الأول منها عاملاً والثاني معمولاً، وظيفة الأول طلب تقيد الثاني – المعمول – بالحكم الإعرابي الذي يناسب موقعه، ووظيفة الثاني التدليل على تنفيذ طلب الأول– العـــوامل – بعلامـــة إعرابيّة تصلح إمارة على الحكم الإعرابي، فيكون تفسير العلامة الإعرابية اقتضاء العامل لها، وهذا الاقتضاء ناتج عن الاقتران الشكلي المنتظم بين العامل والمعمول"[5].

وقـــد شـــغلت فكرة العامل في النحو العربي النحويين العرب قدماء ومحدثين، وتـــناولها اللغويون بالدراسة والتطوير والنقد على مدى مراحل تطور الدرس النحوي، وبهـــذه النظـــرية اســـتطاع النحاة إيجاد الكثير من التبريرات التي ما هي إلاّ اجتهادات اعـــتمدت علـــى الملاحظة بين الأثر والمؤثر، ومع كل هذا نجد الكثير من النحويين لا ينظرون إلى نظرية العامل نظرة القداسة فبعض "النحويين يحاول تقديم اجتهادات جديدة ليفـــسر الظواهـــر الإعرابية في بعض الأنماط اللغوية بعيداً عن نظرية العامل المعمول

---

1) الفراء معاني القرآن 237/1
2) آل عمران (147)
3) الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر 180
4) عبد الكريم مجاهد: الكف عن العمل النحوي /90
5) حسن الملخ: التفكير العلمي في النحو العربي ص 211/ دار الشروق ط1/ عمان 2002 م

ومن هذه الأنماط اللغوية بعض الأساليب القرآنية التي تفرّد بها القرآن الكريم والقراءات القرآنية والشعر العربي الفصيح" [1].

ومن هؤلاء النحاة الذين رفضوا فكرة العامل قطرب من القدماء وإبراهيم أنيس من المحدثين [2]، وقد وقف تمام حسان موقفاً وسطاً فهو يرفض الاعتماد على العلامات الإعــرابية اعــتماداً كاملاً للإفصاح عن المعاني[3]. ومما سبق يمكن لنا أن نستنتج أن أركان نظرية العامل ثلاثة هي:

1- العامل: وهو الذي يوقع العمل مع المعمول

2- المعمول: وهو الذي يقع عليه أثر العامل

3- العمل: وهو الأثر الذي يجلبه العامل

ثم قسم النحاة عوامل النحو العربي إلى قسمين:

1- العوامل اللفظية: وهي الظاهرة في اللفظ أو المقدّرة تقديراً ولو عن طريق النيابة عنها

2- العوامل المعنوية: وهي غير ظاهرة في الكلام، ولايمكن تقديرها لكن يوجد لها أثر يقــع علــى المعمول[4] ولعل من أكثر ما يوضح هذا المعنى ما رواه صاحب الإنصاف عــن الجرميّ والفرّاء فقال:" حكي أنه اجتمع أبو عمر الجرمي وأبو زكريا الفرّاء فقال الفــرّاء للجرمــي: أخبرني عن قولهم (زيدٌ منطلق) لم رفعوا زيداً ؟ فقال له الجرمي: بالابــتداء، قــال لــه الفرّاء مامعنى الابتداء ؟ قال: تعريته من العوامل، قال له الفرّاء فأظهــره، قال له الجرمي: هذا معنى لايُظهَر، فقال له الفرّاء: فمثله إذاً، قال الجرمي: لايُتمثل، فقال الفرّاء: مارأيت كاليوم عاملاً لايُظهر ولايتمثل ! فقال له الجرمي: أخبرني

---

1) يحيــى عبابنة أثر التحويلات الاسلوبية في تغير الإعراب في الآيات القرآنية والشواهد / ص9/ مجلة أبحاث اليرموك / مج 11 العدد (1) 1993

2) عــبد الكــريم مجاهــد: الكف عن العمل النحوي بين التعلايلات الشكلية والمعنوية /ص 85 مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق مجلد (76) جزء(1)

3) السابق ص 85

4) محمــد الحربي: العوامل المعنوية في النحو العربي /ص 70 مجلة جامعة ام القرى للبحوث المحكمة / السنة الثامنة، العدد العاشر 1415 هـــ

عـــن قولهم: (زيدٌ منطلق) لم رفعتم زيداً ؟ فقال: بالهاء العائدة على زيد، فقال الجرمي: الهـــاء اســـم فكيف يرفع الاسم ؟ فقال الفرّاء: نحن لانبالي من هذا؛ فإنا نجعل كل واحدٍ من الاسمين إذا قلت: (زيدٌ منطلق) رافعاً لصاحبه، فقال الجرمي: يجوز أن يكون كذلك في زيدٌ منطلق؛ لأن كل اسم منها مرفوع في نفسه فجاز أن يرفع الآخر، وأما الهاء في ضربته ففي محل نصب، فكيف ترفع الاسم ؟ فقال الفرّاء: لانرفعه بالهاء، وإنما رفعناه بالعائد على زيد، فقال الجرمي مامعنى العائد؟ فقال الفرّاء: معنى لايُظهر فقال الجرمي: أظهره، فقال الفرّاء لايمكن إظهاره، قال الجرمي: فمثله قال: لايتمثّل، قال الجرمي: لقد وقعتَ فيما فررتَ منه .... " [1].

ولعل مسألة ترافع المبتدأ والخبر والعامل فيها هي من مسائل العوامل المعنوية واللفظـــية معـــاً [2] فعند الكوفيين أن المبتدأ والخبر يترافعان فكل منها عاملٌ لفظيٌّ في الآخر، وعند البصريين أن الابتداء هو رافع المبتدأ ولعلّ هذا من العوامل المعنوية ، أما رافع الخبر ففيه خلاف في المذهب البصري نفسه:

1- الابتداء يرفع المبتدأ والمبتدأ يرفع الخبر.
2- الابتداء وحده يرفع الخبر.
3- الابتداء والمبتدأ معاً يرفعان الخبر .

ومممـــا نلاحظـــه مـــن هذا الخلاف أن العامل في الخبر هو متقلب بين العوامل اللفظية والمعنوية حتى إن بعض النحويين يجعل الاثنين عاملين في معمول واحدٍ.

والحقـــيقة أن أسباب الخلاف في هذه المسألة إنما أمره متعلق بقضية العامل، فهـــل يجـــوز أن تكون الكلمة عاملة ومعمولة معاً طبقاً للمذهب الكوفي،الإجابة عندهم: نعـــم، فإن الكلمة قد تكون عاملة ومعمولة في آن، كما في قوله تعالى (أياًّ ما تَدْعوا فَلَهُ الأســـماءُ الحُـــسنى) [3] فقامـــت (أيّامـــا) بدور العامل والمعمول معاً، (وتدعوا) عملت

---

1) الأنباري: الإنصاف: 49/1
2) الإنصاف مسألة (5) ص 44- 47
3) الإسراء (110)

النـــصب بـــ (أياًما) مما يظهر بجلاء إمكانية أن تكون الكلمة عاملة ومعمولة؛ لذلك فقد استدلوا بهذا على تبادل عمل المبتدأ في الخبر والخبر في المبتدأ.

وقـــد اختلف الكوفيون والبصريون في عامل الاسم المرفوع بعد (لولا) [1] فعند الكوفيـــين أن (لـــولا) هـــي عامل الرفع في الاسم الواقع بعدها؛ لأنها نابت مناب الفعل المحذوف فوجب أن ترفع الاسم بعدها؛ كما كان يرفعه الفعل قبل حذفة ... إذن هي عند الكوفيـــين مـــن العوامل اللفظية، والبصريون يقولو: (لولا) حرف غير مختص، وغير المخـــتص لايعمـــل، واســـتدلوا بعـــدم اختصاصها بدخولها على الأفعال كدخولها على الأسماء بقول الشاعر[2]:

قالت أمامة لمّا جئت زائـــرها ... هلاّ رميت بعض الأسهُمِ السّـــودِ

لادَرّ دَرُّك إنّي قد رميتُهُـــم ... لولا حُدِدْتُ ولا عذري بمحدودِ

فـــدخلت (لـــولا) علـــى الفعـــل (حُدِدْت)، وقد أجمعوا على أن غير المختص لايعمل. واســـتدل البصريون على عدم رفع الاسم الواقع بعد (لولا) بها لأنه لو كان الأمر كذلك كان ينبغي أن يعطف عليها باستعمال (ولا)؛ لأن الجحد يعطف عليه بـــ (ولا)، ودليلهم علـــى ذلـــك من القرآن الكريم قوله تعالى: (وما يستوي الأعمى والبَصيرُ ولا الظّلّمَاتُ النّورُ ولا الظِّلُ ولا الحَرُورُ وما يَسْتوي الأَحياءُ ولا الأمواتُ)[3] .

والأنـــباري يؤيد ما ذهب إليه الكوفيون ويردّ ماذهب إليه البصريون باعتمادهم علـــى عدم الإختصاص، وعنده أن (لولا) حرف مختص؛ لأن (لو) التي في البيت شاهد البـــصريين ليـــست مركبه مع (لا) كما هي الحال في قول القائل: (لولا زيدٌ لأكرمتك) وإنما هي باقية على أصلها من الدلالة على امتناع الشيء لوجود غيره، و(لا) التي معها بمعنى(لم).

---

1) الأنباري، الإنصاف ص70

2) اسمه، الجموح (أحد بني ظفر من سليم) انظر تخريجه عند حنا حداد: معجم شواهد النحو الشعرية 359.

3) فاطر 19، 20، 22،21)

وقـــد أفاد الأنباري من الدليل القرآني السابق في اختصاص (لولا) بالدخول على الأســـماء فتصبح هي عامل الرفع في الاسم الواقع بعدها، لأنه عنده أن يكون (لو) في شـــاهد البصريين ليست مركبة مع (لا)، و(لا) هذه بمنزلة (لم) وسدّت مسدّها أثبت ذلك من خلال الدليل القرآني.

فمـــا يلاحظ أن الفريقين اتفقا في أمر من أمور العمل واختلفا في أمر آخر ، فاتفقا علـــى أن غير المختص لايعمل ، واختلفا في (لولا) أحرف مختص هو أم لا، فكان أحد الأمرين مبنياً على الآخر؛ لأنه ينبني على اختصاصه عمله من عدمه.

فـــي حقـــيقة الأمـــر، وإن استعان النحويون ببعض الأدلّة القرآنية لخدمة بعض قواعد العمل، غير أن التأويلات التي يتبعها النحاة لهذه الأدلة تجعلها غير قادرة على أن تجـــبَّ أمراً أو تجزم آخر، شأنها في مسائل العمل شأنها في مسائل وموضوعات النحو الأخـــرى، حتـــى مـــسألة العمل نفسها وإن كان أكثر النحاة قد أجمعوا على دورها في الإعـــراب والتـــراكيب النحوية إلا أنهم جعلوا من هذا الاتفاق سبباً للخلاف، أعني بذلك القانـــون الذي يهدي إلى العمل[1]. فعلى سبيل المثال: " ذهب خلف من الكوفيين إلى أن العامل في المفعول معنى المفعوليّة والعامل في الفاعل معنى الفاعلية وذهب البصريون إلى أن الفعل وحده عمل في الفاعل والمفعول جميعاً " [2] فيقوم رأي خلف الأحمر على الموقـــع الـــذي يشغره الفاعل أو المفعول، وهذا الموقع هو الذي يعمل الرفع أو النصب وهذا تفسير رأسيّ يوضح العلاقة بين بنية مجرّدة وأخرى غير مجرّدة ، ويرجح حسن الملخ رأي البصريين لأن جملة (عشق المزارع الأرض) مكوّنة من فعل وفاعل مرفوع ومفعول منصوب، وعند حذف الكلمة الأولى وتصبح (المزارع الأرض) تصبح جملة لا معنى لها، مما يعني أن وجودها بعد الفعل هو الذي أكسبها معنى الفاعلية والمفعولية[3].

---

1) حسن الملخ: التفكير العلمي في النحو العربي/ ص 212 وما بعدها

2) الأنباري: الإنصاف/المسألة الحادية عشرة /ص /78

3) حسن الملخ: التفكير العلمي في النحو العربي /ص 214

9.1 تقسيم الكلام:

الكلمـــة في اللغة[1]: كلام تامٌّ كما في قوله تعالى: (وكلمةُ اللهِ هي العُليا)[2] وقوله تعالـــى (كلاّ إنّها كَلِمَةٌ هو قائلُها)[3] وقول الرسول صلى الله عليه وسلم: (الكلمة الطيبة صدقة)[4].

وقـــد قـــسم الـــنحاة الكـــلام العربي إلى ثلاثة أقسام مشهورة هي الاسم، والفعل والحرف، وأضاف بعض النحويين قسماً رابعاً وهو الخالفة يريدون به اسم الفعل[5] وقد أوجز ابن مالك تقسيم الكلام في قوله:

كلامنـــا لفـــظ مفيـــدٌ كاستقـــم　　　　واسم وفعـــلٌ ثـــم حـــرفٌ الكلـــِمْ

واحِـــده كَلِمـــةٌ والقـــولُ عَـــمّ　　　　وكِلْمـــةٌ بهـــا كـــلامٌ قـــــد يـــؤمْ

والكلـــمُ: إسم جنس واحده كلمة وهي إما اسم وإما فعلٌ وإما حرفٌ، لأنها إن دلّت على معنـــى في نفسها وهي غير مقترنة بزمن، فهي اسم وإن اقترنت به فهي فعلٌ، وإن دلّت على معنى في غيرها فهي حرف [6].

وقـــد وضع النحاة لكلٍّ من الاسم والفعل والحرف علامات يُميّز كل واحدٍ منها من غيره يمكن إجمالها فيما يلي: [7]

أولاً : الإسم ويتميّز بالعلامات التالية :

- الجـــرّ: ولـــيس المقصود به حرف الجرّ، لأنه ربّما يدخل لفظاً على غير الاسم نحو: (عجبت من أنك قائمٌ).

---

1) ابـــن مالـــك، جمال الدين الأندلسي: شرح التسهيل 3/1 تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون/دار هجر ط 1/مصر 1990
2) التوبة (40)
3) المؤمنون (100)
4) ابن مالك: شرح التسهيل 3/1
5) إبن مالك: شرح التسهيل 3/1 حاشية المحقق
6) ابن عقيل: شرح ابن عقيل 1/19-20 تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد دار الخير ط 1 بيروت 1990
7) ابن هشام أوضح السمالك 1/341 -41 وابن مالك: شرح التسهيل /1/5-32 وابن عقيل: شرح ابن عقيل/1/ 21-29

1. التنوين: وهو نون ساكنة تلحق آخر الاسم لفظاً.
2. الـــنداء: ولـــيس المقصود بذلك دخول حرف النداء على الكلمة، لأن حرف النداء قد يدخل على غيرالاسم كقوله تعالى (يَاليَتَ قَومي) (1)، و(ألا ياسجدوا) (2) وهي قراءة الكـــسائي(3) وقد خفف اللام في (ألا) فجعلها حرف تنبيه؛ دخول أل التعريف عليه، وتـــستثنيىمن ذلـــك (أل) التي تدخل على الأفعال المضارعة وهي (أل) الموصولة، كقول الفرزدق: (4)

ما أنتَ بالحَكَمِ التُّرضى حكومتُـــهُ ولا البليغِ ولا ذي الرأيِ والجـــدَلِ

3. قـــبوله الإسناد، أي أن تنسب إليه أمراً مثل (قرأت) فتنسب القراءة إلى الاسم (التاء) أو (أنا قادمٌ)، فتنسب القدوم إلى الاسم (أنا).

ثانياً : الفعل، وقد تميّز بالعلامات التالية:

1. تلحقه تاء الفاعل أو تاء التأنيث الساكنة مثل: (قمتُ ، قامتْ) أما المتحركة فتلحق الأسماء مثل (قائمةٌ).
2. تلحقه ياء المخاطبة كـــ (قومي) .
3. تلحقـــه نون التوكيد الثقيلة والخفيفة نحو (ليسجننَّ وليكوناً) (5) وعدّ النحاة قول الراجز(6):

أقائلنَّ أحضِروا الشهودا

مـــن باب الضرورة الشعرية. وقد قسّم النحاة الفعل إلى الأقسام المعروفه وهي الماضي والمضارع والأمر وجعلوا لكل واحدٍ منها إمارات منها :

---

1) يس (26)
2) النمل (25)
3) ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات 480، وابن غلبون، التذكرة في القراءات 397
4) لـــم أعثـــر عليه في ديوانه ،وخرجه حنا حداد ونسبه للفرزدق ،معجم شواهد النحو الشعرية 565،و الأنباري، الإنصاف 521/2 إبن عقيل : شرح ابن عقيل /85 المرادي : الجني الداني /202
5) يوسف (32)
6) ينظر: رؤبة، ملحق ديوانه 173، وهو من شواهد ابن جني، الخصائص 136/1، والبغدادي، خزانة الأدب 4/ 574

أ- المضارع: دخول لم عليه، (لم يقم)، وإذا دلّت كلمة على المضارع معنىً ولم تقبل (لم) فهي اسم فعل مضارع مثل (أوّه) و(أفّ) بمعنى أتوجع وأتضجّر.

ب- الماضي: ويتميّز بقبول تاء الفاعل . تبارك وعسى وليس وتاء التأنيث الساكنه نعم وبئس وعسى وليس.

وقد عدّ أبو علي الفارسي (ليس) حرفاً خلافاً للنحويين، محتجاً بما حُكي عن سيبويه (ليس الطيبُ إلاّ المسكُ) بالرفع في المسك والطيب ، ولم يجعل لليس مرفوعاً ولا منصوباً لوجود (إلاّ) الناقضة للنفي مثلها في الحكم مثل (ما) وعنده أن ليس حرفٌ للأسباب التالية:

1. أن الفعل موضوع على إثبات الحدث والزمان و(ليس) لا تدل على واحدٍ منها وإنما هي تنفيها كـ (ما) النافية .
2. أن (ليس) ليست على أي بناء من أبنية الفعل الثلاثي
3. أن ليس لا تصلح أن تكون صلة (ما) المصدرية كقولك: (ما أحسنَ ما زيدٌ قائماً) كبقية

الأفعال وما إلى ذلك من الأدلة [1].

ج- الأمر: وعلامته أن يقبل نون التوكيد مع دلالته على الأمر نحو (قومَنّ) (لَيُسجننَّ وليكوناً) [2] فإن لم يقبل النون ودلّ على الأمر فهو اسم فعل أمر مثل نزالِ ودراك.

ثالثاً: أما الحرف فكلمة لاتقبل إسناداً وضعياً بنفسها ولابنظير، [3] وهو إن لم يكن له علامة وجوديّة، إلاّ أن علامته عدم قبوله لأيّ من خواص الاسم أو الفعل [4] وقد وقعت

1) انظر العكبري: التبيين 308 – 313
2) يوسف (32)
3) ابن مالك: شرح التسهيل 10/1
4) السيوطي: همع الهوامع ص 39/1 تحقيق احمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط 1، بيروت 1998

بعض المسائل الخلافية بين النحويين حول أقسام الكلام وكان الدليل القرآني سنداً ووجهاً لبعض النحويين، وقد قَسَّمتُ هذه الخلافات طبقاً للدليل القرآني إلى:

1. خلاف في الاسم والحرف.
2. وخلاف في الاسم والفعل.
3. وخلاف في الحرف والفعل.

أ- خلافهم في الاسم والحرف:

ومــن أمثلة ذلك مااختلف فيه البصريون والكوفيون حول تصنيف(ربّ) أهي مع الأسماء أم مع الحروف، إذ ذهب الكوفيون إلى أن ربّ اسم، وذهب البصريون إلى أنه حــرف جــرّ [1] وقد قاس الكوفيون (ربّ) على (كم)؛ لأن (كم) للعدد والتكثير ورُبَّ للعدد والتقليل، فكما أن (كم) اسم فكذلك (ربّ).

وقد استدلّوا على اسميّة (ربّ) بأنه يدخلها الحذف، فيقال في (رُبَّ) (رُبَ) من غير تضعيف، واستدلوا على ذلك بدليل من القرآن الكريم وهو قوله تعالى: (رُبَما يوَدُّ الذين كَفَروا لو كانوا مُسلمين)[2].

قــرىء بالتخفيف كما قرىء بالتشديد وفيها أربع لغات: رُبَّ و رُبَ ورَبَ ورَبَّ، فــدل ذلــك على أنها ليست حرفاً. وعند العودة إلى مميزات الاسم والفعل والحرف لم يذكــر النحاة فيما وقعتُ عليه أن من خصائص الاسم الحذف ولم يذكروا أيضاً أن من خصائص الحرف عدم الحذف، مع أن الاسم يدخله الحذف فعلاً لكن الحذف لا يتميز به الاسم من غيره من أقسام الكلام؛ لأن الفعل أيضاً يدخله الحذف. مما يعني أن الذي دفع إلى هذا الخلاف هو عدم اتساع القاعدة لتشمل عيّنات لغوية كافية مما أفضى إلى خلاف فــي الجــزيئات أمــا فيما اختلف فيه الفريقان حول تصنيف (ربّ) مع الأسماء أم مع الحــروف، فأرجح أن تكون من الأسماء لا من الحروف وإن ورد فيها الحذف في هذا الموضــع فقد وردت من غير حذف في مواضع أخرى كثيرة وفي القرآن الكريم، ومن

---

1) المرادي، الجنى الداني 438- 439

2) الحجر (2)

ذلــك قوله تعالى: (ربَّما يود الذين كفروا)[1] فلما جاز الاستدلال بها في قراءة مَنْ خفف على أنها اسم فإنه يجوز الاستدال بها على قراءة من ضعّف على أن (ربّ) حرف.

وقــد اختلف البصريون والكوفيون في (كم) أيضاً، أمركبة هي أم مفرده ؟ وإنه يبنــي علىتــركيبها من عدمه أن تكون حرفاً أو اسماً. فقد ذهب الكوفيون إلى أن(كم) مــركبة ، وذهب البصريون إلى أنها مفرده موضوعة للعدد . فالكوفيون يرون أن (كم) هــي في الأصل (ما) زيدت في أوّلها سابقة وهي الكاف كما زيدت السوابق في (هذا) و(هــذاك). وفي أواخر الحروف لواحق أيضاً كما أن في أوّلها سوابق ، واستدلوا على لواحق الحروف بالقرآن ومنه قوله تعالى: (إماّ تُرينّي ما يوعدون) [2].

وعند الكوفيين أن الأصل في قولهم : (كم مالك) هو (كما ما لك) والمعنى: أي شــيء مالــك مــن الأعداد، واستدلوا أيضاً على زيادة الكاف بقوله تعالى (ليس كمثله شــيء) [3] علــى أن البــصريين لم يسلموا بزيادة الكاف في (كمثله) ؛ لأن مثله هاهنا بمعنــى هو فكأنه قال: (ليس كهو شيء) وعند العرب ان المثل يطلق ويراد ذات الشيء فــيقولون: (مثلــي لايفعــل هــذا) وقــد استدلوا على زيادة الكاف بجواز حذفها، قال الشاعر:[4]

ياعاذِلــي دعنــي مــن عذلِــكا   مثلــي لايقبــلُ مــن مثلِــكا

ب- خلافهم في الاسم والفعل

اخــتلف الــنحويون فــي (أفْعَل) التعجب، فقد عد البصريون أفعل التعجب فعلاً ماضياً ، وعدّه الكوفيون اسماً [5] وللبصريين ثلاث حجج في مذهبهم :

1- أن نــون الــوقاية تلحقها وهذه النون خاصة بالأفعال ، فنقول على سبيل التمثيل : (ماأطولنــي) ، ودخولها على أفعل التعجب واجب، في حين تدخل هذه النون أحياناً

---

1) الحجر (2)
2) المؤمنون (93)
3) الشورى (11)
4) ذكر حنا حداد (لم أجده في مصدر آخر) ،يريد غير الإنصاف،معجم شواهد النحو الشعرية 515
5) الأنباري: الإنصاف المسألة الخامسة عشرة 126-148 والعكبري : التبيين 285-290

الأســماء لكن دخولها جائز، مثل : قدني وقطني، ونظيرها اسم الفاعل (حامل) في قول الشاعر [1]:

ألا فتــىً مــن بنــي ذبيــان يحملنــي وليــس حاملُنــي إلاّ ابــنُ حمّــال

2- هــذا البــناء ينصب المعرفة والنكرة ، و(أفعل) الذي هو اسم لايعمل ذلك وإنما هو يخــتص بالنكــرات . وقــد أوّلوا الشواهد التي انتصبت بها المعارف بعد (أفعل) التعجب بأن ناصبها ليس (أفعل) التعجب ، ومن ذلك قول النابغة [2]

ونأخــذ بعدهــم بذنــاب عيــشٍ أجَــبّ الظّهــرْ َ ليــس لــه سنــامُ

فنُصب (الظهرَ) المعرفة بــ (أجب) وطبقاً للبصريين فإن مانصب المعارف بعد (أفعل) هو فعل محذوف يفسّره (أفعل التفضيل) .وقد أفاد البصريون من الأدلّة القرآنية لنفــي كــون (أفعل) التفضيل اسماً. إذ إستدلّوا بقوله تعالى (إنّ ربَّكَ هُوَ أعلَمُ مَنْ يَضِلُّ عــن سبيلِهِ) [3]، وقوله تعالى : (اللهُ أعلمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رسالَتَه) [4] (حيث ومن) لايجوز أن يكــونا مجــرورين بالإضــافة لأن (أفعل) تضاف إلى ما هي بعض له، أما (أجب الظّهر) فقد روي بالإضافة ولاحجة فيه ، أما النصب فعلى التشبيه بالمفعول به من باب الحسن الوجه ، وقيل الألف واللام زائدتان .

3- إن هذا البناء مبني على الفتح ولو كان اسماً لم يكن مبنياًّ.

وللكوفيين ثلاث حجج أيضاً:

أ- أنه يصّغر، يقال: ما (أُحَيْنِه).

ب- أن عينه يجب أن تعتل لو كان فعلاً لأن الاعتلال من خصائص الأفعال فتقول: ما أخوفه وما أيسره، دون اعتلال.

1) البغدادي: الخزانة 185/2 أبو حيان : البحر المحيط 361/7 المبرّد: الكامل 205/1

2) إبن يعيش: شرح المفصل 105/6

3) الانعام (117)

4) الأنعام (124)

ج- أنــه جامــد لايتــصرف فــلا يكــون منه مستقبل ولو كان فعلاً لتصّرف ثم إنك تقــــول: (ماأعظم الله) ولو كان فعلاً لكان التقدير: شيء أعظم الله، وهذا لايجوز وقــد ردّ العكبري فكرة التصغير التي قال بها الكوفيون فقال: " وأما التصغير فإنه يتــناول لفظ الفعل هنا والمراد تصغير مصدره وكأنه قال: فيه حُسن قليل ". وقد اخــتلفوا أيــضاً في (نعم وبئس) فقال الكوفيون: هما اسمان وعند البصريين هما فعلان ماضيان(1).

واحتجّ البصريون لفعليتهما بما يلي :

1. اتــصال ضــمير المرفوع بهما كما حكى الكسائي (نَعِموا رجالاً الزّيدون) وإن لم يظهرفهو مستتر
2. أن تاء التأنيث الساكنة تتصل بنعم كقولك: (نعمتْ المرأة).
3. والــسّبر: فقد اتفق على أن (نعم) ليست حرفاً وقد دلّ الدليل على أنها ليست اسماً؛ لأنهــا مبنــية على الفتح، ولا سبب لبنائها وليست اسماً جامداً، ولاسبيل إلى اعتقاد الجمود فيها؛ لأن وجه الاشتقاق فيها ظاهرٌ فلم يبق إذن إلاّ أن تكون فعلاً .

أما الكوفيون فقد احتجّوا لاسميتها بستِّ حجج:

أ. دخــول حرف النداء عليها، كقولك (يانعم المولى ويانعم النصير) وحرف النداء مختص بالأسماء.

ب.ودخــول حــرف الجــرّ عليها كقولهم (نعم السير على بئس العَير) ومازيدٌ بنعم الرجل – وأنه لو كان فعلاً لدل على حدث مقترن بزمان، والزمان لايقترن به.

ج. دخــول الــلام علــيه إذا كان خبراً (إن زيداً لنعم الرجل) ومعلومٌ أن هذه اللام لاتدخل إلاّ على الاسم والمضارع من الأفعال ، وهي ليست فعلاً مضارعاً فبقي أنها اسمٌ.

---

1) الأنباري : الإنصاف / المسألة الرابعة عشرة /ص97-126 والعكبري : التبيين /274-280

د. عُـدّ عـدم تصرفها دليلاً على اسميّتها ، فلم يُصغ منها مستقبل وأمر ٌ ومصدر واسم فاعل.

ه. قولهم نعيم الرجل وهذا بناء خاص بالأسماء.

فيظهـر ممـا سبق أن الدليل القرآني غير متوافر عند الفريقين ليثبت أيٌّ منهما رأيـه، وإنما استعملها البصريون لتفنيد رأي الكوفيين وإبطال حججهم فيما يتعلق بكونها اسـماً؛ لدخـول حرف النداء عليها، ففي معرض ردهم على دخول حرف النداء عليها أمران:

أ. أن الياء للتنبيه ولا تحتاج لمنادى قياساً على هاء التنبيه.

ب. أن يكون المنادى محذوفاً مقدّراً تقديراً كقول الشاعر (1):

يالعنـةُ اللهِ والأقوامِ كُلِّهِمُ والصالحين على سمعانَ من جارِ

يريد(ياقوم)، أما الدليل القرآني فهو قوله تعالى: (ياليتني لم أتخذْ فُلاناً خليلاً) (2) وقوله تعالـى (ياليتَني كُنْتُ مَعَهُم)(3)، وقوله تعالى: (ياليْتَ قَومي يَعْلَمون)(4) وهم بهذه الأدلة القـرآنية يـريدون أن يثبـتوا أن النداء ليس ضرورة أن يدخل على الأسماء، ف(ليت) حـرف ودخـل عليه النداء، فالأمر فيه تقدير المنادى المحذوف ، وقد نفى البصريون دخول حرف الجرّ عليها؛ لأنه مقول القول ، كقول الأعرابي الذي بُشِّرَ بالمولودة الأنثى فقال: والله ما هي بنعم المولودة، نصرتها بكاء وبرّها سرقة، فالتقدير: ليست بمقول فيها نعم المولودة (5).

---

1) الشاعر غير معروف: سيبويه الكتاب /320/1 المبرّد: الكامل /47 وإبن يعيش: شرح المفصل 24/2، 40 /8 /120 والبغدادي: الخزانة 479/4 والمرادي: الجني الداني /356

2) الفرقان (28)

3) النساء (73)

4) يس (26)

5) الأنباري الإنصاف 99

ذكرنا أن الكوفيين احتجّوا لاسمية نعم وبئس بدخول اللام عليها إذا وقعت خبراً، واستدل البصريون بقوله تعالى (ولسوف يعطيك ربُّك فترضى) [1] لأن اللام تدخل على الحرف ومن ذلك (سوف) ولا يعني ذلك أن (سوف) اسم بحال، وكذلك دخول اللام على (نعـــم) لا يعنـــي أن تكون اسماً أيضاً نخلص إلى أن البصريين استعملوا الأدلّة القرآنية أدلّة نفي وليست أدلّة إثبات.

ونخلص أيضاً إلى أن القواعد العامة التي صاغها النحاة لتمييز الاسم من الفعل مـــن الحرف لم تتسع لتشمل جميع الكلم. ونخلص أيضاً إلى أنه إذا تعارضت الكلمة مع القاعدة العامة التي ميّزوا بها الكلم بعضه من بعض مالوا إلى التأويل وتقدير محذوف كتقديرهم لمنادى محذوف في قول من قال (يانعم المولى ويانعم النصير)

ج – خلافهم في الفعل والحرف

اخـــتلف الـــنحاة في (حاشا)، فقال جمهور البصريين: تكون حاشا في الاستثناء حـــرف جرّ، قال سيبويه: "وأما (حاشا) فليس باسم، ولكنه حرف جرٍّ يجرُّ ما بعده، كما تجرّ (حتى) ما بعده، وفيه معنى الاستثناء"[2].

وقـــال بعض البصريين تكون حرفاً وتكون فعلاً، وقال الكوفيون[3]: هي فعلٌ واحتج، جمهور البصريين لمذهبهم:

1- بالسماع، ومنه قول الشاعر [4]

حاشـــا أبي ثوبـــانَ إنّ أبـــا ثوبـــانَ ليـــسَ ببكمـــةٍ فَـــدْمِ

---

1) الضحى (5)

2) سيبويه، الكتاب 349/2

3) المبرد، المقتضب 391/4

4) البغدادي، خزانة الأدب 170/4، وقد رواه (حاشا أبا ثوبان)، وهو في المرادي، الجنى الداني562، منسوب إلى الجمـــيح الأســـدي، والبيت للجميح بن الطماح الأسدي عند محمد علي دقة: شعراء بني أسد، أشعار الجاهليين والمخـــضرمين 34/2، غيـــر أنـــه ورد برواية أخرى وهي (حاشا أبا ثوبان)، وعلى هذه الرواية لا شاهد في البـــيت، وقد ذكر المؤلف الرواية الأولى محل الشاهد، والأخرى من مجموعة من مؤلفات النحويين/ ط1، دار صادر، بيروت 1999م

2- عدم اتصال نون الوقاية به، فتقول: حاشاي ولاتقول حاشاني كما تقول رماني.

3- أنـــه يجوز أن يكون صلة ما المصدرية ، فلا تقول: قام القوم ما حاش زيداً، كما قول:

قاموا ماخلا زيداً.

4- لو كان فعلاً فلا يخلوا من أن يكون له فاعل كبقية الأفعال.

اما الكوفيون فاحتجوا بما يلي:

أ- أنه قد صُرِّف فيقال حاشيته وأحاشيه أي: جاء بالماضي والمضارع، ومنه قول النابغة [1]

ولا أرى فاعـــلاً في النـــاس يُشْبِهـــُهُ ولا أُحَاشِـــي مِنَ الأقـــوام مِنْ أَحَـــدِ

ب- أن حاشـــا يعـــدّى بـــالام وقد استدلوا على ذلك بالدليل القرآني وهو قوله تعالـــى(حاشا لله)[2]، على أن جمهور البصريين قد ردّ هذا الدليل لأنه طبقاً لرأيهم أن اللام التي فيه إنما هي زائدة.

10.1 البناء والإعراب

أ- البناء:

وهـــوعدم تأثـــر أواخر هذه الكلمات بالعوامل، بل تبقى حركتها ثابتة مهما كان العامـــل قـــبلها، ومـــن هذه المبنيات الفعل الماضي، وفعل الأمر والفعل المضارع إذا اتـــصلت بـــه نـــون التوكيد ونون النسوة، وبعض الأسماء، كأسماء الشرط والاستفهام والإشارة والأسماء الموصولة [3].

---

1) النابغة الذبياني، ديوانه 82، شرح الطاهر بن عاشور، الشركة التونسية للتوزيع، 1976م

2) يوسف (51)

3) محمد الحلواني: النحو الميّسر: 23 دار المأمون للتراث /ط1 دمشق 1977

ب- الإعراب:

لغـــة: الإعـــراب مصدر أعرب، وأعرب أبان وأظهر [1] والإعراب والتعريب معـــناهما واحِـــدُ، وهـــو الإبانة، وهو التغيير والتحسين والإجادة والتكلّم بالعربية دون لحنٍ[2].

ويقسم النحاة الإعراب إلى لفظي ومعنوي:

1- اللفظي: وهو الحركة الإعرابية التي عليها العامل وهو الحركات المبينة عن معاني اللغة.[3]

وأضاف بعضهم ففصل الحركات عن حروف الإعراب، فهو الحركة أو الحرف الـــذي يكـــون ســـبباً قريباً لاختلاف آخر المعرب [4]، وقد جمع الكفوي بين الحركات والحـــروف فقال: هو أثر ظاهر أومقدّر يجلبة العامل في آخر الكلمة أو ما نزل منزلته وأصله أن يكون بالحركات [5].

2- والمعـــنوي : وهـــو تغيّـــر الحـــركات على أواخر الكلم باختلاف العوامل لفظاً أو تقديراً[6] لذلك فإن الإعراب وثيق الصلة بالمعنى.

فالـــنحو بإجماله يُعنى بأمرين الأول: صحة تأليف الكلم، للإبانة عن المعاني وهو ما يعرف بالنظم، والثاني: معرفة أحوال الأواخر من إعراب وبناء، فيطلب إليه أن يقـــوم بعـــصمة اللسان عن اللحن، وقد اهتم النحاة اهتماماً واضحاً بمعالجة الأمر الثاني وهو معرفة أحوال الأواخر من إعراب وبناء، فأطالوا الكلام، وأكثروا من الجدل حوله، فأســـهبوا في تعداد العوامل وسرد أنواعها، وما يعرض لأمزجتها من العلل، وما يتصل بهـــا من الخلل فوسعوا القول في المعربات والمبنيات وأسباب إعرابها وبنائها، وأنواع

---

1) الزبيدي: تاج العروس (عرب) وابن منظور: لسان العرب: (عرب)
2) الكفوي: الكليات 197/1 والصّبان 47/1
3) الزجاجي: الايضاح في علل النحو: /91
4) دستور العلماء 39/1
5) الكفوي: الكليات /277/1
6) الزجاجي: الإيضاح: في علل النحو 70-71 والأنباري: أسرار العربية /19

الإعــراب، وعلامات كلَّ نوع، ولعلَّ من أسباب انصراف النحاة إلى مباحث الإعراب أكثــر منه إلى مباحث التركيب يعود إلى أن طلائع اللحن ظهرت في إعراب اللغة قبل ظهورها في مجاري التأليف[1].

غيــر أن الــنحاة لم يسيروا في اتجاه واحد في المعربات والمبنيات فاختلفوا في بعــضها أمعــربة هي أم مبنيّة؟ وتوزعت خلافاتهم بين الاسم والفعل من حيث البناءُ والإعــرابُ، واستعان بعضهم بالدليل القرآني لإثبات البناء أو الإعراب لاسم أو لفعل ما ومن ذلك:

(أي) الموصولة.

وممـــا اختلف فيه النحاة (أي) الموصولة [2]، فعند الكوفيين أن (أيُّهم) إذا كانت بمعنـــى الــذي وحــذف العائد من الصلة معربٌ، نحو: لأضربن أيُّهم أفضل، وذهب البــصريون إلـــى أنه مبني على الضّم، وأجمعوا على أنه إن ذكر العائد فهو معرب كقــولهم: (لأضربن وأيُّهم هو أفضل) واستدلوا على ذلك بقوله تعالى (ثم لَنَنْزِعَن من كلِّ شِيعةٍ أيُّهم أشدُّ على الرّحمنِ عتيّـــاً) برفع (أيُّهم)[3] والتقدير: لننزعن الذي هو أشدُّ على الرحمن. ومثل ذلك قول غسّان بن عبلة [4]

إذا مالقيــت بنـــي مالــك فسلّــم علـــى أيُّهــم أفْضَــلُ

فـــأيٌّ فـــي الدليل القرآني لم تنصب متأثرة بالعامل (ننزع)، ولم تُجرَّ في البيت بحــرف الجر (على)، فلزمت حركة الضم لأنها حركة بناء لاحركة إعراب، هذا مذهب ســيبوية خلافـــاً للخلـــيل ويونس وقد عدّ بعض المتأخرين ذلك من أخطاء سيبوية كابن السراج والزجاج، ومع ذلك فإن هذا المذهب هو الشائع المنتشر [5].

---

1) طه الراوي: نظرة في النحو /332 مجلة المجمع العلمي العربي مج 14 ج 9 و 10 دمشق
2) الانباري: الانصاف المسألة الثانية بعد المائة /709
3) مريم (69)
4) محمد الحلواني: النحو الميسر 135
5) محمد الحلواني: الخلاف النحوي 267-269

وذهب الخليل بن أحمد إلى أن (أيُّهم) مرفوع لأنه مبتدأ، و(أفضل) خبره، وأيُّهم استفهام ويحمل على الحكاية بعد قول، مقدّر، أي: لأضربن الذي يقال له: (أيُّهم أفضل)، وقد ورد مثل ذلك على الحكاية قول الأخطل التغلبي [(1)].

ولقــد أبيــت مــن الفتــاة بمنــزلٍ فأبيــت لا حَــرِجٌ ولا محــرومُ

ومحــل الشاهد قول الشاعر: (لاحرجٌ ولا محرومٌ) فقد خرّج سيبوية هذه العبارة كمــا خرّجها الخليل ، على أن (لاحرجٌ ولا محرومٌ) خبر مبتدأ محذوف، ليس ضمير المــتكلّم، وجملــة المبتدأ المحذوف وخبره في محل نصب على الحكاية بقول محذوف أيضاً، أي أبيت مقولاً في شأني: هو لاحرجٌ ولا محرومُ.

أمــا الكوفــيون فقــد استدلوا على أنه معرب منصوب بالفعل الذي سبقه بالدليل القرآنــي وهــو قوله تعالى: (ثم لننزِعَنَّ من كلِّ شيعةٍ أيَّهم أشدُّ على الرحمن عتياً) [(2)] بالنــصب، فقد قرأ بها هارون ومعاذ الهرّاء، وقد رويت عن يعقوب أيضاً، وقد أنكروا أن تكــون القراءة المشهورة وهي (أيُّهم) بالضم حجة عليهم؛ لأن الضمة التي فيها إنما هي علامة إعراب، وليست ضمة بناء على أن (أيُّهم) مرفوعة بالابتداء[(3)].

وقــد ردّ الأنــباري احتجاج الكوفيين بالدليل القرآني لأنه إنما جاء على قراءة شاذّة مثلت لغة بعض العرب.

فعل الأمر:

فعل الأمر فعل مبني ويبني على مايجزم به مضارعه، (يلعب) فعلٌ مضارع إذا جزم يسكن آخره فأمره إذن يكون مبنياً على السكون والفعل (ينهي) فعل مضارع يجزم بحــذف حرف العلّة وأمره يبني على حذف حرف العلّة وهكذا غير أن هذا الأمر ليس

---

1) سيبويه: الكتاب 259/1 والأنباري: الانصاف 709، وقد ورد عند الأخطل التغلبي في ديوانه، شرح إيليا سليم الحاوي، دار الثقافة، بيروت– لبنان (د.ط)، (د.ت)، 116 برواية أخرى، هي:

ولقد أكونُ من الفتاةِ بمنزلٍ فأبيت لا حَرِجٌ ولا محرومُ.

وهي رواية لا تخل بالشاهد.

2) مريم (69)

3) الأنباري: الإنصاف417

مـــسلماً بـــه تماماً، إذ اختلف النحويون فيه، فذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر للمواجه (المخاطب) المعرّى عن حروف المضارعة، نحو (افعلْ) معرب مجزوم.

وذهـــب البـــصريون إلى أنه مبنيّ على السكون [1] واحتجَّ الكوفيون لرأيهم بأن الأصـــل في الأمر للمواجه المخاطب نحو (افعلْ) و(لتفعَلْ) و كقولهم في الأمر للغائب (ليفعلْ) واستدلّوا على ذلك بالدليل القرآني في قوله تعالى: (فبذلك فَلْتَفْرحُوا هُوخيرٌ مما يَجْمَعون)[2] في قراءة من قرأ بالتاء من أئمة القرّاء [3].

وقال الشاعر[4]:

لِتَقُــمْ أنــتَ يابــنَ خيــرِ قريــشٍ فتقضّــى حوائــجُ المسلمينــا

ورداً علـــى الدلـــيل القرآني الكوفي قال البصريون "إن علّة وجود الإعراب في الفعــل المــضارع وجود حرف المضارعة، فما دام حرف المضارعة ثابتاً كانت العلّة ثابــتةً، ومـــا دامت العلّة ثابتةً سليمة عن المضارعة كان حكمها ثابتاً؛ ولهذا كان قوله تعالى (بذلك فلتفرحوا) معرباً، وقوله صلوات الله عليه: (ولتزرُّه) و(لتأخذوا) و(لتقوموا) ومـــا أشبهه معرباً لوجود حرف المضارعة ولاخلاف في حذف حرف المضارعة محل الخـــلاف، وإذا حـــذف حـــرف المـــضارعة وهـــو علّـــة وجـــود الإعـــراب فـــيه – فقــد زالـــت العلّة فإذا زالت العلّة زال حكمها، فوجب أن لا يكون فعل الامر معربا[5].

---

1) الأنباري: الإنصاف، المسالة الثانية والسبعون /524

2) يونس (58)

3) وهـــي قـــراءة أبي بن كعب، الجزري: النشر في القراءات العشر 285/2، إشراف علي الضباع، دار الكتاب العربـــي (د.ت)، ذكـــر ابن عطية " قرأ أبي بن كعب وابن القعقاع وابن عامر والحسن على ما زعم هارون، ورويت عن النبي صلى الله عليه وسلم :فلتفرحوا. و(تجمعون) بالتاء فيهما على المخاطبة، وهي قراءة جماعة من السلف كبيرة، وعن أكثرهم خلاف، وقرألسبعة وابن أبي اسحاق وقتادة وطلحة والاعمش بالياء فيهما على ذكر الغائب،وروية عن الحسن بالتاء من فوزق فيهما " المحرر الوجيز 168/7ــ169.

4) وهـــو من غير نسبة عند حنا حداد في مجموعة مراجع نحوية، انظر تخريجه في معجم شواهد النحو الشعرية 665

5) الأنباري ،الإنصاف :543

الفصل الثاني
الأدلة القرآنية لقضايا الإسناد

مفهوم الإسناد:

لقد تحدثت كتب اللغة قديماً وحديثاً عن الإسناد وقسمته إلى قسمين:

1. الإسناد الاسمي: وهو المبتدأ والخبر.
2. والإسناد الفعلي: هو الفعل والفاعل.

ويقسم الإسناد إلى ركنين هما: المسند والمسند إليه

أما المسند: فهو خبر المبتدأ في الجملة الإسنادية الاسمية، والفعل في الجملة الإسنادية الفعلية، والمسند اليه هو المبتدأ، نحو اسم كان، واسم إن وأخواتها، وهو الفاعل في الجملة الإسنادية الفعلية، أو ماينوب مناب الفاعل كنائب الفاعل[1].

ولما كان الإسناد متعدد القضايا والجزئيات، فإن النحاة قد اختلفوا في بعض هذه القضايا والجزيئات ،واستعانوا بالأدلة القرآنية لإثبات قاعدة نحوية، أو نفي أخرى طبقاً لما يقتضيه الموقف، وبالنظر إلى مواضع خلافهم في القضايا الإسنادية فقد قسمتها طبقاً للأدلة القرآنية المستعلمة إلى مايلي:

1.2 الإسناد الاسمي:

1- المبتدأ

وقد حدّده سيبويه بأنه: " كل اسم ٍ ابتدىء ليبنى عليه كلام. والمبتدأ والمبنيّ عليه رفـعٌ. فالابتداء لا يكون إلا بمبنيٍّ عليه. فالمبتدأ الأول، والمبني ما بعده عليه فهو مسندٌ إليه"[2].

---

1) سيبويه: الكتاب، والمبرّد: المقتضب 126/4 د.ط ، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة/ المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية/ لجنة إحياء التراث/ مصر، والزمخشري: المفصل في علم العربية /180 /دارالجيل/ بيروت لبنان/ ويحيى عبابنه: منهج أبي حيان الأندلسي في اختياراته من القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة المعاصر/ ص 275 رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة 1989.

2) سيبويه: الكتاب 126/2

وقد حدّه غير واحدٍ من النحويين: بأنه الاسم العاري من العوامل اللفظيّة غير الزائدة مجرّداً عنه أو وصفاً رافعاً لمستغنىً به [1]

وقد قسمت قضايا المبتدأ إلى:

أ- الابتداء بالنكرة

الأصـــل في المبتدأ التعريف، إلاّ أن المبتدأ يجوز أن يأتي نكرة بمسوّغات، ومن هذه المسوغات [2]:

1. أن بتقدم عليها نفيٌ، نحو: (ما خلٌّ لنا)
2. أن تكون موصوفة، نحو: (رجلٌ من الكرَام عندنا)
3. أن تكون عاملة، نحو: (رغبة في الخير خيرٌ)
4. أن تكون مضافة، نحو: (عملُ برٍّ يزين)
5. أن تعتمد هذه النكرة على استفهام، نحو: (هل فتىً فيكم ؟)
6. أن تكون واجبة التصدير، كالاستفهام والشرط (من عندك ؟) و(من يقم أقم معه)
7. أن تكون مصغّرة، نحو (رجيل جائني) لأن معناه: رجلٌ صغيرٌ جائني.

وقد أجمل ابن هشام هذه المسوّغات بقوله (ولايُبتدأ بنكرة إلاّ إن حصلت فائدة، كـــأن يخبـــر عـــنها بمخـــتص مقـــدم ظـــرف أو مجـــرور نحـــو: (ولدينا مَزِيْدُ) [3]، و(علـــى أبصارِهِم غِشاوةٌ) [4] ولايجوز :(رجلٌ في الدار) ولا (عند رجلٍ مالٌ)، أو تتلو نفياً، نحو (ما رجلٌ قائمٌ).

---

1) الأشـــموني، أبو الحسن نور الدين: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك 77/1/ قدم له ووضح هوامشه حسن يعقـــوب / إشـــراف إمـــيل يعقـــوب / دار الكتب العلمية ط1 بيروت /1998 – ابن يعيش موفق الدين: شرح المفصل 84/1-85 / عالم الكتب/ بيروت/مكتبةالمتنبي / القاهرة د.ت – السيوطي جلال الدين: همع الهوامع فـــي شرح جمع الحوامع 308/1 تحقيق أحمد شمس الدين دار الكتب العلمية ط1 بيروت 1998 – الانباري: أسرار العربية /55 تحقيق محمد شمس الدين دار الكتب العلمية ط/1/بيروت / لبنان 1997

2) انظر هذه المسألة :– السيوطي: همع الهوامع 326/1-329 – ابن عقيل: شرح ابن عقيل 186/1-187

3) ق (35)

4) البقرة (7)

أو اســتفهاماً نحو: (أإلهٌ معَ اللهِ) [1]، أو تكون موصوفة نحو(ولعبدٌ مؤمنٌ) [2] أو حــذفت الــصفة، نحو (السمنُ منوان بدرهمٍ)، ونحو (وطائفةٌ قد أهَمَّتْهُم أنفسُهم)[3] أي: مــنوان منه، وطائفةٌ من غيركم، أو الموصوف، كالحدي: (سوداء ولودٌ خيرٌ من حسناء عقــيم) أي امرأة سوداء، أو عاملة عمل الفعل كالحديث: (أمرٌ بمعروفٍ صدقة)، ومن العاملة المضافة كالحديث: (خمسُ صلواتٍ كتبهنّ اللهُ) " [4].

وقــد اختلف اللغويون في عدد هذه المسوّغات، فقد جعلها بعضهم ستة مسوغات وقــد وصــلت عــند بعــضهم إلى نيّف وثلاثين مسوغاً، وبسبب هذا العدد الكبير من مــسوغات الابــتداء بالنكــرة فقــد استدل النحويون بالأدلة القرآنية لإثبات بعض هذه المسوغات.

مــن هــنا فقــد اخــتلف النحاة في (ما) التعجبيه ويمكن تلخيص أهم هذه الآراء بمايلي[5]:

1. تعجبــية نكــرة تامة غير موصوفة والجملة بعدها خبرٌ، وهذا هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين، وقال به الأخفش.
2. موصولة والجملة صلتها والخبر محذوف، ونسب هذا الرأي للأخفش.
3. اســتفهاميّة فــيها معنــى التعجب وهو قول الكوفيين، وقيل هو رأي الفرّاء وابن درستويه.
4. نكرة موصوفة بالجملة والخبر محذوف، ونسب هذا القول إلى الأخفش.

---

1) النمل (60،61،62،63 ، 64)
2) البقرة (221)
3) آل عمران (154)
4) ابن هشام : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 1/113-114 تحقيق إميل يعقوب / دار الكتب العلمية / ط1 /بيروت لبنان 1997
5) انظــر: العكبري: التبيين 282-284 و المرادي: الجني الداني في حروف المعاني /337 تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل دار الكتب العلمية ط 1 بيروت/ لبنان 1992.و ابن السرّاج: الأصول في النحو 1/ 166 تحقيق عبد الحسيين الفتلي: مطبعة سلمان الأعظمي /بغداد 1973

وقد استدل سيبويه وجمهور البصريين على جواز مجيء ما التعجبية مبتدأ، وهي نكرة تامة بالأدلة القرآنية وأقوال العرب، ومن هذه الادلة قوله تعالى: (سلامُ عَلَيْكُم)[1]، وقــوله تعالى (وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفينَ)[2] فقد ورد المبتدأ وهو (سلامٌ، ويلٌ) نكرة تامة ، مما يدل – وطــبقاً لجمهــور البــصريين – علــى جواز مجيء النكرة التامة مبتدأ، ومنها (ما) التعجبية: ومن ذلك أيضاً قول العرب (شرٌّ أهرَّ ذا ناب)، فقد جاء المبتدأ (شرٌّ) نكرة من غير مسوّغ [3].

وأجــاز بعض النحاة الابتداء بهذه النكرة في هذه الأدلة القرآنية ؛لأنها تدل على الــدعاء، وجــاز الابــتداء في قول العرب (شرٌّ أهرّ ذا ناب)؛ لأنها أفادت الحصر، إذ التقديــر: مــا أهرّ ذا نابٍ إلاّ شرٌّ [4]، أو أنه على حذف موصوف، والتقدير: شرٌّ عظيم أهرَّ ذا ناب[5].

ويمكــن أن نخلــص إلى أن النحاة يجيزون الابتداء بالنكرة إذا حصلت الفائدة، ويــرى عــبد الــرحمن السيد أن كلّ ما قيل عن الإبتداء بالنكرة تزيّد لا داعي له؛ لأن المعرفة والنكرة في الحكم سواء، وكما جاز الابتداء بالمعرفة إذا أفاد الحكم عليها، جاز الابتداء بالنكرة كذلك، إذا كان الحكم عليها مفيداً، فإذا لم تتحقق الفائدة لا يصح أن يكون أحــدهما مبــتدأ[6]، وكــذلك أجــاز مجمــع اللغة العربية بالقاهرة أن يقع المبتدأ نكرة مطلقاً[7].

---

1) الأنعام (34)
2) المطففين (1)
3) العكبري التبيين 283
4) السيوطي : الهمع 327/1
5) ابن عقيل : شرح ابن عقيل 1/ 189
6) عــبد الــرحمن الــسيد، الآبتداء بالنكرة، بحث قدمه للمؤتمر في الدورة الثامنة والخمسين، نقلاً عن خالد العصيمي، القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، ص77، ط/1، دار ابن حزم، بيروت – لبنان/2003م.
7) ينظر: خالد العصيمي، القرارات النحوية والتصريفية ص74.

ولعـــل ما يذكره النحاة حول مسوغ الابتداء بالنكرة ومواضعها، إنما هي أقرب إلى دلالات المعاني منها إلى ضبط القواعد، إذ يذكرها النحاة تيسيراً للمتعلمين، وتقريباً للطالبين[1]، وإنه ليس كل أحد يمكن أن يهتدي إلى موطن الفائدة.

ويمكن أن يقع المبتدأ نكرة، إذا كانت هذه النكرة مفيدة، أو كانت الجملة تحمل خبراً خارجاً عن المألوف، كقولهم: (شجرةٌ سجدت، وبقرةٌ تكلمت)، وهذا كما ذكر السيوطي فيه خرق للعادة[2]، ولكنه لم يجعل ما فيه خرق للعادة والمألوف من مسوغات الابتداء بالنكرة، وهو لا يعني بذلك العملية اللغوية ذاتها، ولكن سجود الشَّجرة وكلام البقرة، ليس مألوفاً أو عادياً .

وقـــد أشار الفاسي الفهري[3] إلى مسوغات الابتداء بالنكرة في حديثه عمّا يسمى بالتفكـــيك[4]، إذ ذكر أن العنصر المفكك يجب أن يكون معرفاً عند النحاة القدامى، ولكنه لا يرى هذا القيد ملزماً، فقد يكون هذا العنصر المفكك نكرة إذا صاحبه مؤثرات صوتية خاصـــة، تتمثل في نبره، نحو قولنا: بقرة تكلمت، ورجل حضر، فهذه الجمل تعد لاحنة عند النحاة القدامى؛ لأنه لا يوجد مسوغ للابتداء بالنكرة.

ويـــبدو أن مـــا ذكره النحاة القدامى في جواز الابتداء بالنكرة يمكن أن ينبئ عن إرهاصـــات أو بذور أولى للمنهج الوظيفي المعاصر[5]، وهي مسألة تكمن في أن هناك تواصلاً بين المتكلم والمخاطب؛ لأن حصول الفائدة ينبئ عن هذا التواصل.

---

1) محمد الحجوج، الفكر اللغوي عند السهيلي ص180.
2) السيوطي، الهمع 327/1
3) الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية ص128–131، دار توبقال– الدار البيضاء، ط1985/1م.
4) يعني التفكيك نقل المركب الاسمي يميناً أو يساراً إلى موقع خارج الحمل تاركاً أثراً ضميرياً أحيانا.
5) يهـــتم هـــذا المـــنهج بالمعنـــى، ويعطي جلّ عنايته لوظائف المكونات في الجملة المتمثلة في الوظائف الدلالية والتـــركيبية والتداولـــية، وهـــذه الوظائف مفاهيم أولى متوفرة في كل الأداءات اللغوية، ويهتم أيضاً بالظروف الخارجـــية، والتداولـــية، من حيث موقف المتكلم والمخاطب، والظروف الكلامية التي تكتنف الظاهرة اللغوية(ينظر : محمد الحجوج، الفكر اللغوي عند السهيلي، 85.

ب – رافع الاسم بعد شبه الجملة

اختلف النحويون في رافع الاسم الواقع بعد شبه الجملة: الجار والمجرور والظرف ، فعند سيبويه ومن تابعه من البصريين، أن رافعه هو تعريته من العوامل اللفظيّة ،وعند الكوفيين أن الظرف يرفع الاسم إذا تقدّم عليه، ويسمون الظرف المحلّ، ومنهم من يسميه الصفة، وذلك نحو قولك أمامك زيدٌ، وفي الدار عمرو) وذهب الأخفش والمبرّد من البصريين هذا المذهب [1].

وعند بعض البصريين، أن هذا الاسم يرتفع بما في النفس من معنى الإخبار، وهو رأي عدّه بعض النحاة ضعيفاً؛ لأنه لوجاز لوجب ألاّ ينتصب إذا دخل عليه عامل نصب؛ لأن معنى الإخبار يبقى موجودا مع دخول عامل النصب[2].

فالكوفيون يرون أن الظرف والجارّ والمجرور إنما يسدّان مسد الفعل، وأن الأصل(حلّ أمامك زيدٌ، وحلّ في الدار عمرٌو) فحُذف الفعل واكتُفي بالظرف منه، وارتفع بالظرف كما يرتفع بالفعل، والذي يدلّ على مذهبهم ،أنّ الظرف يرفع إذا وقع خبر المبتدأ، أو صفة لموصوف، أو حالاً لصاحب حال، أو صلة موصول، أو معتمداً على الاستفهام، أو حرف النفي، أو وقع بعده أن المصدريّة.

وقد استدلّ الكوفيون ببعض الأدلة القرآنية وذلك كما يلي [3]

1- الظرف الواقع خبراً والرافع ما بعده، اعتمدوا فيه على الدليل القرآني في قوله تعالى: (فأولئك لهم جزاءُ الضِّعفِ) [4]، فجزاء مرفوع بـــ (لهم).

2- والظرف الواقع صفة، كقول القائل: (مررت برجلٍ صالحٍ في الدار أبوه) وليس لديهم على ذلك دليل من القرآن الكريم.

---

1) انظر هذه المسألة في: الأنباري الإنصاف 51-53

2) الأنباري: أسرار العربية /55

3) الأنباري: الإنصاف51- 53

4) سبأ (37)

3- الظـــرف الواقع حالاً والرافع مابعده، دليله من القرآن الكريم قوله تعالى: (وآتيناهُ الإنجيلَ فيهِ هدىً ونورٌ) [1] فهدىً: مبتدأ رافعه شبه الجملة (فيه).

والدلـــيل علـــى أن الظـــرف هـــنا في محل نصب حال، أنَّه عطفت عليه حالٌ منصوبة، وهي الواردة في قوله تعالى: (ومُصَدِّقاً لما بينَ يَدَيهِ) [2]

4- والظـــرف الواقـــع صلة موصول والرافع ما بعده، دليله من القرآن قوله تعالى: (وَمَنْ عندَهْ عِلمُ الكِتابِ) [3]

5- ودليل المعتمد على الاستفهام قوله تعالى: (أفي اللهِ شَكٌ) [4]

6- والمعتمد على نفي، منه قولهم (ما في الدار أحدٌ). وليس له مايعّضده من الأدلّة القرآنية عند الكوفيين طبقاً للأنباري.

7- أمـــا الظـــرف الواقع بعده مصدر تتصدره أن المصدريّة فمن أدلته قوله تعالى : (ومِن آياتهِ أنّكَ ترى الأرضَ)[5].

ومما يلاحظ أن الأدلّة القرآنية التي وظفها الكوفيون قد قصرت عن تغطية جميع مواضـــع المـــرفوع بعد الظرف، أما المرفوع بعد الظرف من غير أن يكون حالاً أو صـــفته أو صـــلة موصـــول أو معتمداً على نفي أو استفهام أو بعده مصدر وهو محل الخلاف، فليس له دليل من القرآن الكريم.

ثم إنه حتى مع إبراز فعل على التقدير الكوفي (حلّ أمامك زيدٌ، وحل في الدار عمروٌ) فليس له من الأدلة القرآنية مايسعفه، مما يجعل الدليل القرآني الكوفي غير قادر على إثبات وجهة نظرهم.

ويـــرى البصريون أن الظرف تتعداه العوامل إلى غيره فلا يجوز لذلك أن يكون عاملاً (إنّ يقوم عمراً)، فتعمل (إنّ) في (عمراً)، متعديةً (يقوم).

---

1) المائدة (46)

2) المائدة (46)

3) الرعد (43).

4) إبراهيم (10)

5) فصّلت (39)

وقــد استدل البصريون أيضاً بمثل ذلك على الظروف التي تتعداها العوامل إلى غيــرها بقوله تعالى (إن لدينا أنكالاً وجَحِيماً)[1] فمعلومٌ أن (إن) قد عملت النصب في (أنكالاً) متعديةً الظرف (لدينا)، وبذلك يصح قولهم: إن الظرف تتعداه العوامل.

ولمـــا كان الكوفيون والبصريون يستدلون بالأدلة القرآنية لإثبات قواعدهم، فإنه لابــد مــن الإشــارة إلى أن الدليل القرآني البصري قد أبطل الاستدلال الكوفي ببعض الــشواهد الكوفــية، أي أن الظــرف والجــار والمجرور لايعملان في الاسم المرفوع بعدهما.

2- الخبر

والخبر: الجزء الذي حصلت به الفائدة مع المبتدأ غير الوصف المذكور ، فخرج فاعل الفعل، فإنه ليس مع المبتدأ، وفاعل الوصف[2] وقال عنه ابن مالك في الألفيّة[3]:

والخبــرُ: الجــزءُ المتــمُّ الفائــدة كـــالله بــرٌّ، والأيــادي شاهِــدة

ومن القضايا الخلافية التي استدل النحاة عليها بالأدلة القرآنيه: العامل في الخبر، وتقدّم الخبر، والخبر الذي يتكرر معه الظرف.

1- العامل في الخبر

لقــد اخــتلف الــنحاة في مسألة رافع خبر المبتدأ ، فعند الكوفيين المبتدأ والخبر يترافعان نسب الأنباري والسيوطي هذا الرأي إلى عموم الكوفيين، ونسبه العكبري إلى الفــراء وحده، وعند البصريين فإن رافع الخبر فيه خلاف، ويمكن إجمال هذا الخلاف على النحوالتالي:

---

1) المزمل(12)

2) ابن هشام: أوضح المسالك 109/1 تحقيق إميل يعقوب – ابن هشام: شرح شذور الذهب/ 183/ تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد د.ط. د.ت .

3) ابــن عقــيل: شرح ابن عقيل 174/1 تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الخير، ط1 ، بيروت دمشق 1990.

أ. خبر المبتدأ يرتفع بالابتداء ونسب هذا الرأي إلى ابن السراج والأخفش والرماني [1].

ب.خبـــر المتبدأ يرتفع بالمتبدأ، ونسب العكبري هذا الرأي إلى أبي عليّ الفارسي وابن جني، وذكر ابن مالك في شرح التسهيل : أن هذا هو مذهب سيبويه [2].

غيـــر أن ابـــن جني قد ذكر في الخصاص أن الخبر قد رفع في الابتداء والمبتدأ معـــاً فقال: "وبعد، فليس في الدنيا مرفوع يجوز تقديمه على رافعه، فأما خبر المبتدأ فلم يـــتقدّم عـــندنا علـــى رافعه لأن رافعه ليس المبتدأ وحده، وإنما رافعه الابتداء والمبتدأ جمـــيعاً، فلـــم يـــتقدّم الخبـــر علهمـــا معاً ،وإنما تقدّم على أحدهما، وهو المبتدأ، وهذا لاينقض"[3].

وقـــيل إن الخبـــر يـــرتفع بالابـــتداء والمبتدأ معاً، ونسب هذا القول إلى جمهور البـــصريين[4] ولعل أكثر أسباب الخلاف في هذه المسألة إنما متعلق أمره بقضية العامل، فهـــل يجوز أن تكون الكلمة عاملة ومعمولة معاً طبقاً للمذهب الكوفي؟ الإجابة عندهم: نعـــم، ولهم من القرآن الكريم أدلّةٌ على تبادل العمل،ومنها قوله تعالى: (أيّاً ما تَدْعوا فَلَهُ الأســـماءُ الحُسنى) [5] (فتدعوا)، عملت النصب في (أ يّاً ما)، وجُزم (تدعوا) (بأ يّاً ما)، فقامـــت (أيّـــاً) بدور العامل والمعمول معاً، فما يؤيد مذهبهم في أن المبتدأ يرفع الخبر ويـــرتفع به، فهوعاملٌ ومعمولٌ معاً، كما أن الخبر يرفع المبتدأ ويرتفع به، وهو الآخر عامل ومعمولٌ معاً.

---

1) ينظـــر العكبري: التبيين/229 والسيوطي : الهمع 311/1 تحقيق: أحمد شمس الدين وابن الانباري: الإنصاف 44-47

2) العكبري: التبيين 229 وابن مالك: شرح التسهيل 269/1 تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي دار هجر ط/1 1990

3) ابن جني: الخصائص 385/2 تحقيق محمد علي النجّار دار الكتب المصرية 1371 هـــ

4) ينظـــر: العكبري: التبيين 230 والانباري: الإنصاف 44-47 والمبرّد المقتضب 49/2، 92/4 ، 126 تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، طبع المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ،القاهرة 1388 هـــ

5) الإسراء (110).

ولــيس هــذا هو الدليل الوحيد من القرآن الكريم على مذهب الكوفيين ، فقد جاء علـــى ذلك قوله تعالى (أينَما تكونُوا يدرِكْكُمُ الموتُ)(1)، (فتكونوا) عمل النصب (بأينما)، و(أينما) عمل الجزم (بتكونوا).

وقــد استدلوا أيضاً على تبادل العمل بقوله تعالى: (فأينما تولوا فثَمَّ وَجهُ اللهِ) (2) (فأينما) تبادلت العمل مع (تولوا) هذا من حيث تبادل العمل.

أمـــا من حيث قوّة العامل وضعفه، فإن الابتداء عامل معنوي، والعامل المعنوي عامــل ضــعيف، وعند الأنباري لما وجب أن يعمل الابتداء في المبتدأ، وجب أن يعمل فـــي الخبــر؛ لأن خبر المبتدأ ينزل منزلة الوصف منه، كما تقول: (زيدٌ قائمٌ) و(عمروٌ ذاهــبٌ) أو يتنــزل منزلة المبتدأ نفسه، لذلك يجب أن يكون عامل المبتدأ والخبر واحدٌ، ومــن أمثلة الخبر الذي يتنزل منزلة المبتدأ قولهم (أبو يوسفُ أبو حنيفة) أي: بمنزلته، فالخبر هنا بمنزلة المبتدأ.

وقــد استدل الأنباري على جواز نزول الخبر منزلة المبتدأ بالدليل القرآني وهو قوله تعالى: (وأزواجُهُ أمهاتُهم) (3)

وقد ردّ ابن مالك قول من قال: إن الابتداء يرفع المبتدأ والخبر معاً لأربعة أوجه: (4) أن الأفعال أقوى العوامل ولاترفع اثنين معاً إلا في حالات الاتباع. فالأولى بالعامل الضعيف وهو الابتداء ألاّ يرفع مرفوعين معاً.

1. ومثل ذلك أن المعنى الذي ينسب إليه عملٌ، ويمنع وجوده دخول عاملٍ على مصحوبه، كالتمني، والتشبيه، أقوى من الابتداء؛ لأنه لايمنع وجوده دخول عاملٍ على مصحوبه، والأقوى لايعمل إلاّ في شيء واحدٍ وهو الحال.

---

1) النساء (78)
2) البقرة (115)
3) الاحزاب (6)
4) ابن مالك : شرح التسهيل /270/1

2. أن الابتداء معنىً قائمٌ بالمبتدأ؛ لأن المبتدأ مشتق منه والمشتق يشتمل على معنى ما اشتق منه، وتقديم الخبر على المبتدأ مالم يعرض مانع أمرٌ جائز، ولو كان الابتداء عاملاً في الخبر، لزم من جواز تقديمه على المبتدأ تقديم معمول العامل المعنوي الأضعف، وتقديم معمول العامل المعنوي الأقوى ممتنع، فكيف بالأضعف؟

3. إن رفع الخبر عملٌ وجد بعد معنى الابتداء ولفظ المبتدأ، فكان بمنزلة وجود الجزم بعد معنى الشرط الذي تضمنه، فكما لاينسب الجزم إلى معنى الشرط بل إلى الاسم الذي تضمنه، كذلك لاينسب رفع الخبر للابتداء، بل للمبتدأ.

ولما كان كلٌّ من الفريقين قد وظف الدليل القرآني لتدعيم مذهبه، فإننا نرى أن الدليل القرآني لايكون بالضرورة فصلاً وحكماً، ولاسيّما في المواضع التي هي محل خلاف أصلاً ومنها قضيّة العامل التي وُظِّف الدليل القرآني للاحتجاج للمذهب الكوفي فيها، وكذلك الدليل القرآني الثاني، فالأمر متعلق فيه بالعلل الثواني، والعلل الثواني كثيراً ما تكون محل خلافٍ، إضافة إلى ذلك الدليل القرآني الثاني وهو قوله تعالى (وأزواجُه أمهاتُهم) قد أجاب عن رافع الخبر الذي هو بمنزلة المبتدأ، ولم يجب عن رافع الخبر الذي ليس هو بمنزلة المبتدأ وإنماهو وصف له.

تقدّم الخبر

الأصـــل تأخـــر الخبـــر عـــن المبتدأ؛ لأن المبتدأ عاملٌ في الخبر، والأصل في العـــوامل أن تتقدّم على معمولاتها، ولكن جاز تقديمه لشبهه بالفعل في كونه مسنداً إليه، إلاّ أن جواز تقديمه مشروط بسلامة أمن اللبس[1] .

وقـــد اخـــتلف البـــصريون والكوفيون في مسألة تقديم خبر المبتدأ على المبتدأ. فـــذهب البـــصريون إلـــى جواز تقديم خبر المبتدأ عليه مفرداً كان أو جملة إذا كان فيه ضـــمير كما لو تأخر، وأنكر الكوفيون جواز تقديم خبر المبتدأ عليه ، سواءٌ أكان جملة أو مفرداً [2].

---

1) ابن مالك: شرح التسهيل 256/1 والسيوطي: الهمع: 329/1 وعبد الفتاح لاشين: معاني التراكيب /172/1.

2) الانباري: الإنصاف – المسألة التاسعة /65–70 والعكبري: التبيين / 245 –248.

وقد استدل البصريون بما سُمِع عن العرب، وما ورد في القرآن الكريم من أدلّة قرآنية على مذهبهم، ومما ورد من الأدلة الشعرية، قول الفرزدق:[1]

بنونـــا بنـــو أبنائنـــا وبناتُنـــا   بنوهـــن أبنـــاءُ الرّجـــالِ الأباعِـــد

ولا يجوز أن يكون (بنونا) مبتدأ، وإنما التقدير: بنو أبنائنا مثل أبنائنا ، وقد سمع عن العـــرب قولهم: (تميميٌّ أنا) و(مشنوء من يشنؤك) وأما دليلهم القرآني فقوله تعالى: (ألا يومَ يأتيهم ليسَ مصروفاً عَنهُم) [2] (فيومَ) منصوب (بمصروف). وثمة دليلٌ آخر، وهو قوله تعالى: (أهؤلاء إيّاكم كانوا يعبدون) [3] (فإياكم) منصوب (بيعبدون).

وقـــد ثـــبت أن المعمول تبع للعامل وأن التبع لايقع في موضع يمتنع فيه وقوع العامـــل، ولمّا جاز تقديم معمول الخبر على المبتدأ، فإنه من باب أولى أن يجوز تقديم الخبر على المبتدأ.

وقد استأنس البصريون أيضاً بقول العرب: (في أكفانه لُفّ الميّت) وقولهم: (في بيته يؤتى الحكم).

مـــن هنا يمكن القول أن اللغة العربية تتيح لأبنائها حريّة تقديم الخبر على المبتدأ علـــى الرغم من أن الأصل التوليدي له أن يتأخر عنه وتقديم المسند يؤدي إلى أغراض بلاغية جمالية في التعبير أهمها: تخصيص المسند بالمسند إليه، وذلك نحو قوله تعالى: (لـــه المُلـــكُ ولـــهُ الحمدُ) [4]، قدّم الخبرين؛ ليدل بتقديمها على معنى اختصاص الملك والحمـــد بـــالله لابغيره، ولو كان التعبير (الملك له) لدل ذلك على الإخبار بأن الملك له دون نفيه عن غيره، وهذا يؤكد أن التقديم والتأخير ليسا حلية زخرفية، ولا مجرّد رغبة تتم بغير هدف أو قصد بل لهما غاية بلاغية وقيمة جماليّة [5].

1) الفرزدق: ديوان الفرزدق / 217.
2) هود (8).
3) سبأ (40).
4) التغابن (1).
5) عبد الفتاح لاشين / معاني التراكيب 176/1.

خلاصة القول: إن الخبر يتقدّم على المبتدأ حتماً إذا وجد في الجملة دلائل لفظية تحـــدد موضـــع الخبر أولاً وموضع المبتدأ ثانياً، فإذا كان الخبر اسم استفهام مثل (أين وكيف) فإنه يجب أن يذكر قبل المبتدأ، وإذا جاء المبتدأ والخبر في أسلوب قصر بلاغي والمبتدأ مقصور عليه في أحد الأسلوبين (ما وإلاّ) و (إنّما)، ففي هذه الحالة يجب تقديم الخبر.

ومن لوازم تقديم الخبر اشتمال المبتدأ على ضمير يعود على بعض الخبر، كما يتقدم الخبر إذا كان شبه جملة والمبتدأ نكرة غير مخصصة بالوصف أو الإضافة(1)

وهذه مما يطلق عليها حالات وجوب تقديم الخبر، لكن حالات جواز تقديم الخبر وهي موضع الخلاف، أقدّر أنها جائزة وغير ممتنعة لكن يتبع هذا التقديم غرض بلاغي وتغيّر في الدلالة، إذا لاتبقى الدلالة ثابتة ً في التقديم كما كانت عليه قبل التقديم.

3- الخبر الذي يتكرر معه الظرف

إذا كان الظرف خبراً لمبتدأ وتكرر بعد اسم الفاعل جاز في اسم الفاعل النصب والرفع على مذهب البصريين، كقولك: (زيد في الدار قائماً فيها)، فيجوز (قائماً وقائمٌ) ،وقال الكوفيون: لا يجوز في (قائم) إلاّ النصب (2).

وحجة القول الأول أن (قائماً) صالحٌ أن يكون خبر المبتدأ، لذلك يجوز فيه الرفع، والظرف يجوز أن يتكرر توكيداً كما لو قلت: (زيدُ في الدار في الدار)، أو(زيد في الدار زيد في الدار)، والدليل على ذلك أنك إذا نصبت (قائماً)كانت شبه الجملة (فيها) توكيداً أيضا، وإن اقتصرت فقلت:(زيدٌ في الدار قائماً) جاز، وكان الحال من الظرف، وتكون شبه الجملة توكيداً، وعلى ذلك جاء قوله تعالى: (وأمّا الذين سُعِدوا ففي الجنّة خالدِين فيها) (3)

---

1) ابن عقيل: شرح ابن عقيل 1/205-207

2) الأنباري: الإنصاف /258 -260 والعكبري: التبيين /391 وانظر حول هذه المسألة: الفرّاء معاني القرآن /3/ 146 تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار طبعة دار الكتب المصرّية /1955 والمبّرد: المقتضب 4/ 317

3) هود (108)

لقد وظف البصريون الدليل القرآني لتبرير رأيهم القائل بجواز الرفع والنصب لاسم الفاعل، غير أن الدليل القرآني الذي استعملوه يظهر فيه النصب ولايظهر فيه الرفع، الأمر الذي جعل دليل البصريين حجّة عليهم لاحجّةً لهم، وقد أفاد الكوفيون من الدليل البصري نفسه، وهم يقولون: إنه لم يرد في القرآن الكريم مايدل على الرفع على الخبريّة.

ومثل ذلك أيضاً قوله تعال: (فكان عاقِبَتُهُمَا أنَّهما في النَّارِ خالدَيْنِ فيها)[1] بالنصب لاسم الفاعل المثنى (خالدَينِ)، ومما يوجب النصب طبقاً للكوفيين تكرر الظرف بعد المنصوب، أما إن لم يتكرر الظرف فيجوز الرفع والنصب.

ودليل الكوفيين على الرفع على الخبر إن لم يتكرر الظرف أو شبه الجملة قوله تعالى: (إنَّ المُجرِمينَ في عَذَابِ جَهَنّم خالدونَ)[2] فلم تتكرر شبه الجملة وهو مسوّغ جواز الرفع.

وعلى جواز النصب استدلوا بقوله تعالى: (إنَّ المُتَّقِينَ في جناتٍ وعيونٍ آخذِيْنَ)[3] فورد اسم الفاعل منصوباً، ولوجاء مرفوعاً لجاز ذلك، غير أن البصريين لايسلمون برأي الكوفيين وبدليلهم من القرآن أو بصحة استدلالهم به، وعندهم أن الرفع على الخبر جائز لكنّه مسكوت عنه، وكأنهم يقولون: لو أنه جاء بالرفع فلا مانع من ذلك، وهم أيضاً لا يسلمون بدليل الكوفيين، وهو قوله تعالى: (فكانَ عاقبتُهُما أنَّهُما في النَارِ خالدَيْنِ فيها)[4] ؛لأنها قرئت بالرفع (خالدان)[5] مما يدل على جواز الرفع والنصب وإن تكرر شبه الجملة.

---

1) الحشر (17)
2) الزخرف (74)
3) الذاريات (15-16)
4) الحشر (17)
5) وهذه قراءة عبد الله وزيد بن علي والأعمش وابن أبي عبلة أبو حيان: البحر المحيط /250/8

وقد منع الفراء[1] رفع الاسم بعد(أنّ) واسمها إن وجد معه ظرفان مكرران،كما في قراءة الأعمش (فكان عاقبتهما أنهما في النار خالدان)، وأجازه المبرد[2] على ضعف، قال :" نصب خالدين على الحال أولى لئلا يلغى الظرف مرتين"، وأجازه مكي القيسي[3]، قال: "ويجوز رفع (خالدين) على خبر (أنّ) ويلغى الظرف".

مما يلاحظ أن البصريين قد استدلوا بالقراءات القرآنية، علماً بأن الكوفيين منهم القراء وهم أكثر توسعاً في المسموع، لكن التوسع في المسموع في هذه المسألة هو من لدن البصريين على عكس المعهود عنهما.

النواسخ:

لقــد تــنوّعت القــضايا الخلافــية المعتمدة على الأدلّة القرآنية في النواسخ بين النواسخ الفعلية وهي ليس، والحرفية وهي: إنْ، ولكنّ، و(ما) المشبة بليس.

ليـــــس:

استعلمت ليس في اللسان العربي استعمال الأفعال الماضية مهما قيل في أصلها ، فقــد وردت بــصيغ: لــستُ ولسنا ولستم وليسوا وليستْ، وزيدٌ ليس حاضراً ونحوها.

وهي عند الجمهور فعلُ ماضٍ ناقص ، وقد ذكر عن الخليل أن أصلها (لا أيس) طرحت الهمزة وألصقت اللام بالياء، والدليل على ذلك قول العرب: (أئتني به من حيث أيس وليس) أي: من حيث هو وليس هو[4] .

و"لــيس كلمة نفي، فعلٌ ماضٍ، أصله (لَيِسَ) كَفَرِحَ، فسكنت تخفيفاً، أو أصله (لا أيــس)، طرحت الهمزة وألزقت اللام بالياء، والدليل قولهم: ائتني من حيث أيس وليس أي: مــن حيث هو ولا هو، أو معناه لا وجد، أو (أيس) موجودٌ، و(لا أيس) لاموجود، فخففــوا وإنما جاءت بمعنى (لا) التبرئة " [5]. ولعل الأصل الاستعماليّ لجملة ليس، أن

---

1) الفراء: معاني القرآن 146/3
2) مكي: مشكل إعاب القآن 368/2
3) مكي: مشكل إعاب القآن 368/2
4) فاضل السامّرئي: معاني النحو 269/1
5) الفيروز أبادي: القاموس المحيط (ل ي س)

تأتـــي مقدّمـــة على اسمها وخبرها ثم يأتي من بعدها اسمها ويليه الخبر، غير أنه طرأ تغيّـــر علـــى تـــرتيب أركان جملتها، بحيث يمكن تقديم خبرها عليها طبقاً لرأي بعض النحاة.

وكـــان هـــذا الترتيب محل خلاف بين النحاة البصريين والكوفيين، فعند جمهور البـــصريين يجـــوز تقديم خبرها عليها كقولك : قائماً ليس زيدٌ، وقال الكوفيون وبعض البصريين لايجوز. (1)

وحجـــة جمهور البصريين استدلالهم بقوله تعالى: (ولئن أخَّرْناَ عَنْهُم العَذَابَ إلى أمّـــةٍ معدودةٍ، ليقولُن مايحبِسُهُ)، ثم قال : (ألا يومَ يأتيهم ليس مَصْرُوفاً عَنهُم) (2)ونصب (يـــومَ) بـــ (مصروفاً)و(مصروفاً) خبر ليس، ولما جاز تقديم المعمول، فإنه يجوز تقديم العامل ؛ لأنه لا يقع المعمول في مكان إلا ويجوز أن يقع العامل فيه، وعلى هذا الدليل القرآنـــي بنـــى جمهور البصريين جواز تقديم خبر ليس عليها، يقولون: "وتقديم معمول الخبـــر كتقديم الخبر نفسه؛ لأن المعمول تابع للعامل، ولا يقع التابع في موضعٍ إلاّ يقع فيه المتبوع"(3).

وقـــد أنكـــر الكوفيون على جمهور البصريين مذهبهم في جواز تقديم خبر ليس عليها بالاعتماد على الدليل القرآني المذكور لما يلي:

1. أن (يـــومَ) فـــي موضع رفع لكنه بني على الفتح لإضافته إلى الفعل، وهذا عندهم مُـــشبهٌ قـــراءة نافع لقوله تعالى (هذا يومَ يَنفعَ الصادِقينَ صِدقُهُم) (4) حيث قرأ نافع (يومَ) بالنصب.(5)

---

1) الأنباري: الانصاف/المسألة الثامنة عشرة /160–164– العكبري: التبيين /315

2) هود (8)

3) العكبري: التبيين/316

4) المائدة (119)

5) مكّي القيسي: الكشف عن وجوه القراءات /423/2

2. أن (يــومَ) منــصوب بفعــل مقدّر دلّ عليه سياق الكلام، وتقدير ذلك يلازمهم يوم يأتيهم.
3. وإن كــان منــصوباً بــ (مصروف) فهو ظرف والظروف يتساهل في نصبها، فلا يلزم في ذلك جواز النصب في غيرها.

ولعلهم بهذا قد وجّهوا قراءة قوله تعالى: (ثم ما أدراك ما يومُ الدين ، يومَ لاتملِكُ نفسٌ لنفسٍ شيئاً) [1]، فقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو (يومُ) الثانية رفعاً، وقرأه باقي السبعة نصباً أي (يومَ) [2]، ولما كثر مجيء (يومَ) ظرفاً، ترك منصوباً على تعميم اعتبار (يوم) على أغلب أحواله منصوباً على الظرف، هذا هو رأي الكوفيين [3].

غيــر أن الأمر ليس كما ذهب إليه الكوفيون من أن خبر ليس يتقدّم عليها؛ لأن المعمــول لا يقــع فــي موقع إلاّ ويقع فيه العامل، فهناك مواضع أجازفيها النحاة تقديم المعمول، ولم يجيزوا فيها تقديم العامل منها [4]:

1. إذا كان خبر المبتدأ فعلاً (طائرةً زيدٌ ركب)، فلا يصح: ركب زيدٌ طائرة.
2. خبر إن إذا لم يكن شبه جملة فلا يقال: إنّ جالسٌ زيداً، ولكن يصح: إن عندك زيداً جالسُ.
3. الفعل المنفى بلم أو لن، لم يصح تقديم الفعل على حرف النفي، ولكن يجوز أن يتقدّم المعمول نحو: تفاحة لم يأكل زيدٌ.
4. الفعل الواقع بعد (أما) التفصيليّة، فقد أجازوا (فأما اليتيم فلا تقهر)[5]، ولم يجيزوا: فأما فلا تقهر اليتيم.

---

1) الانفطار (18و19)
2) ابــن مجاهــد: كــتاب السبعة في القراءات /674 والفارسي الحجة للقراء السبعة /102/4 وابن زنجلة حجة القراءات /752 –754، ومكي: الكشف /364/2
3) امــين الكــساسبه: المــستوى الــنحوي في توجيه القراءات السبع، دراسة في كتب الاحتجاج ص 99، رسالة ماجستير غير منشورة / جامعة مؤتة الاردن 2003
4) علي الحمد ويوسف الزعبي: المعجم الوافي في النحو العربي 296 – 297 منشورات دائرة الثقافة والفنون/عمان/ الأردن /1984
5) الضحى (9)

إنّ :

القول في (إن ّهذانِ لَسَاحِرانِ)[1]: (إنّ): حرف توكيد وله معانٍ أخرى غير التوكيد منها الربط، كقوله تعالى: (قالوا سُبحانك لاعِلمَ لَنا إلاّ مَا عَلّمتنا إنَّكَ أَنْتَ العَلِيمُ الحَكِيمُ)[2] والتعليل، كقوله تعالى: ولاتَتبِعُوا خطواتِ الشيطانِ إنَّهُ لَكُم عدوٌ مبينٌ) [3] وهي من حيث العمل والتركيب حرف ناسخ مشبه بالفعل يدخل على الجملة الاسميّة فينصب المبتدأ اسماً له ويرفع الخبر خبراً له، غير أن (إنّ) وردت في القرآن الكريم على غير ماشاع عنها وكثر، وذلك كقوله تعالى (إنّ هذانِ لسحرانِ) [4] فقد قرأه ابن كثير وحفص عن عاصم (إنْ) بالتخفيف وشدّد الباقون، وقرأ أبو عمرو (هذين) بالياء، وقرأ الباقون (هذان) بالألف [5].

وكان هذا الأمر محل خلاف بين البصريين والكوفيين، فقد ذهب الكوفيون إلى أن الألف والواو والياء في التثنية والجمع بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة، في أنها إعراب، وإلى ذلك ذهب ابن المستنير قطرب.

أما البصريون فهي عندهم حروف إعراب وهي دوال على الإعراب وليست بإعراب ولاحروف إعراب.طبقاً للأخفش والمبّرد والمازني، وذكر المازني أن التثنيةوالجمع مبنيّان[6]، وقد احتج الكوفيون لمذهبهم بتغيرها كتغير الحركات في الحالات الإعرابية المختلفة.

أما البصريون فقد احتجوا لمذهبهم بأن هذه الحروف إنما هي للدلالة على العدد من حيث التثنية والجمع، مما يدل على أنها حروف إعراب وليست بإعراب.

---

1) طه (63)

2) البقرة (32)

3) البقرة (168)

4) طه (63)

5) ابــن مجاهــد: كتاب السبعة في القراءات /419، والفارس: الحجة للقراء السبعة /142/3، وبان زنجلة: حجة القراءات /454، ومكي: الكشف /99/2

6) الأنباري: الإنصاف 33- 36

وقد ردّ الانباري مذهب الكوفيين بالاعتماد على الدليل القرآني؛ لأن الأصل عنده ألاّ تتغير كتغيرّ الحركات، كقراءة من قرأ قوله تعالى: (إن هذان لساحران)، وهي لغة بني الحارث بن كعب [1] .

ويمكن القول إن الأنباري قد قدّم قراءة الفرد على قراءة الجماعة، وقدّم لغة بني الحارث بن كعب على بقية لغات العرب، فقدّم الجزء على الكل، مما يدفعنا إلى الاعتقاد أن الأدلّة القرآنية في بعض الأحيان – كما في هذا الموضع – تطوّع لخدمة رأي ما، وتوظف لتدعيم قاعدة أو نفي أخرى خصوصاً في القواعد الخلافية، ولعلّ الأنباري استند إلى ماسمع عن العرب نحو قول الشاعر[2]:

إنّ أباها وأبا أباها　　　قد بلغا في المجدِ غايتاها

أي:

إنّ أباها وأبا أبيها　　　قد بلغا في المجدِ غايتيها

وقول الشاعر[3] :

فأطرق إطراقَ الشجاعِ ولو يرى　　　مساغاً لناباهُ الشُّجاعُ لصمَّمَا

ولم يقل لنابيه.

وقال أبو جعفر النحّاس عن الاحتجاج لهذه القراءه بلغة بني الحارث بن كعب: " وهذا القول من أحسن ماحملت عليه الآية إذا كانت هذه اللغة معروفة، وقد حكاها من

---

1) الأنباري: الانصاف /36/33 وبان خالوية : الحجة في القراءات لاسبع 242–243.
2) ابن عقيل: شرح ابن عقيل 49/1–50، والبيت فيه منسوب إلى أبي النجم العجلي أو إلى رؤية بن الحجاج ووجدته منسوباً لرؤية في مجموع اشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤية بن العجاج اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليام بن الورد البروسي /168 دار الآفاق الجديدة ط2/بيروت 1980.
3) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن /217/216/11.

يُرتـــضى بعلمـــه وأمانته، ومنهم أبو زيد الأنصاري، وهو الذي يقول: إذا قال سيبويه: حدثني من أثق به، فإنما يعنيني " [1].

وبعد ماذكرنا من الخلاف حول هذه المسألة، نرى أن بقاء المثنى على الألف في المواقـــع الإعـــرابيه المختلفة أمر مقبول، لكنه لايصل إلى حدّ يغلب فيه تغيّر الحروف طبقاً للحالات الإعرابية المختلفة.

(إنْ):

بكـــسر الهمـــزة وسكون النون، لها مجموعة استعمالات: فتأتي شرطية، وتأتي نافيه، وزائدة للتوكيد، و (إنْ) التي هي بقيّة (إما) ذكر ذلك سيبوية [2]، (إنْ) التي بمعنى (إذ) و(إن) التـــي بمعنـــى (قـــد) طبقاً للكسائي، ومخففة من (إنّ) وهي موضع الخلاف وعليها جاء الدليل القرآني.

فقـــد ذهـــب الكوفـــيون إلى (إنْ) المخففة من الثقلية لاتعمل النصب في الاسم، وذهب البصريون إلى أنها تعمل [3].

ولاتعمـــل عـــند الكوفيين لأنها عند تخفيفها لم تشبه الأفعال كما كانت عليه قبل تخفيفها، وهي من عوامل الأفعال، وعوامل الأفعال لاتعمل في الأسماء، كما أن عوامل الأسماء لاتعمل في الأفعال.

أما البصريون، فحجتهم الدليل القرآني، وهو قراءة من قرأ بتخفيف (لما) في قوله تعالى: (وإنْ كلاًّ لمّا ليُوفينّهم ربُّك أعمالَهم) [4]، وهم نافع وابن كثير وعاصم في رواية أبي بكر غير أنّه شدّد (لمّا)[5].

---

1) النحّاس: إعراب القرآن /46/3

2) المـــرادي، الحسن بن قاسم: الجني الداني في حروف المعاني / 207 – 215 / تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نـــديم فاضـــل/ دار الكـــتب العلمـــية ط1 / بـــيوت لبنان 1992والسيوطي: الهمع / 1/ 450 – 453 وفاضل السامّرائي: معاني النحو / 1/ 371 وما بعدها

3) الانباري: الانصاف مسألة رقم (24) / ص195والعكبري : التبيين 347

4) هود (111)

5) مكيّ: الكشف عن وجود القراءات /536/1 –537 ومشكل إعراب القرآن /415/1–416 وابن مجاهد: كتاب السبعة في القراءات /339، وهي قراءة ابن مسعود عند ابن جني: المحتسب 321/1

وعند البصريين لايجوز أن تكون (إنْ) بمعنى (ما) و(لما) بمعنى (إلاّ)؛ لأنه عندهم (إنّ) التي بمعنى (ما) لايجيء معها اللام بمعنى (إلاّ) ....والدليل على ذلك قوله تعالى: (إنْ كلُّ من في السَّماواتِ والأرضِ الاّ آتِي الرّحمنِ عَبْداً)[1] و(لما) في هذا الدليل لايجوز أن تجعل بمعنى (إلاّ)؛ لأنه لو جاز ذلك لجاز أن يقال: (ماقام القومُ لما زيداً) ثم لو جعلت (لمّا) في قوله تعالى: (وإنْ كلاًّ لمّا ليوفينّهم) بمعنى (إلاّ) لما كان من ناصبٍ لـــ (كلاًّ)؛ لأن (إلاّ) لايعمل مابعدها فيما قبلها.

وقد وجه ابن جني[2] قراءة ابن مسعود هذه على أن (إنْ) مخففة من (إنّ) الثقيلة، وجعل (إلاّ) زائدة.

وقد استدل البصريون بدليل من الشعر على صحة مذهبهم، وهو قول الشاعر[3]:

وصـــــدرٍ مشـــــرقِ النّحـــرِ كـــــأنْ ثدييــــهِ حُــقــــّانِ

فقد أعمل الشاعر (كأن) بـــ (ثدييه) فجاء منصوباً، وإن كانت (كأنْ) غير (إنْ)، إلاّ أن فـــي ذلك دليلاً على إبقاء عمل الحروف وإن خففت، ومع أن الصورة الغالبة أن الاجـــازة إنمـــا هـــي كوفيّة؛ لأنهم أكثر توسعاً في السماع ،ويبنون القاعدة على الشاهد الـــواحد، غيـــر أن هـــذه الصورة قد انقلبت في هذا الخلاف ،فقد بنى البصريون قاعدة مـــؤداها جـــواز إعمال (إنْ) المخففة معتدين بدليل من القراءات القرآنية المشهورة، في حـــين أن الكوفيـــين لـــم يعتدّوا بهذه القراءة على الرغم من أن أحد هؤلاء القراء وهو عاصـــم إنما هو كوفي، وهذا يعني أن القراءة بأثر ربما لم تكن قد وصلت إلى مقرري القاعدة النحوية الكوفية.

لكنّ: المشهور أن (لكنّ) في الأصل للاستدراك ،وقد تكون للتحقيق، فهي للاستدراك إذا خالف مابعدها ماقبلها، مثل: (سعيدٌ حاضرٌ لكن أخاه غائب).

---

1) مريم (93)

2) ابن جني: المحتسب 321/1

3) البيت من غير نسبة عند سيبوية: الكتاب /281/1 وابن عقيل: شرح ابن عقيل /328/1

أمـــا إذا لـــم يخالـــف مابعـــدها حكم ماقبلها فتكون للتوكيد مثل (مازيدٌ نائمٌ لكنه مـــستيقظ)[1]، وهـــي مـــن نواسخ الجمل الاسمية، إذ تدخل على الجمل الاسمية فتنصب المبـــتدأ اسماً لها وترفع الخبر خبراً لها. لم يختلف في ذلك النحويون فيما أعلم، ولكنّهم اخـــتلفوا فـــي دخول اللام على خبرها فذهب الكوفيون إلى جواز دخول لام الابتداء في خبر (لكن) كما يجوز في خبر (إن)، نحو: (ما قام زيدٌ لكن عمراً لقائمٌ) ولا يجوز ذلك عند البصريين[2].

وقـــد أجاز الكوفيون دخول اللام على خبرها، معتمدين على الدليل الشعري وهو قول الشاعر:

يلومونـــي فـــي حـــب ليلـــى عواذلـــي   ولكننـــي مـــن حبّهـــا لعميـــدُ[3]

فقـــد دخلـــت الـــلام على خبر لكن في هذا الشاهد، كما تدخل على خبر (إن)، وعـــندهم أن (لكن) هي (إنّ) زيدت اللام والكاف في بدايتها، ويجوز أن تزاد الحروف فـــي بدايـــة الحـــروف وهو ما يسمى بالسوابق، وفي نهايتها وهو ما يسمّى باللواحق، واستدلوا على زيادة الحروف في نهاية إنّ بقوله تعالى: (فإما ترينّ من البشر أحداً) [4].

وقـــد ردّ الانباري هذا الدليل؛ لأنه مجرّد دعوى لاتقوم على دليل ولامعنى، هذا مـــن جهـــة، ومن جهة أخرى، استدل الانباري بدليل قرآني على عدم دخول اللام على خبـــر (لكـــن)، وذلك إذا فصل بين الاسم و(لكن)بشبه جملة ،فقد دخلت اللام على الاسم دون الخبر في قوله تعالى: (إن في ذلك لآيةٌ) [5] .

ويمكن تلخيص موقف البصريين من شاهد الكوفيين بما يلي: [6]

1- إن هذا البيت لايصح ولم ينقله أحد من الثقات.

---

1) السامّرائي: معاني النحو 333/1

2) ابن الانباري: الإنصاف المسألة الخامسة والعشرون /208

3) البيت مجهول القائل عند ابن الانباري: الانصاف /208 وابن عقيل: شرح ابن عقيل 1/ 306

4) مريم (26)

5) البقرة (248)، وآل عمران (49)، وهود (103)

6) ابن عقيل: شرح ابن عقيل 1/ 306-307

2- إن هذه اللام زائدة وليست لام الابتداء.
3- إن صح البيت وصحت اللام للابتداء، فهي داخلة على خبر (إنّ) المكسورة المشددة النون، وأصل الكلام: (ولكن إنني من حبها لعميدُ)، وحذفت همزة (إنّ) تخفيفاً، فاجتمع أربع نونات إحداهن نون (ولكنّ)، واثنتان نونا (إنّ)، والرابعة نون الوقاية، فحذفت واحدة منهنّ فأصبح الكلام على ماهو عليه.
4- إذا سلمّنا بكل ما قال الكوفيون من صحة البيت ودخول اللام على خبر لكن فلا نسلّم بجواز بناء قاعدة تبيح دخول اللام على خبر لكنّ، لأن البيت والبيتين لا تبنى عليهما قاعدة.

ما المشبهة بليس:

وتعد (ما) المشبه بليس من نواسخ الجمل الاسمية؛ لأنها تدخل على الجمل الاسمية التي أصلها المبتدأ والخبر ، فترفع المبتدأ اسماً لها، وتنصب خبر المبتدأ خبراً لها، هذا إذا كانت عاملة وهي هنا مايطلق عليها النحاة (ما) الحجازيّة. وتدخل (ما) على الجمل الاسمية أيضاً فلا تعمل فيها شيئاً فتبقي المبتدأ والخبر على حاليهما قبل دخولها، وهي مايطلق عليها النحاة هنا (ما) التميميّة [1].

ومن حيث مجيءالخبر منصوباً بعدها، فليس فيه خلاف بين النحويين أيضاً، لكنهم يختلفون: أهي عامل النصب في الخبر أم إنه منصوب على نزع الخافض ؟ فعند الكوفيين لاتعمل (ما) في الخبر، ودليلهم دليل عقلي، إذ إن (ما) حرف غير مختص، والقياس في غير المختص من الحروف ألاّ يعمل، ومن أمثلة دخولها على الأسماء: (مازيدٌ بقائمٍ)، ولما حذف حرف الجرّ انتصب الاسم بعده ، فأصبح النمط اللغوي لمثل هذه الجمل (ما زيدٌ قائماً).

1) ابن عقيل: شرح ابن عقيل /257/1 ، وابن مالك: شرح التسهيل 1/ 368-369 والسيوطي: الهمع/1 /389 والسامرّائي: معاني النحو /271/1

أمـــا عـــند البصريين فالدليل على عملها في الخبر دليل عَقليّ وليس نقليّاً، وذلك أنهـــا عملـــت عـــندهم تشبيها لها بليس، لذلك وجب أن تعمل عملها، وشبهها بليس من وجهين: [1]

1-دخولها على الجمل الاسمية.

2- أنهـــا تنفي ما في الحال ، كما أن ليس تنفي ما في الحال، أما الدليل النقلي القرآني، فقـــد اتخـــذه الانـــباري وســـيلة لتأييد البصريين في أنها تعمل في الخبر، وهو قوله تعالى:(ماهذا بَشَراً) [2] وقوله تعالى: (ما هُنّ أُمَّهَاتِهم) [3] .

ولعل رأي البصريين أكثر قبولاً لسببين:

أولهما: ورود دليلين من القرآن الكريم يثبتان عملها في الخبر وهما قوله تعالى: (ماهذا بشراً) وقوله تعالى: (ماهن أُ مّهاتِهم).

ثانـــيهما: أن رأي الكوفيين بأن الاسم المنصوب بعدها إنما هو منصوب بنزع الخافض فمردود؛ لأن حذف الخافض ليس مدعاة لنصب الاسم دائماً، فقد يحذف الخافض فيرتفع مابعده.

ومن ذلك قوله تعالى: (وكفى بالله وليّاً وكفى بالله نصيراً)، فلو حذف حرف الجرّ لقيل وكفى اللهُ ولياً وكفى اللهُ نصيراً، بالرفع للفظ الجلالة بعد المحذوفين الاثنين [4] ومما ورد على رفع ما نزع منه الخافض قول الشاعر[5]:

عميـــرةَ ودّع إن تجهّـــزتَ غاديـــاً   كفـــى الشيـــبُ والإســـلامُ للمـــرء ناهيـــاً[6]

والأصل: كفى بالشيب وكفى بالإسلامِ، فنزع الخافض فجاء ما بعده مرفوعاً بعد نزعه.

---

1) الانباري: الانصاف المسألة (19) ص 65

2) يوسف (31)

3) المجادلة (2)

4) المجادلة(2)

5) الانباري : أسرار العربية/90 تحقيق محمد شمس الدين/دار الكتب العلمية ط 1 بيروت لبنان 41997

6) البـــيت لسحيم عبد بني الحسحاس عند:- سيبوية: الكتاب /26/2 الانباري الانصاف 168/1 والبغدادي: خزانة الأدب /267/1 وابن جني: سر صناعه الإعراب 141/1 5

ويمكن القول أن(ما) تعمل عمل ليس بالشروط التي ذكرها النحاة وهي [1]:

1- ألاّ يتقدّم معمول الخبر على الاسم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور، فإن تقدّم بطل عملها، نحو: (ما طعامك زيدٌ آكلٌ)، فلا يجوز نصب (آكلٌ)، ومن أجاز بقاء العمـل مـع تقدم الخبر يجيز بقاء العمل مع تقدّم المعمول بطريق الأولى لتأخر الخبـر ، فـإن كـان المعمـول ظرفاً أو جارّاً ومجروراً لم يبطل عملها نحو: (ماعندك زيدٌ مقيماً، وما بي أنت معنياً)؛ لأن الظروف والمجرورات يتوسع فيها مالا يتوسع في غيرها.

2- ألاّ تأتـي بعـدها (إن) فـإن زيدت (إن) بطل عملها نحو (ما إن زيدٌ قائمٌ) برفع (قائمٌ)، ولا يجوز أن يكون منصوباً إلا عند ابن السكيت [2] والكوفيين [3]

3- ألاّ ينـتقض النفـي بإلا، كقولك: (مازيدٌ إلاّ قائمٌ) وعلى هذا جاء قوله تعالى: (ما أنتم إلاّ بشرٌ مِثْلُنا)[4] وقوله تعالى: (وما أنا إلاّ نذيرٌ)[5].

وأجـاز يـونس بن حبيب والشلوبين عملها مع انتقاض نفي خبرها بإلاّ واستدّلا على ذلك بقول الشاعر [6] :

ومـا الدهـر إلاّ منجونـاً بأهلـه ومـا صاحـب الحاجـات إلا معذّبـا

فنصب (معذباَ ومنجوناً)

4- ألاّ يـتقدم خبرها على اسمها وهو غير ظرف ولاجار ومجرور ، فإن تقدّم وجب رفعه

---

1) تنظـر هذه الشروط في بان هشام: أوضح المسالك 274/1 والاشموني: شرح الأشموني 121/1 والسيوطي: الهمع 389/1 –393 والانباري أسرار العربية 90–192

2) ابن عقيل: شرح ابن عقيل 1/ 258 2

3) السيوطي الهمع: 3/1

4) يس

5) الأحقاف (9)

6) يس (15)

5- ألاّ تتكرر (ما) فإن تكررت بطل عملها نحو (ما ما زيدٌ قائمٌ) .

6- ألاّ يبدل من خبرها موجب، فإن أُبدل بطل عملها نحو: (مازيدٌ بشيء لايعبأ به)، (بشيء) في موضع رفع خبر عن المبتدأ (زيدٌ) ولايجوز أن يكون في موضع نصب خبرا عن (ما).

وخلاصة الأمر أنه لايمكن أن نركن إلى رأي الكوفيين لأنهم :

أ. لم يستدلوا من القرآن على عدم عمل (ما) خلافا لما ذكرنا من شروط.

ب.في موقفهم تناقض، فهم في الأساس يرفضون أن يكون لـ (ما) عمل في الاسم المنصوب بعدها، ثم حين ذكر شروط العمل وأخص المتعلق منها بمجيء (إن) زائدة بعد (ما)، قد تراجعوا وقالوا يجوز أن يأتي منصوباً مع (إن)، أي: الإقرار بإعمال (ما) محتكمين إلى رواية النصب بقول الشاعر[1]:

بني غُدَانةَ، ما إنْ أنْتُمُ ذَهَباً ولا صَرِيفاً، ولكنْ أنتمُ الْخَزَفُ

ما لم يكن كلامهم على تقدير حرف جرّ محذوف.

2.2 الإسناد الفعلي:

ومنه اسم الفاعل، وقد اقتصرت الأدلة القرآنية فيه على عمل اسم الفاعل.

عمل اسم الفاعل:

"وهو الصفة الدالة على فاعلٍ جارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه أو معنى الماضي"[2]، ويعمل اسم الفاعل عمل فعله، فإن كان مجرّداً عمل عمل فعله من الرفع والنصب إن كان مستقبلاً أو حالاً نحو (هذا ضاربٌ زيداً الآن أو غداً).

---

1) وهو بلا نسبة عند البغدادي، خزانة الأدب 124/2، وابن هشام، شرح شذور الذهب 194، والأشموني، شرحه على الألفية 247/1، وابن منظور، اللسان (صرف)، وروايته في اللسان: بني غُدانةَ حقّاً لستُمُ ذَهباً، وذكر أن الجوهري أورد هذا البيت برواية (بني غُدانةَ ما إنْ أنتمُ ذهباً ولا صريفاً، ولكن أنتمُ خَزافُ)، قال ابن بري: صواب إنشاده: (ما إنْ أنتمُ ذهبٌ)؛ لأن زيادة (إنْ)لا تبطل عمل (ما).

2) ابن مالك: شرح التسهيل 70/3

وعلّـة عمله شبهه بالفعل المضارع في الحركات والسكنات، فهو إذن شبه للفعل المـضارع لفظـاً ومعنـىً [1] وقـد اختلف النحاة في عمل اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي، فقد خالف الكسائي النحويين في ذلك، فذهب، إلى جواز عمل اسم الفاعل وإن دلَّ علـى الماضـي مـستدلاً بقوله تعالى: (وكلبُهُم باسِطٌ ذراعَيْه بالوصيد)[2] فذراعيه مفعول به منصوب، العامل فيه اسم الفاعل (باسط) وهو ماضٍ.

وخرّجه غيره من النحويين على أنه حكاية حالٍ ماضية [3].

وقـد خالف الجرجاني رأي الكسائي بقوله: "إلاّ أنه في الحقيقة مختلٌ جدّاً، لأجل أن المعنـى علـى الحـال: ألاترى أنك لو أوقعت المضارع موقعه نحو (وكلبهم يبسط ذراعيه) وجدته مستقيماً" [4].

وقد استدل بعض النحويين على أن اسم الفاعل (باسط) إنما هو دالٌ على الحال لا علـى الماضـي، بـواو الحال التي يحسن أن تكون مع المضارع من الأفعال لامع الماضـي، أي: يجـوز أن تقول: جاء زيدٌ وأبوه يضحك، ولايحسن: جاء زيدٌ وأبوه ضـحك، ثم إن الله تعالى قال بعد ذلك (ونُقلّبُهُم) [5]، بصيغة المضارع؛ لأن المضارع يـدل علـى معنـى الحال، وليس الماضي كذلك [6]، غير أن الكسائي قد استدل بقول صريح.

عـن العـرب يـشير إلى مجيء اسم الفاعل عاملاً في دلالة الماضي، وهوقول العرب: (هذا مارٌّ بزيدٍ أمسِ)[7].

---

1) بن عقيل: شرح ابن عقيل 93/2 وابن مالك: شرح التسهيل 73/3
2) الكهف (18)
3) ابن عقيل: شرح ابن عقيل 93/2-94 والجرجاني، عبد القاهر: المقتصد في شرح اللإيضاح/1/ 512، تحقيق كاظم بحر المرجان، دار الرشيد العراق 1982 .
4) الجرجاني: المقتصد 513/1
5) الكهف (18)
6) الازهري ، خالد : شرح التصريح مع حاشية الشيخ يس 66/2 دار إحياء الكتب العربية مصر د.ت .
7) انظر حول هذا الموضوع،أبو لبده ، حنان محمد : اختيارات عبد القاهر الجرجاني النحوية من خلال كتابة المقتصد في شرح الإيضاح 11-112 رسالة ماجستير غير منشورة جامعة اليرموك /1995

الفصل الثالث

الأدلة القرآنية لقضايا المنصوبات

1.3 المفاعيل

1.1.3 المفعول به:

وهو ماوقع عليه فعل الفاعل بغير واسطة حرف الجرّ أو بواسطته، وهذا هو الفرق بين الفعل اللازم والفعل المتعدي، ويختلف المفعول به عن غيره من المفاعيل، بأنه يمكن أن يتعدد بخلاف بقية المفاعيل التي لا تتعدد بعد العامل الواحد(1). ويحدّه بعضهم بأنه "مايصح أن يُعبر عنه باسم مفعول غير مقيّد مصوغ من عامله المثبت أو المجهول مثبتاً"(2).

وتفسير ذلك، أنك تستطيع أن تصوغ معه من (فعلَ) المفعول به اسم مفعول غير مسبوقٍ بحرف جر أو غيره من المقيّدات، كقولك: (أكرمت محمداً) فإنك تستطيع أن تقول:(محمدٌ مُكرَمٌ)، و(خلق الله السماوات) فالسماوات مخلوقةٌ، بخلاف قولك: (انطلقت انطلاقاً) فلا يصح أن تقول: (الانطلاق منطَلَقٌ)، ويجوز أن تقول: (الصباح مخروجٌ فيه) إذا أردت أن تجعل هذا التعبير مساوياً لقولك: (خرجت صباحاً). (3) ويأتي المفعول به على عدّة اضرب فقد يكون اسماً ظاهراً، وقد يكون ضميراً، وقد يكون مصدراً مؤولاً وقد يكون جملة أو كلاماً مؤلفاً من عدّة جمل.

أ – المفعول به الضمير

وقد اختلف النحاة في قول العرب (4) (رجع عودَهُ على بدئه)، فإن (عودَ) عند بعض النحاة منصوب بالفعل رجع؛ لأنه عندهم متعدٍّ وليس لازماً، واستدلوا على تعديته

---

1) الجرجاني: التعريفات /241 ، وابن هشام : شرح شدور الذهب /213-214

2) الرضي: الكافية 136/1

3) السامرّائي: معاني النحو 506/2

4) انظر الانباري: الانصاف المسألة التاسعة عشرة بعد المائه /827

إلى مفعول بمجيء الضمير مفعولاً به بدليل من القرآن الكريم وهو قوله تعالى: (فإنْ رَجَعَك اللهُ إلى طائفةٍ مِنْهُم)[1]، فقد تعدّى الفعل (رجع) إلى الضمير المتصل (الكاف)، فهو في محل نصب مفعول به.

ب-المفعول به المؤلف من مجموعة كلمات:

وقد يكون المفعول به مؤلفاً من مجموعة كلمات تؤدي معنىً تاماً سواءٌ أكان هذا الكلام جملة واحدة أو أكثر من جملة، وقد ورد المفعول به كلاماً في قوله تعالى: (إذ قال لأهله امكثوا إني آنستُ ناراً لعلّي آتيكم منها بقبسٍ أو أجدُ على النارِ هدىً) [2]، فكل من قوله تعالى: (إني آنست ناراً) و(لعلّي آتيكم منها بقبس) و(أو أجد على النارِ هدى) جملة مستقلة تشكل كلاماً، في محصلته في محل نصب مفعول به للفعل (قال). وقد استدل النحاة على مجيء الكلام في محل نصب مقول القول، بقوله تعالى: (والملائكة باسِطو أيديهم، أخرِجوا)[3]؛ أي يقولون: اخرجوا. ومن ذلك أيضاً قوله تعالى:(والملائكةُ يدخلون عليهم من كلِّ بابٍ سلامٌ عليكم) [4] ففي هذين الدليلين عامل محذوف مقدّر وهو الفعل (قال)، وقد يحذف عامل النصب كقول ذي الرمة [5]:

ديـــارَ ميـــّة إذ ميٌّ مساعِفَـــةٌ   ولايـــُرى مثلـــها عجـــْمٌ ولاعـــربُ.

والتقدير: أذكر ديار ميّة[6].

عامل نصب المفعول به

يعمل في المفعول به مجموعة عوامل وهي الفعل، واسم الفعل ، والمصدر ، واسم الفاعل واسم المفعول [7]

---

1) التوبة (83).
2) طه (10)
3) الانعام (93)
4) الرعد (22،23)
5) ذو الرمة: ديوان ذي الرمة 60 وروي (تساعفنا)، ط، دار صادر، وسبويه: الكتاب 280/1
6) انظر: أمين الكساسبة: المستوى النحوي للقراءات السبع /76
7) ابن هشام: أوضح المسالك 268/1 ،2،418،411،39/405

1- والفعــل، هــو أصــل العمل في المفعول به وشرط عمله أن يكون متعدياً كقوله تعالى (إنكم ظلمتم انفسَكم) [1].

2- اســم الفعــل، وعلى ذلك جاء قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا عَليكم انْفُسَكم) [2] فـــ(أنفسكم) مفعول به لاسم الفعل (عليكم).

3- ويعمــل المــصدر فـــي المفعــول به أيضاً ومنه قوله تعالى (إنكم ظلمتم أنفسَكم باتخاذكمْ العجلَ) [3]

4- فقــد وقع عمل المصدر (اتخاذ) على مفعوله وهو (العجلَ) فجاء منصوباً لأنه مفعول به للمصدر.

5- وعمل اسم الفاعل في المفعول به كثير ومنه قول طرفه [4]

ثـــم زادوا أنهـــم فـــي قومهـــم غُفُــرٌ ذنبَهُــمُ غيــرُ فُجــُرْ

فقــوله: غفر، جمع غفور وهي صيغة مبالغة لاسم الفاعل عملت في المفعول به (ذنبَ) النصب.

أ- أمـــا اسم المفعول فينصب مفعولاً به إذا كان فعله متعدياً إلى مفعولين أو أكثر، لأنه ان كان مما يتعدى فعله إلى مفعول به واحدٍ فإنه يرفعه نائباً عن الفاعل ومثاله (هذا الطالب ممنوحٌ جائزة) فعمل اسم المفعول (ممنوح) النصب في المفعول به (جائزة)؛ لأن فعله يتعدى إلى مفعولين.

وهـــذه الأمور التي ذكرناها تشير إلى أن الفعل وما يسد مسدّه هي عاملة النصب في المفعول به غير أنها آراء ليست مسلماً بها، فقد ذهب الكوفيون إلى أن الفعل ومعه الفاعــل يعمـــلان النـــصب في المفعول به، بل ذهب بعضهم إلى أنّ الفاعل وحده هو

1) البقرة (54)1
2) المائدة (105)
3) البقرة (54)
4) طــرفة بن العبد: ديوان طرفه،72 روي فيه (فُخر)،ت، درِّية الخطيب ولطفي الصقال. إدارة الثقافة والفنون، البحرين والمؤسسة العربية ، ط2، بيروت ،2000م.

العامـــل في المفعول به. وذكر هشام بن معاوية صاحب الكسائي: أنك إذا قلت: ظننت زيداً قائماً تنصب زيداً بالتاء، وتنصب قائماً بالظن.

وعـــند خلف الأحمر الكوفي: أن الفعل وحده هو عامل النصب في المفعول كما هو عامل الرفع في الفاعل.

أما مذهب البصريين، فإن الفعل وحده هو عامل النصب في المفعول [1] أما حجة الكوفيين فلأنهم أثبتوا أن الفاعل جزء من الفعل؛ لذلك فهما يعملان النصب في المفعول معاً . ولهم على ذلك أدلة منها:

أ. إعراب الفعل بعد الفاعل ووجود الفاعل في وسط الفعل كما في الأفعال الخمسة.

ب.تسكين آخر الفعل إذا اتصل بضمير فاعل (ضربْتُ ، ضربْتِ ...)

ج. مايعنينا في هذا السياق ما وظفوا فيه الدليل القرآني وهو أنهم قالوا للواحد (قفا) على التثنية لأن المعنى (قف قف)، وعلى ذلك جاء الدليل القرآني وهو قوله تعالى: (ألقِيا في جهنّمَ) [2] فثنىّ وإن كان الخطاب لملك واحد وهو مالكٌ خازن النار؛ لأن المعنى ألقِ ألقِ، والتثنية إنما تكون للأسماء لا للأفعال، فدل على أن الفاعل مع الفعل بمنزلة الشيْء الواحد، ولما احتج الكوفيون بضرورة عدم الفصل بين الفعل والمفعول لو كان الأمر كما ذهب إليه البصريون من أن الفعل وحده هو العامل في المفعول.

ردّ الأنباري قولهم بأن الفصل بين العامل والمعمول امرٌ جائز . فقد عملت (إنّ) النصب فيما أُجمع على أنه معمولها وعلى ذلك من القرآن أدلّة، منها قوله تعالى: (إنّ لدينا أنكالاً) [3].

وقوله تعالى: (إن ّ في ذلك لآيةً) [4] ففصل بين العامل والمعمول في الدليلين.

أما ماذكر عن خلف الأحمر من أن معنى المفعولية هو عامل النصب في المفعول به، لكان يجب أن ينصب زيدٌ في قولنا: (مات زيدٌ) وأمثاله لأن الفعل وقع

---

1) انظر هذه المسألة في الأنباري : الإنصاف المسألة الحادية عشرة /78-81

2) ق (24).

3) المزّمّل (12)

4) النحل (11، 13 ، 65 ، 67، 69) والحجر (77)

عليه لا منه، أما قول خلف الأحمر: إن (المعنى والمخالفة) هما اللذان نصبا المفعول به فإنه يعنى مخالفة المفعول للفاعل فأخذ حركة مغايرة للفاعل في المعنى[1].

تقدّم المفعول به على العامل

الأصل في المفعول به التأخر عن الفعل والفاعل وقد يقدّم على الفاعل جوازاً ووجوباً، وإذا قُدَّم أفاد الاختصاص خلافاً لابن الحاجب [2] وذكر سيبويه تحت عنوان: (باب مايكون فيه الاسم مبنيّاً على الفعل قُدِّم أو أُخرّ، وما يكون فيه الفعل مبنياً على الاسم): فإذا بنيت الاسم عليه قلت: (ضربت زيداً) وهو الحدُّ؛ لأنك تريد أن تعمله وتحمل عليه الاسم، كما كان الحدَّ (ضرب زيدٌ عمرواً) حيث كان زيدُ أول ما تشغل به الفعل، وإن قدّمت الاسم فهو عربيٌّ جيدٌ، كما كان ذلك عربيّاً جيّداً، وذلك قولك: (زيداً ضربت) والاهتمام والعناية هنا في التقديم والتأخير سواء، مثله في ضرب زيدٌ عمرواً وضرب عمرواً زيدٌ) [3] وطبقاً لما ذكر النحاة، فإن تقديم المفعول به على عامله يكون على ضربين: الوجوب والجواز.

أ – وتقديم المفعول به جوازاً إذا أريد له أن يفيد الاختصاص شريطة أمن اللبس، وأن يكون الفعل متصرفاً [4]، نحو قوله تعالى: (فَرِيْقَاً هَدَى، وفَرِيْقَاً حَقَّ عليهم الضَّلالَة) [5] وقوله تعالى: (فريقاً كذَبتم وفريقاً تقتلون) [6]

ب– أما تقديم المفعول به وجوباً فقد أجمل العلماءُ مواضعه فيما يلي [7]:

1– إذا كان المفعول به اسم شرط نحو: (أيّاً تضرب أضرب)

---

1) انظر الانباري : الانصاف 79/1 والسيوطي : الهمع 7/3 تحقيق عبد العال سالم مكرم، وعبد السلام هارون/ دار البحوث العلمية الكويت/1975م وأبو حيان محمد بن يوسف: تذكرة النحاة /431، تحقيق عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة / ط1، بيروت /1986

2) السيوطي: الهمع 7/2

3) سيبوية : الكتاب 80/1-81

4) ابن السّراج : الأصول في النحو /174/1

5) الاعراف (30)

6) البقرة (87)

7) ابن هشام: أوضح المسالك /251/1

2- أو اسم استفهام، نحو: أيَّ رجلٍ ضربت؟ أو ضميراً منفصلاً لو تأخر لزم اتصاله نحو قوله تعالى (إيّاك نَعْبُدُ وإيّاك وإياك نستعين) [1] .

3- أو أن يكون العامل في المفعول واقعاً في جواب (أما) مذكورةً كانت أو مقدّرة نحو قوله تعالى : (فأما اليتيمَ فلا تقهرْ وأما السائلَ فلا تنهر) [2].

4- وقد تباينت آراء النحويين في إعراب البسملة ، فقد ذهب الزمخشري [3] إلى أن العامل في (بسم الله الرحمن الرحيم) [4] فعلٌ متأخرٌ هو أتلو، أو أقرأ، فقد قال: " فإن قلت بم تعلقت الباء؟ قلت: بمحذوف تقديره: (بسم الله اقرأ أو أتلو)، فإن قلت: لم قدّرت المحذوف متأخراً ؟ قلت: لأن تقديم اسم الله تعالى يفيد الاختصاص كما هو الحال في (إياك نعبد) [5] وقد خالفه أبو حيان [6] في ذلك حيث ذهب إلى أن تقديم المعمول على العامل يفيد العناية والاهتمام وليس الاختصاص وذكر العكبري [7] أن الباء في (بسم) متعلقة بمحذوف والمحذوف عند البصريين المبتدأ، والجار والمجرور خبره والتقدير: ابتدائي باسم الله، أي: ابتدائي كائن باسم الله، فالباء متعلقة بالكون والاستقرار، وقال الكوفيون المحذوف فعلٌ تقديره:(أبدأ) فالجارّ والمجرور في موضع نصب بالمحذوف وذكر ابن الحاجب [8] ما نصه: "فإن قلت : أليس ذكر الفاعل قبل المفعول مفيداً أن ذكر المفعول ليس بأهم، ولو ذكرت المفعول قبل الفاعل أفاد أن ذلك المفعول

---

1) الفاتحة (5)
2) الضحى (9-11)
3) الزمخشري: الكشاف 1/4-5 دار المعرفة بيروت
4) الفاتحة (1)
5) الفاتحة(5)
6) أبو حيان: البحر المحيط 16/1 مكتبة النصر الحديثة الرياض
7) العكبري: التباين في اعراب القرآن 3/1 تحقيق علي البجاوي/ دار الجيل / بيروت
8) ابن الحاجب : كتاب الكافية في النحو 16/2/ شرح الاستربادي النحوي دار الكتب العلمية بيروت

أهم؟ قلت: تقديم المفعول على الفاعل لايفيد ذلك، بل قد يكون ذلك لاتساع الكلام، والأولى أن يقال إنه يفيد القصر، نحو قوله تعالى:(بل الله فاعبد) [1].

حذف عامل المفعول به

وقد يحذف الفعل ويكون عاملاً لمفعول به وهو محذوف ،كقول ذي الرّمة [2]

ديـــارَ ميـــّة إذ مـــيٌّ مساعِفـــةٌ   ولايُـــرى مثلـــها عُجـــمٌ ولا عـــربُ

وتقديره: اذكرديارَ ميّة، وقد وردت أقوالٌ مأثورة عن العرب كثيرة حذف منها عامل نصب المفعول به ومنها: (الكلابَ على البقر) أي أرسل الكلابَ على البقر، ومنها: (كلَّ شيء ولا شتيمةَ حُرٍّ)؛ أي ائت كلّ شيء: ولا تأت شتيمة حُرًّ، ومنها (كِلَيهما وتمراً)، أي: أريد كليهما وأريد تمراً[3]، وغير هذا كثير يصعب حصره، ولكنه لايخلو من أن يدلّ عليه السياق. وقد اختلف الكوفيون والبصريون في قوله تعالى: (ولكن الرّاسِخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أُنزِلَ إليك ومأُنزِل من قبلِكَ والمقيمينَ الصلاةَ) [4] فذهب الكوفيون إلى أن (ما) الثانية هي اسم معطوف على (ما) الأولى، وذهب البصريون إلى أنها في موضع نصب على المدح بفعل مقدّر[5]، أي: أعني المقيمين؛ لأن العرب تنصب على المدح عند تكرر العطف والوصف وقد يستأنف فيرفع. ولهم على النصب بفعل محذوف مع العطف دليل من القرآن الكريم، وهو قوله تعالى: (وآتى المالَ على حُبِّهِ ذوي القُربى واليتامى والمساكينَ وابنَ السبيلِ والسائلينَ وفي الرّقابِ وأقامَ الصلاةَ وآتى الزكاةَ والموفونَ بعهدِهم إذا عاهدوا والصابرين في البأساءِ

---

1) الزمر (66)

2) ذو الــرّمّة : ديوان ذي الرّمّة 23/1 ، وسيبوية : الكتاب 1/ 280 وابن عقيل : شرح ابن عقيل 452/1، وقد ضبطه حنا حداد في معجم الشواهد 31 (ديارُ) بالرفع، وهو على هذا لا شاهد فيه.

3) العــسكري : جمهرة الامثال 169/2 والميداني : مجمع الامثال 143/2، و محمد الحلواني : النحو الميسّر 1/ 404

4) النساء (162)

5) الانباري: الإنصاف 463 ومابعدها

والضرّاء)[1] فجاء (الموفون) مرفوعاً؛ لأن الواو التي قبله هي واو الاستئناف، ثم جاء (الصابرين) منصوباً على المدح بفعل محذوف تقديره: اذكر الصابرين.

2.3 الإغراء

وهو تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله، نحو: المروءة والنجدةَ، وأخاك والإحسان إليه، ولايكون بـــ (إيّا)؛ لأنها خاصة بالتحذير، وتقدير فعله عند النحاة (الزم).[2] ومن أسماء والأفعال ماتؤدي معنى الإغراء مثل (عليك) بمعنى (الزم) وهو منقول من جارّ ومجرور، وهو ينوب عن الفعل في المعنى والاستعمال[3]، وقد ورد هذا الاستعمال في القرآن الكريم كما في قوله تعالى: (عليكم أنفُسَكم).[4] وقد اختلف البصريون والكوفيون في تقديم معمول ألفاظ الإغراء عليها، نحو: (دونك) وعليك، فيمتنع التقديم عند البصريين ويجوز عند الكوفيين [5]؛ لأنهم وجدوا على تقديم معمول لفظ الإغراء (عليك) دليلاً من القرآن الكريم بنوا عليه هذا الحكم، وهو قوله تعالى (كتابَ اللّهِ عَلَيكم)[6] وتقدير ذلك عندهم (عليكم كتابَ اللهِ) أي: الزموا، وقد ورد تقديم معمول ألفاظ الإغراء في الشعر فقد قال الشاعر [7]

يـــا أيُّهـــا الماتِـــحُ دلـــوي دونَـــكَا
إنِّـــي رأيـــتُ القـــومَ يَحْمَـــدُوْنَكَـــا

أراد : دونك دلوي فاملأه .

---

1) البقرة (177)
2) ابن هشام: شرح شذور الذهب /222 وأوضح المسالك 2/ 37 تحقيق / إميل يعقوب . والسيوطي: الهمع 20/2 تحقيق / أحمد شمس الدين، وفاضل السامرّائي: معاني النحو 539/2
3) ابن هشام: أوضح المسالك 40/2
4) المائدة (105)
5) العكبري: التبيين /373، والأنباري: الانصاف 228 –235
6) النساء (24)
7) البيت مختلف في نسبته فقد نسبه بعضهم إلى رجل من بني أسيد /البغدادي 15/3 ونسبه بعضهم إلى جارية من مازن/ الانباري: الإنصاف: 228 الحاشية، وفيه روايتان (الماتح) كما في التبيين والمائح كما في الإنصاف

ولكن البصريين لم يسلّموا بما استدل به الكوفيون من القرآن الكريم؛ لأن ما رآه الكوفيون معمولاً مقدّماً للفظ الإغراء، رآه البصريون منصوباً على المصدر والعامل فيه ما تقدّم من قوله: (حُرّمت عليكم أمهاتكم)[1] أي كتب ذلك عليكم كتاباً، ثم أضافه إلى اسم الله من باب إضافة المصدر إلى فاعله.

المحمول على المفعول

لقد تعددت الادلّة القرآنية في القواعد النحوية الخلافية وقد استدل النحويون بهذه الأدلة على مجموعة من قضايا المحمول على المفعول، ومنها النداء

3.3 النداء

حدّه في اللغة: وقد حدّه ابن منظور: (ونادى به وناداه أي صاح به)[2]، وفي الاصطلاح: طلب إقبال المدعوّ على الداعي بحرف ناب مناب (أدعو)[3]، قال سيبويه: "اعلم أن النداء كلّ اسم مضاف فيه فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إضهاره، والمفرد رفع، وهو في موضع اسم منصوب"[4]

فمن حدّه تتبين علاقته بالمفعول به فهو عند النحاة منصوب بأداة النداء التي تنوب مناب الفعل (أدعو)، فهو إذن ينوب مناب المفعول به، وأداة النداء هذه لايجوز عند النحاة أن تدخل على المنادى المعرّف بأل التعريف إلاّ في حالات حددها النحاة، وهي[5]

1- الجمل المحكيّة، نحو: (يا المنطلقُ زيدٌ) فيمن سُمي بذلك .

---

1) النساء (23)
2) ابن منظور لسان العرب (ندي) 9/14
3) السيوطي: الاتقان في علوم القرآن /415/2، تحقيق / سعيد الممدوح، مؤسسة الكتب الثقافية ط1، بيروت / لبنان /1996والخضري: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 115/2، ضبط / يوسف البقاعي، دار الفكر، بيروت لبنان /د.ت والتهانوي، محمد علي: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم 1684/2، تحقيق/علي دحروج، مكتبة لبنان ط1، بيروت لبنان / 1966
4) سيبويه الكتاب 182/2
5) ابن هشام: أوضح المسالك /11/2-13، وابن عقيل شرح ابن عقيل /222/2- 223

2-اسم الجنس المشبّه به، كقولك: يا الخليفة هيبةً.

3-ضرورة الشعر ومنه قول الشاعر[1]:

عبَّـــاسُ يا الملِــكُ المتــوّجُ والّــذي   عَرَفَــتْ لــهُ بيــتَ العُلــى عدنـــانُ

وقول الشاعر [2]

فيـــا الغُلامـــانِ اللَّـــذانِ فَـــرّا
إيـــّاكُمـــا أَنْ تُعقِبـــانـــا شَـــرّا

فقال الأول: (يا الملك)، وقال الثاني (يا الغلامان) فأدخل (يا) التي للنداء على المعرّف بأل التعريف للضرورة الشعرّية.

- ومنها، مع اسم الله تعالى، وعليه إجماع ولكنّ النحاة اختلفوا في مجيء (ياء) النداء مع لفظ الجلالة إذا وردت في آخره الميم المشدّة (يا اللّهَّم)، فهذه الميم عند الكوفيين ليست عوضا من حرف النداء المحذوف، عند البصريين عوضٌ من ياء النداء المحذوفه [3] واحتج الكوفيون لرأيهم: أن الاصل فيه (يا الله أمّنا بخير)، إلاّ أنه لماّ كثر في كلام العرب، وجرى على ألسنتهم، طلبوا فيه الخفّة؛ فحذفوا بعض الكلام، والمحذوف هو كلّ مابعد الميم المشددة، فلم يبق من الفعل إلاّ الميم المشدّدة والحذف كثير في كلام العرب ومنه:

أيشٍ: أصله (أي شيء)

هلمّ: أصله (هل أمّ)

عِمْ صباحاً: أصله (أنعِمْ صباحاً)

ويلمِّه: أصله (ويل أمِّه)

1) مجهول القائل، ابن هشام : أوضح المسالك 12/2 .

2) مجهول القائل، المبرد، المقتضب 243/4، وابن عقيل: شرح ابن عقيل /11/2

3) الانباري: الإنصاف/ 341

وقد استدلوا أيضاً على أنها ليست عوضاً عن ياء النداء المحذوفه بالجمع بينهما، كما قال الشاعر[1]:

إنّي إذا ما حدثٌ ألّما
أقول: يا اللّهمّ يا اللّهماّ

وقول الشاعر[2]:

ومــــاعليـــــك أن تقولــــــي كُلَّمـــا
صلَّتِ أو سَجــَدْتِ : يـــا اللّهمَّ مـــا
اردد علينـــا شـــيخنا مســــــلّــمـــا

فقد جُمع في هذه الأدلّة بين العوض والمعوّض، والقاعدة العامة تقول: إن العوض والمعوّض لايجتمعان، مما ينفي أن يكون أيٌّ من الميم المشدّدة وياء النداء عوضاً عن الآخر منهما. والبصريون يرون أن الميم عوض عن الياء؛ لأنهما لايجتمعان إلاّفي ضرورة الشعر، ومعنى (ياألله) يعدل معنى (اللّهمّ)، والميم على حرفيين لأنها مشددة ، وياء النداء على حرفين مثلها ولايعنينا من تفنيد البصريين لرأي الكوفيين إلا ما استدلّوا به بالدليل القرآني، وهو قولهم: " لو كان الأمر كما زعمتم، لما جاز أن يستعمل هذا اللفظ إلاّ فيما يؤدي عن هذا المعنى، ولاخلاف أنه يجوز أن يقال: اللّهم العَنْهُ اللهم أخزه، واللّهمّ أهلكهُ، وما أشبه ذلك، وقد قال الله تعلى: (واذ قالوا اللّهمّ إنْ كان هذا هُوَ الحقُّ مِن عندِكَ فأمطِرْ عَلينا حِجارةً مِن السماء أو ائتِنا بِعذابٍ أليمٍ)[3] ولو كان الأمر كما زعموا، لكان التقدير: أمّنا بخير إن كان هذا هو الحقُّ من عندك، فأمطر علينا حجارة من السماء أو ائتنا بعذاب أليم، ولاشك أن هذا التقدير ظاهر الفساد

1) قائله أبو خراش كما في ابن هشام : أوضح المسالك 12/2 وبلا نسبة عند المبرّد : المقتضب 242/4
2) بلا نسبة عند الإنباري في الإنصاف 342/1، وابن منظور، لسان العرب، مادة (أله)، والبغدادي، خزانة الأدب 259/2، وهو بلا نسبه أيضاً عند حنا حداد في معجم شواهد النحو الشعرية 760.
3) الأنفال (32).

والتناقص؛ لأنه لايكون أمّهم بالخير، أن يمطر عليهم حجارة من السماء، أو يُؤتَوا بعذابٍ أليم" [1].

وقد رأى الأنباري أن الاحتجاج بهذه الآية إنما هو كانت الميم من الفعل، لما افتقرت إن الشرطية إلى الجواب في قوله تعالى (إن كان هذا هُوَ الحقُّ مِنْ عِنْدِكَ)[2] وكانت تسدُّ مسدَّ الجواب إلاّ أنها لمّا افتقرت إلى الجواب في قوله: (فأمطِرْ علينا)، دلّ أنها ليست من الفعل، هذا الدليل ليس الغرض منه إثبات وجهة نظر البصريين، بقدر الغرض منه إبطال وجهة نظر الكوفيين.

حذف المنادى

وقد يحذف المنادى بعد (ياء) النداء غير أنّ في حذفه خلاف، فقد استدل البصريون بمجموعة من الأدلة المنقولة على حذف المنادى بعد (ياء النداء) ومنها قول الشاعر:[3]

يالعنـــــةُ اللّـــهِ والأقـــــوامِ كلِّهِـــمُ   والصالحيـــن علـــى سمعـــانَ مـــن جـــارِ

وتقدير المنادى المحذوف هو (ياء قومُ) أو (ياهؤلاء) [4]. ومثل ذلك أيضاً قول الأخطل[5]:

ألا يـــا اسلمـــي ياهنـــدُ هنـــدُ بني بَدْرِ   وإن كـــان حيّانـــا عـــدِىً آخـــرَ الدهّـــرِ

وأجاز البصريون الاستغناء عن المنادى مع فعل الأمر؛ لأن النداء يكاد يلازمه الأمر، ولم يرد في كتاب الله – طبقاً للأنباري – نداءٌ لا يلازمه الأمر إلاّ قوله تعالى:

---

1) الأنباري: الإنصاف /334

2) الأنفال (32)

3) وهـــو مـــن غيـــر نسبة عند سيبويه: الكتاب /219/2 ، والعكبري: التبيين /274 والسيوطي: الهمع /34/2 والأنباري: الإنصاف 118/1 والمرادي: الجني الداني /356 وابن يعيش: شرح المفصل /24/2

4) السيوطي: الهمع 34/2

5) ولم أعثر على البيت في ديوانه، شرح مهدي ناصر الدين، دار الكتب العلمية، ط/1، بيروت– لبنان/1986م،، وديوانه بجمع السكري تحقيق فخر الدين قباوة، دار الفكر، ط/4، دمشق وبيروت1996م.

(يا أيّها النّاسُ ضرُبِ مثلٌ) [1] فلازمه الماضي المبني للمجهول، إلا أنه جاء الأمر وحلّ الإشكال وهو قوله تعالى: (فاستمعوا له) [2] .

ومن أدلّة جواز حذف المنادى عند البصريين قوله تعالى: (ياليتَني كُنْتُ مَعَهُم)[3]، وقوله تعالى: (ياليتَ قومِي يعلمونَ)[4] وقوله تعالى: (ياليَتني لمْ أتخذْ فُلاناً خَليلاً) [5]، ولعل تقدير المنادى المحذوف هو (ياقومُ) وما أشبه ذلك، وتوجيه هذه الآيات عند الكوفيين هو، جواز دخول (ياء) النداء على الأفعال والجمل الاسمية. وقد تبنى رأي البصريين ابن مالك[6] فجزم بجواز حذف المنادى وإبقاء حرف النداء قبل الأمر والدعاء وخرّج عليه قوله تعالى: (ألا يا اسجدوا)[7]، وتقديره (ياقوم) أو (ياهؤلاء). وقد تبنى رأي الكوفيين أبو حيان [8] فقال: " والذي يقتضيهِ النظر أنه لايجوز؛ لأن الجمع بين حذف فعل النداء وحذف المنادى إجحاف ولم يرد بذلك سماعٌ من العرب، فيقبل، و(يا) في الآية والبيت ونحوهما للتنبيه ".

ويمكن أن نفسر حذف المنادى في الشواهد الشعرية، والأدلة القرآنية السابقة في ضوء المنهج التحويلي، تحت ما يسمى التحويل بالحذف، إذ حذف المنادى منها، على النحو التالي:

اولاً: الشاهد الشعري السابق له بنية عميقة، هي:

---

1) الحج (73)
2) الحج (73)
3) النساء (73)
4) يس (26)
5) الفرقان (28)
6) السيوطي : الهمع 34/2
7) النّمل (25)
8) ابو حيان: البحر المحيط 66/7 وانظر مصطفى الغلاييني: جامع الدروس العربية 158/3 –159 مراجعة عبد المنعم خفاجه المكتبة العصرية ط26 / صيدا / بيروت 1992

أ) يا + قومُ + لعنة الله = البنية العميقة

↓ ↓ ↓

أداة نداء مناديى إخبار

ب) يا + Ø + لعنة الله = البنية السطحية

ثانياً: الدليل القرآني، وهو قوله تعالى:(ألا يَسْجُدوا):

أ) يا + قوم + اسجدوا = البنية العميقة

↓ ↓ ↓

أداة نداء منادى إخبار

ب) يا + Ø + اسجدوا = البنية السطحية

ويمكن أن ينسحب هذا التفسير على بقية الأدلة القرآنية المذكورة.

ونخلص من ذلك إلى أن الكوفيين لا يلتفتون إلى البنية العميقة في الأدلة القرآنية، لذلك قرروا أن أداة النداء تدخل على الأفعال والأسماء، وتبدو نظرتهم هذه وصفية، مبتعدين عن التأويل والتقدير، خلافاً للبصريين الذين يجيزون حذف العنصر التحويلي (المنادى)، وهذه سمة المنهج التحويلي.

4.3 التنازع :

ويسمى باب الإعمال، وحقيقته: "أن يتقدّم معمولان متصرفان أو اسمان يشبهانهما، أو فعلٌ متصرف أو فعلٌ يشبهه، ويتأخر عنهما معمولٌ غير سببي مرفوع، وهو مطلوب لكلٍّ منهما من حيث المعنى" [1]، وهو:" توجيه عاملين إلى معمولٍ واحدٍ نحو: ضربت وأكرمت زيداً"[2] أو هو: "أن يتوجه عاملان متقدّمان أو أكثر إلى

---

1) ابن هشام: أوضح المسالك 273/1 تحقيق: إميل يعقوب

2) ابن عقيل: شرح بان عقيل 453/1

معمـــول واحـــدٍ متأخر أو أكثر"[1] وسبب تسميته بهذا الاسم؛ أن النحاة رأوا أن العاملين يتـــنازعان معمـــولاً واحداً، ولعل إجماعهم على هذه التسمية يشير إلى عدم خلافهم في جواز أي العاملين في العمل، ولكنّهم اختلفوا في أيّ العاملين أولى في العمل في المعمول المتأخر، لذلك انقسم النحـــاة إلى قسميـــن [2]:

أ- الكوفيون: ذهبوا إلى أن الأولى في الإعمال هو الأول لسبقه.

ب- البصريون: ذهبوا إلى أن الثاني في الإعمال هو الأولى ؛ لقربه

أولاً: أدلّة الكوفيين: وهي أدلّة نقلية اعتمدت على الشعر ومنها قول امـــرىء القيـــس[3]

فلـــوا أنّ ما اسعـــى لأدنـــى معيشـــةٍ   كفانـــي ولـــم أطلـــبْ قليـــلٌ مـــن المـــالِ

فقد تنازع الفعلان (كفى) و (أطلب) الاسم المعمول وهو (قليل) وكان العمل للأول، ولو كان العمل للثاني لوجب أن يقول (قليلاً) بالنصب.

ومن ذلك قول المـــرار الأســـدي [4]:

فـــردّ علـــى الفـــؤادِ هـــوىً عَميـــدا   وســـُوئـــل لـــو يبيـــنُ لنـــا الســـّؤالا

وقـــد نَغْنـــى بهـــا ونَـــرى عُصُـــوراً   بِهـــــا يَقْتَدْتَنَـــا الخُـــرْدَ الخِـــــلالا

فقد اجتمع على (السؤالا) عاملان هما: (سوئل) و(يبين)، فأعمل الشاعر الأول منهما؛ لأنه لو أعمل الثاني لرفع وقال: (السؤالُ).

ثانياً: أدلة البصريين وقد ابتدؤوها بالأدلّة القرآنية ثم استأنسوا من بعد ذلك بالأدلّة الأخرى كالحديث والشعر ومنها:

1- قوله تعالى: (آتوني أُفْرِغْ عليهِ قِطراً)[5] فأعمل الدليل القرآني الفعل الثاني (أفرغ) ولو أعمل الأول لقال: (افرغه عليه)

---

1) الغلاييني : جامع الدروس العربية 23/3

2) الأنباري : الإنصاف 83-96

3) امرؤاالقيس ديوان امرىء القيس وابن عقيل : شرح ابن عقيل :454/1 والسامرائي : معاني النحو 569/2

4) نـــور القيسي، مرار الأسدي، حياته وما تبقى من شعره، مجلة المورد العراقية، مج2، ع2، 1972، وهما من شواهد سيبويه، الكتاب 40/1.

5) الكهف (96)

2- وقوله تعالى (هاؤمُ اقرؤوا كتابِيَه)[1] فجاء الاسم المتنازع عليه (كتابيه) منصوباً بالعامل الثاني (اقرؤوا) ولو كان منصوباً بالأول لقال: (اقرؤوه).

3- وجاء في الحديث الشريف قوله (صلى الله عليه وسلم): (ونخلع ونتْرك من يفجرك)[2] ولو أعمل الأول لأظهر الضمير في الثاني فقال (ونتركه)

4- قول الشاعر[3]:

ولكــنَّ نِصْفــاً لــوسببــتُ وسبَّنــي   بنـــوعبـــدِ شمـــسٍ مـــن منـــافٍ وهاشـــمِ

فأعمل الثاني ولو أعمل الأول لقال: (سبَبْتُ وسبوني بني عبد شمس) ولما احتج الكوفيون على البصريين بأن إعمال الثاني يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر، ردّ عليهم الأنباري قولهم بإمكانية استغناء بعض الألفاظ عن بعض، إذا كان في الملفوظ دلالة على المحذوف لعلم المخاطب، وعلى ذلك أدلّة من القرآن الكريم، ومنها قوله تعالى: (والحافظين فروجهم والحافظات، والذاكرين اللهَ كثيراً والذّاكراتِ) [4]، فلم يقل والحافظات فروجهن ولم يقل أيضاً: والذاكيرن الله، ومثل ذلك قوله تعالى: (إنَّ اللَه بريءٌ منَ المشركينَ ورسولَهُ) [5] ولم يقل: (ورسولَه بريءٌ).

ومن حيث ظاهر الأدلّة القرآنية فإنها في صالح المذهب البصري؛ لأنه ليس للكوفيين أدلّة على إعمال الأول من القرآن الكريم في حين أن للبصريين أدلّة على مذهب في إعمال الثاني.

ويمكن القول إن أدلّة البصريين تثبت إعمال الثاني ولاتنفي إعمال الأول وكأنَّ إعمال الأول في القرآن مسكوت عنه؛ لأنه لايعني بحال عدم وجود أدلّة قرآنية تعمل العامل الأول في باب التنازع أنها تنفيه وإنما هو مسكوت عنه، ويمكن القول أيضاً أن

---

1) الحاقة (19)

2) الانباري: الانصاف /38-96

3) الفــرزدق، ديوانه 300، دار صادر، بيروت 1966م، وهو من شواهد المبرد، المقتضب 17/1، وابن منظور، اللسان (نصف).

4) الاحزاب (35)

5) التوبة (3)

الأمر يتعلق بالمعنى الذي يريده المتكلّم والتعبيران جائزان وانما الأولى هو القصد والمعنى.

5.3 الاستثناء:

وهو الإخراج بــ(إلاّ) أو إحدى أخواتها لما كان داخلاً أو منزلاً منزلة الداخل[1] وهو إخراج بعض من كلّ بمعنى (إلاّ)، وهو صرف اللافظ عن عمومه بإخراج المستثنى من أن يتناوله الأول [2] وهو محمول على فعل هو (أستثني) عند سيبويه، وغير محمول على فعل هو (استثني) عند الفارسي [3] ويقسم النحاة الاستثناء طبقاً لأدوات الاستثناء إلى:

أ. المستثنى بــ (إلاّ) .

ب. المستثنى بــ (عدا وخلا وحاشا).

ج. المستثنى بــ (غير وسوى).

وقد انحصرت قضايا الأدلة القرآنية في أدوات الاستثناء في (حاشا) بين الفعلية والحرفية، فذهب البصريون إلى أن (حاشا) حرف جر، وذهب الكوفيون إلى أن (حاشا) في الاستثناء فعل الماضٍ، وذهب بعضهم إلى أنه فعلٌ استعمل استعمال الأدوات، وذهب أبو العباس المبرد إلى أنه يكون فعلاً ويكون حرفاً[4] فذهب سيبويه ومن تبعه من البصريين إلى أنه حرف جرّ وليس بفعل ودليلهم على ذلك، أنه لو كان فعلاً لجاز أن يدخل عليه (ما) كما تدخل على الأفعال فيقال (ما حاشا زيداً) .

---

1) القرافي: الاستغناء في أحكام الاستثناء /96

2) السامرائي: معاني النحو /676

3) الفارسي: المسائل المشكلة (البغداديات) /593

4) الانباري: الإنصاف المسألة السابعة والثلاثون /278 وأسرار العربية /118-119 وابن هشام: أوضح المسالك 313/1 وابن مالك: التسهيل /306-309

كما يقال: (ماخلا زيداً). فلما لم يكن ذلك جائزاً عند البصريين دل على أنها حرف وليست فعلاً [1] وحجة الكوفيين وأبي العباس من البصريين على فعلية (حاشا) أنه يتصرف والتصرّف من خصائص الأفعال وعلى هذا التصرف استدلوا بقول النابغة[2]

ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهُــهُ   وما أحاشي من الأقوامِ من أحدِ

فجاء (أحاشي) فعلاً مضارعاً والدليل الثاني: أنه يدخله الحذف والحذف يكون في الأفعال لا في الحروف واستدلوا على ذلك بالدليل القرآني وهو قوله تعالى: (حشا لله ماهذا بشراً)[3] حيث قالوا بحذف الألف (حاش لله) وقد قرأ اكثر القرّاء بحذف الألف[4].

واستدلوا أيضاً على ذلك بقوله تعالى: (حاشا لله ماعلمنا عليه من سوء) [5] حيث قرؤوا بإسقاط الألف من (حاشا)[6] (والدليل الثالث: أن لام الجرّ إنما يتعلق بالفعل لا بالحرف؛ لأن الحرف لا يتعلق بالحرف، أما الردّ على قولهم: بأن الحذف قد دخل (حاشا) مما دل على أنها فعلٌ، قول الأنباري:" قلنا لا نسلّم، بل الحذف يدخل الحرف، ألا ترى أنهم قالوا في (ربَّ): (رُبَ) " وقد قرىء بهما، قال تعالى (رُبَّمَا يَوَدُّ الذيْنَ كَفَرُوْا لَوْ كَانُوْا مُسْلِمِيْنَ) [7] بالتشديد والتخفيف فقد قرأ نافع وعاصم بتحقيق الباء وشدد باقي السبعة وهما لغتان مشهورتان [8].

---

1) الأنباري، أسرار العربية 118- 119

2) النابغة الذبياني، ديوانه 33، تحقيق كرم البستاني / دار صادر،بيروت/(د،ت)

3) يوسف 31

4) مكي، الكشف ص

5) يوسف 51

6) مكي، الكشف ص

7) الحجر 2

8) مكــي: الكشف 29/2، والداني: التيسير في القراءات السبع 135 ،تحقيق أوتو برتزل، مطبعة الدولة بإستانبول 1930.

قدر المستثنى بـ (إلاّ).

اختلف النحويون في قدر البعض المخرج من المستثنى منه، فمنهم من ذهب إلى أنه يجوز أن يخرج الأكثر ويترك الأقل[1] وقد نسب السيوطي[2] هذا الرأي إلى أكثر الكوفيين والسيرافي والشلوبين وابن مالك وأبي عبيدة.

وقد استدل من ذهب إلى جواز إخراج الأكثر بقول الشاعر[3]:

أدّوا التي نَقَصَت تسعون من مائةٍ ثم ابعثوا حكماً بالحقِّ قوّالا

والدليل فيه أن الاستثناء إخراج الثاني من الأول، وقد أخرج الشاعر تسعين من مئةٍ، ولمّا جاز له ذلك في غير الاستثناء، فإنه في الاستثناء جائز أيضاً.

وقد استدل أصحاب هذا المذهب بما ورد في الذكر، ومنه قوله تعالى: (إنّ عبادي ليسَ لَكَ عليهِم سُلطانٌ إلاّ مَن اتبعكَ مِن الغاوين). [4]

فاستثنى الغاوين من العباد وهم أكثر من الراشدين ، بدليل قوله تعالى: (إلاّ الذين آمنوا وعَمِلوا الصالحاتِ وقليلاً ما هم) [5].

وقد أنكر أبو حيان هذا المذهب؛ لأن هذه الأدلّة تحتمل التأويل، والمستقرأ من كلام العرب إنما هو استثناء الأقل[6].

وقد ذهب بعض النحويين[7] إلى جواز إخراج النصف من المستثنى منه واستدلّوا على ذلك بقوله تعالى (قم اللّيلَ إلاّ قليلاً. نصفَهُ) [8]. ووجه هذا الدليل أن القليل مستثنى من الليل والمراد به النصف، بدليل أنه أبدل منه النصف بدل كلٍّ، قالوا: ولا يجوز أن

---

1) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 2 / 253
2) السيوطي: الهمع 2 /199- 200
3) البيت من شواهد ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي 253/2
4) الحجر (42)
5) ص (24)
6) السيوطي: الهمع 2/ 200
7) وقد نسب السيوطي هذا الرأي إلى بعض البصريين وبعض الكوفيين في الهمع 2 /200
8) المزمل (2، 3)

يكون أبدل منه بدل بعض من كلّ حتى كأنه قال قم نصف القليل ؛ لأن القليل مبهم فلا يعلم قدر نصفه [1] .

وللنحويين في هذه الآية أوجه متعددة [2]:

1- أن (نصفه) بدل بعض من كلٍّ الليل، وأن (قليلاً) مستثنى من النصف، أي: قم أقل من النصف أو الزيادة عليه.
2- أن يكون (نصفَه) بدلاً من (قليلاً)، أي ان النصف وصف بالقلّة بالإضافة إلى الليل كلّه.
3- أن يكون (نصفَه) بدلاً من الليل، على أن الضمير في (منه) و(عليه) عائد على الأُقل من النصف، وتقدير ذلك: قم أقل من نصف الليل أو قم أنقص من ذلك، وفيه تخيير بين النصف أو الثلث.
4- أن (نصفه) بدلٌ من (قليلاً)، والقليل الثاني ربع الليل، والمزيد على هذا الربع نصف الربع.
5- أن يكون (قليلاً) مستثنىً من القيام، والليل اسم جنس، والتقدير: إلاّ الليالي التي ترك قيامها عند العذر البيّن.

6.3 الحال

في اللغة: من (حالَ)، وهو: " كل ماتحرّك أو تغيّر من الاستواء إلى العوج، فقد حال واستحال"[3] وفي الاصطلاح: كل اسم نكرة متنصب بعد تمام الكلام فهو حالٌ[4]، وهو وصف فضلة متنصب للدلالة على هيئته نحو: فرداً أذهب[5] ويجب

---

1) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي :25/2

2) انظـــر: السمين الحلبي: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون / 510/10، وأبو حيان: البحر المحيط /8 / 361، والعكبري: التبيان في إعراب القرآن 2/ 1246 ، والزمخشري: الكشاف 4 /175

3) الكفوي: الكليّات /360

4) الكفوي: الكليات /361

5) ابن عقيل: شرح ابن عقيل 519/1

أن تتوافر في الحال الصفات التالية: أن يكون الحال وصفاً فضلةً مبيّناً هيئة صاحبه وهذه الصفات يجب توافرها في الحال مجتمعةً متضامنةً لتكون الكلمة التي يطلق عليها حال نحويّاً منصوبة في جملتها التي ترد فيها.

وقد أشار بعض الباحثين إلى أن الحال ليس بفضلة لأن المعنى يكون متوقفاً عليه، غير أن الأمر ليس متعلقاً بتمام المعنى من عدمه وإنما هو موقوف على قضية الاسناد فإذا ماتمت أركان الإسناد عدّ من بُعد الحال فضلة، قال الدكتور فوزي الشايب:

"ومن هذا المعنى اللغوي أخذت الفضلة معناها الاصطلاحي بأنها الزيادة على ركني الجملة، وحتى لايحصل خلط أو لبس بين الفضلة بالمعنى اللغوي والفضلة بالمعنى الاصطلاحي بيّن النحويون أن الفضلة في الاصطلاح تعني مازاد على ركنيّ الجملة بقطع النظر عن توقف المعنى عليها أو عدم توقفه" [1]

1- الحال الجامدة

ويغلب على الحال أن تكون مشتقة كأن تكون اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة أو صيغة مبالغة، غير أن ذلك لايمنع مجيء الحال اسماً جامداً قد يكون مؤولاً بمشتق وقد يكون غير مؤول بمشتق، أما مجيئها جامدة مؤولة بمشتق فيمكن إجمالها بالتالية: [2]

1. أن تدل على تشبيه، نحو "كرّ زيدٌ أسداً".
2. أن تدل على مفاعلة، نحو: بعته يداً بيد.
3. أن تدل على ترتيب، نحو: ادخلوا رجُلاً رجُلاً.

وأما مجيئها جامدة غير مؤولة بمشتق فيمكن إجماله بما يلي: [3]

1. أن تكون دالّة على سعر، نحو: بعته مُدّاً بكذا.
2. أن تكون دالّة على عدد، نحو: **(فتمّ ميقاتُ ربه أربعين ليلةً)** [4]

---

1) فوزي الشايب: الحال فضلة /173 مجلّة أبحاث اليرموك – سلسلة الآداب واللغويات مج 1 عدد/1 1992

2) ابن هشام:أوضح المسالك 313/1، والسيوطي: الهمع 223/2-225

3) ابن هشام: أوضح المسالك 313/1، والسيوطي: الهمع 223/2-225

4) الأعراف (142)

3. أن تكون دالة على طور واقع فيه تفضيل، نحو: هذا بُسراً أطيب منه رطباً.
4. أو تكون نوعاً لصاحبها، نحو: هذا مالك ذهباً.
5. أو فرعاً نحو: هذا حديدك خاتماً وقوله تعالى: (وتنحِتُون من الجبالِ بيوتاً).[1]
6. أو أصلاً له نحو: هذا خاتمك حديداً وعليه قوله تعالى: (أأسجُدُ لمن خَلَقْتَ طيناً).[2]
7.أن تكون موصوفة واستدل العكبري عليها بالدليل القرآني وهو قوله تعالى: (ولقد ضربنا للناس في هذا القرآن من كل مَثَلٍ لعلّهم يتذكرون. قرآناً عربياً غيرَ ذي عوجٍ لعلّهم يتّقون). [3]

2-حذف صاحب الحال:

الأصل في نظام الجملة المشتملة على الحال أن تتوفر فيها العناصر التالية: [4]

أ- العامل في الحال: كالفعل وشبه الفعل (المصدر واسم الفاعل واسم الفعل وما أشبه ذلك، وما فيه معنى الفعل كأسماء الاستفهام وأحرف المعاني وأسماء الإشارة.

ب- الحـــال: وهو اسم منصوب أو كلام في محل نصب بين هيئة صاحب الحال لحظة وقوع الفعل .

ج- صـــاحب الحال: وهو الذي تبين الحال هيئة وقت وقوع الحدث كقولك: عاد الجندي منتصراً، فأن صاحب الحال في هذا المثال هو الجندي والأصل أن يكون مذكوراً، وكـــذلك الأصـــل في الحال أن تكون جائزة الحذف والذكر، غير أن ابن الأنباري أنكــر جواز حذف الحال وذلك إذا كان صاحبها محذوفاً؛ فإن ذكرها يكون واجباً

1) الشعراء (149)
2) الإسراء (61)
3) الزّمر(28،27)
4) الـــسيوطي: الهمع/223، 232، 235 وما بعدها وابن هشام: أوضح المسالك/312 و 315 و 318 وما بعدها وابن مالك: شرح التسهيل /2/321 و325 و327 والانباري: أسرار العربية /11-113

لـــتدل علـــيه، واســـتدل على ذلك بقوله تعالى (ولكلٍّ درجاتٌ مما عمِلوا وليُوفِيهَمُ أعمالَهُم وهُمْ لايُظْلَمون)[1].

واستدل العكبري بهذا الدليل على جواز حذف صاحب الحال وعدم جوازحذف الحال؛ لأنه لابدّ من ذكر الحال إذا حذف صاحبها؛ لتكون دليلاً عليه، وقدّر المحذوف بقوله: (ولكلٍّ فريقٍ أو واحدٍ) فلما حُذف جاء الحال دليلاً عليه[2] والحال التي وجب ذكرها هي الجملة الاسمية في قوله تعالى (وهم لايظلمون) [3].

أنواع الحال

وتأتي الحال على عدة أنواع: الحال المفردة، والحال الجملة: الاسمية والفعلية، والحال شبه الجملة؛ الظرفية، والجار والمجرور وقد استدل النحويون بالدليل القرآني على الحال المفرد والحال الجملة الاسمية والفعلية.

أ – الحال المفردة

وهي ما لم تكن جملة أو شبه جملة وقد وقع فيها خلاف واستدلال النحويون بالدليل القرآني فقد اختلف الكوفيون والبصريون في نصب الحال إذا تكرر الظرف التام وهو خبر المبتدأ فقد ذهب الكوفيون إلى وجوب نصب الصفة إذا تكرر الظرف التام وهو خبر، المبتدأ، وذلك نحو قولك (في الدار زيدٌ قائماً فيها)، وذهب البصريون إلى جواز الرفع والنصب في هذه الصفة، واتفقت المدرستان على جواز النصب والرفع في هذه الصفة إذا لم يتكرر الظرف معها، [4] وللكوفيين دليل من القرآن الكريم على مذهبهم، وهو قوله تعالى: (وأماّ الَّذين سُعِدوا ففي الجَنّةِ خالدِيْنَ فيها) [5] فقوله: (خالدين)، منصوب على أنه حال وهو واجب النصب؛ لأن شبه الجملة تكرر معه.

---

1) الأحقاف (19)
2) العكبري: التبيين 295
3) محمد الابراهيم: إعراب القرآن الكريم/504 دار النفائس ط/ بيروت/لبنان/2002 م
4) الأنباري: الإنصاف، المسألة الثالثة والثلاثون /258
5) هود (108)

فلا يجوز عندهم ان تكون (خالدون) ومن أدلتهم القرآنية أيضاً قوله تعالى: (فكان عاقِبَتَهُما أنّهما في النّار خالدَينِ فيها) [1] فقد أُعرب قوله تعالى: (خالدِيْنَ) و(خالَدينِ) حالاً في الموقعين [2] غير أنّ البصريين ردّوا رأي الكوفيين في الدليل الأول بأن الأعمش قد قرأ (خالدون فيها) بالرفع [3] فدلّت قراءته على جواز الرفع كما جاز النصب. ولعل عدم ورود الرفع في الصفة التي يتكرر معها الظرف لا يعني عدم جوازه؛ لأن عدم وروده شيء وعدم جوازه شيء آخر لأننا لانفترض أن النص القرآني تتمثل فيه جميع التراكيب النحوية، ومع هذا فقد روي عن الأعمش ما روي من القراءة بالرفع وهي قراءة حجة للنحويين.

2- الحال الجملة:

الحال الجملة كثيراً ما تأتي معها واو الحال كما في قوله تعالى: (ذو مِرَّةٍ فاستوى وهو بالأُفُقِ الأعلى)[4] فقد اختلف الكوفيون والبصريون في هذه الواو (وهو) أهي واو العطف طبقاً للكوفيين ام واو الحال طبقاً للبصريين؟ [5] فهي عند البصريين واو حال وليست واو العطف وأوّلوه أن جبريل وحده استوى بالقوّة في حال كونه بالأفقِ، فمن حيث التركيب يمكن أن تكون الواو واو حال كما ذهب إلى ذلك البصريون، والمعنى: فاستوى جبريل في حال كون محمدٍ بالأفق، تمشياً مع رأي الكوفيين الذي يرى أن الضميرعائدٌ إلى محمدٍ (صلى الله عليه وسلم)، والجملة في الحالين يمكن أن تكون في محل نصب حال،

أما رأي الكوفيينِ فسوف نناقشه في موضعه في باب العطف.

وتقسم الحال الجملة إلى الاسميّة والفعلية:

---

1) الحشر (17)
2) محمد الإبراهيم: إعراب القرآن /233 و 548
3) الدمياطي، اتحاف فضلاء البشر414‘ وأبو حيان، البحر المحيط، 250
4) النجم (7)
5) الأنباري: الإنصاف المسألة السادسة والستون /474

أ- الحال الجملة الاسمية.

ذهب الكوفيون إلى أن الظرف يرفع الاسم إذا تقدّم عليه ويسمون الظرف المحلّ ومنهم من يسميه الصفة وذلك نحو قولك: (أمامك زيدٌ، وفي الدار عمروٌ) وذهب الأخفش والمبرّد من البصريين هذا المذهب ، وذهب البصريون إلى أن الظرف لايرفع الاسم إذا تقدّم عليه وانما يرتفع بالابتداء[1]، وعند الكوفيين أن الظرف والجارّ والمجرور إنّما يسدّان مسدّ الفعل، وأن الأصل (حلّ أمامك زيدٌ وحلّ في الدار عمروٌ) فحذف الفعل واكتُفي بالظرف منه وارتفع بالظرف كما يرتفع بالفعل، والذي يدلّ على مذهبهم أن الظرف يرفع إذا وقع خبراً لمبتدأ، أو صفة لموصوف أو صلة موصول أو معتمداً على استفهام أو حرف نفي أو وقع بعده أن المصدريّة أو حالاً لصاحب حال، واستدلوا عليه بقوله تعالى: (وآتيناه الإنجيلَ فيه هدىً ونورٌ)[2]، والدليل على أن الظرف (المحلّ الإعرابي) في محل نصب حال، أنّه عُطفت عليه حالٌ منصوبة هي الواردة في قوله تعالى: (ومُصَدِّقاً لما بين يَدَيْه)[3]

ب – الجملة الفعلية

وتأتي الجملة الفعلية في محل نصب حال وفعلها مضارع كقول عنترة [4]:

عُلّقتها عَرَضَاً وأقْتُلُ قومها

ويأتـــي ماضياً بخلاف، فعند الكوفيين وأبي الحسن الأخفش من البصريين لايقع الماضي حالاً ولا يشترطون اقترانه بـــ (قد) مستدلين على ذلك بالدليل القرآني في قوله تعالـــى: (أو جاؤوكم حَصِرَتْ صُدُورُهُم) [5] فجاء الفعل الماضي (حصرت) مع فاعله فـــي محـــل نـــصب حـــال وهو غير مقترن بـــ (قد). مما يعني أن ورود (قد) في هذا

---

1) الأنباري: الإنصاف 51- 53

2) المائدة (46)

3) المائدة (46)

4) عنتـــرة: ديوان عنترة/191،وهو صدر بيت من معلقته وعجزه (زعماً وربِّ البيت ليس بمَزعم) تحقيق محمد سعيد مولوي/ المكتب الإسلامي ط2 / بيروت ـــ دمشق 1983م.

5) النساء (90)

الموضوع لسيت شرطاً، ومما يدل على أن هذه الجملة في محل نصب حال أنهم أوّلوها بالمفرد أي: (أو جاؤوكم حَصِرةً صدورهم).

وقــد وجدنا غير دليل قرآني على ما ذهب إليه الكوفيون ومن ذلك قوله تعالى: (مــا يأتيهم من رسولٍ إلاّ كانوا به يستهزؤون)[1] فجملة الفعل الماضي (كان) في محل نصب حال وغير متقرنة بـــ (قد) ومثل ذلك أيضاً قوله تعالى: (ما يأتيهِم من ذكرٍ من ربّهــم مُحــدَثٍ إلاّ اســتمعوه وهم يَلعَبون) [2] إلاّ أن بعض اللغويين وجّه مجيء الفعل الماضــي في محل نصب حال من غير اقترانه بـــ (قد) في مثل هذه الأدلّة بمجيئه بعد أداة الحــصر (إلاّ)[3] ، وقد دعّم الكوفيون الأدلّة القرآنية بالدليل الشعري وهو قول أبي صخر الهذلي[4]:

وإنّـــي لتعرونـــي لذكـــراك هــِزّةٌ كمـــا انتفَــضَ العُصفــورُ بلَلَـــه القــطر

فالفعل الماضي (بلله) غير المقترن بـــ (قد) في موضع نصب حال.

أما موقف البصريين من هذه الأدلّة أن الماضي لا بدّ له من أن يقترن بـــ (قد) فإن لم تكن ظاهرةَ فهي مقدّرة فهم يقدّرون (وقد حصرت صدورهم) و(إلاّ وقد كانو به يستهزؤون) وكل ما أشبه ذلك فيه (قد) مقدّرة، وقد ردّ الأنباري الدليل القرآني الكوفي (حصرت صُدُورهم) بمجموعة من الأدلّة منها: أنه وجهه على الدعاء أي: جاؤوكم ضيّق الله صدورهم.

ومما يلاحظ أن الأنباري قد فنّد استدلال الكوفيين بالدليل القرآني بتقدير قد، ولم يفنّد الدليل الكوفي الشعري. وكأنه في ظاهر الأمر يعترف بمجيْ الماضي حالاً من غير بـــ (قد) في الشعر دون غيره القرآن.

---

1) الحجر (11)
2) الانبياء (2)
3) محمد الحلواني: النحو الميسر /486/2
4) الانصاف: المسألة (32)/252

الفصل الرابع

الأدلة القرآنية لقضايا المجرورات

المجرورات:

وقد قسمت المجرورات طبقاً للأدلة القرآنية في القاعدة النحوية الخلافية إلى الأقسام التالية:

أولاً: حروف الجرّ: وهي واو القسم و(لولا) قضايا حروف الجرّ وهي: زيادتها وحذفها.

ثانياً: الإضافة واشتملت على الجزيئات التالية:

1- الإضافة إلى غير المتمكن.

2- الإضافة إلى الأفعال.

3- إضافة الاسم إلى مايوافقه معنى (إضافة الشيء إلى نفسه).

4- الفصل بين المضاف والمضاف إليه.

5- حذف المضاف وإقامة المضاف اليه مكانه.

ثالثاً: الجرّ على الجوار

1.4 حروف الجرّ وهي:

1- واو القسم

لقد تعددت حروف القسم، وذكر القدماء أن منها الباء والواو والتاء واللام. والواو التي للقسم تدخل على أي مقسمٍ به، ولا تجرّ إلاّ الاسم الظاهر فتقول: والله لأجتهدنّ وقال تعالى: (والعاديات ضبحاً) (1) وقال تعالى: (الضَّحى والليلِ إذا سَجَا ما ودَّعَكَ ربُّك وما قَلَى) (2)، وهذه الواو أكثر حروف القسم استعمالا ودوراناً على ألسنة

1) العاديات (1)

2) الضحى(1)

الناس، وهذه الواو التي للقسم، لايمكن أن يظهر قبلها فعل القسم، فلا تقول: أقسمُ والله أو أقسمت والله[1].

وعلى كثرة استعمال واو القسم أكثر من غيرها من حروف القسم، إلاّ أنها تُعدُّ فرعاً على الباء التي للقسم؛لأن فعل القسم المحذوف فعلٌ لازمٌ، وهو معدى بالباء، كأن تقول: (أقسمت بالله)، ولاتقول: أقسمت والله، قال العكبري: " فإن قيل: فلم قلتم إن الأصل في حروف القسم المحذوف فعلٌ لازمٌ؟ ألا ترى أن التقدير في قولك (بالله لأفعلنّ): أقسم بالله أو أحلف بالله، والحرف المعدي من هذه الأحرف هو الباء؛ لأن الباء هو الحرف الذي يقتضيه الفعل، وإنما كان الباء، دون غيره من الحروف المعدّية؛ لأن الباء معناها الإلصاق فكانت أولى من غيرها ليتصل فعل القسم بالمقسم به مع تعديته)[2] .

وقد اتخذ النحاة من واو القسم سبباً لتوجيه الخلاف في بعض الأدلّة القرآنية، ومن ذلك خلاف النحاة في قوله تعالى: (واتَّقوا اللهَ الذي تَسَاءلونَ بِهِ والأرحامَ) [3]

فقد استدل بهذه الآية في قراءة حمزة (والأرحامِ) جرَّاً [4]، على جواز العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض، وهو رأي الكوفيين.

ورفض البصريون جواز هذا العطف ووجهوا القراءة بالجرّ؛ لأنَّ (الأرحامِ) إنما هو مجرور بالقسم، وهذه الواو لسيت العاطفة، وإنما هي واو القسم التي هي حرف جرّ تجر الأسماء كبقية حروف الجرّ، والتقدير: والأرحامِ إن الله كان عليكم رقيباً. [5]

---

1) المرادي: حروف المعاني /154

2) الأنباري: أسرار العربية 148-149

3) النساء (1)

4) مكـــي، الكــشف 375/1، وهي قراءة إبراهيم النخعي، وقتادة، والأعمش، وحمزة، ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن 2/5

5) الأنباري: الإنصاف المسألة الخامسة والستون 463 وما بعدها

وأحسب هذا التوجيه جائزاً؛ إذ لا يوجد ما يجبُّه ولاسيما أن ما سوّغه أن واو القسم هذه لايلزمها فعلٌ تأتي بعده كما ذكرنا من قبل.

ولم يرتضِ المازني[1] قراءة حمزة على الرغم من إقراره بأن القراءة سنة[2]، غير أن احترامها مرهونُ عنده بموافقتها للنحو، وهو بذلك لا يميز بين قراءة مشهورة وأخرى شاذة[3]

2- (لولا) الجارّة

الأصل في (لولا) أنه حرف شرط يفيد امتناع الشيء لوجود شيء، مثل:

لــولا المشقَّــةُ ســاد النــاسُ كلُّهُــمُ   الجــودُ يُفــقْرُ والإقــدامُ قتــّالُ[4]

أي: امتنعت سيادة جميع الناس لوجود المشقَّة، أما الاسم الظاهر الذي يأتي بعدها فهو مرفوع وخلاف في كونه مرفوعاً.

ويأتي بعد (لولا) الضمير المتصل والمنفصل ، فأما المتصل فكقولك :(لولاي) و(لولاك) وغير ذلك، وقد أجمع على مجيء الضمير المتصل بعد لولا الكوفيون والبصريون إلاّ المبرّد [5] فعنده أنه يجب أن يقال: (لولا أنت)، و(لولا أنا)؛ لأنه لم يرد في كلام الله تعالى إلا الضمير المنفصل بعد (لولا) دون الضمير المتصل. وقد استدّل المبرّد على ذلك بقوله تعالى: (لولا أنتُم لكُنَّا مُؤمِنِن) [6].

أما فيما يتعلق بالموضع الإعرابي للضمير المتصل بــ(لولا)، فقد ذهب الكوفيون إلى أن الضمير المتصل بــ (لولا) في محل رفع، وأيّدهم الأخفش من البصريين، وذهب البصريون إلى أن هذه الضمائر في محل جرّ بــ(لولا)، أي أن (لولا) حرف جرّ، ولماّ احتج الكوفيون على البصريين بأن حروف الجرّ يجب أن تكون متعلقةً،

---

1) النحاس:إعراب القرآن 390/1

2) الزجاجي: مجالس العلماء 294 ،ت، عبدالسلام هارون ،مطبعة حكومة الكويت ،1962.

3) محمود الصغير: القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي 140 ط1،دار الفكر ــ دمشق 1999.

4) المتنبي: ديوان المتنبي 237/2

5) الأنباري: الإنصاف المسألة السابعة والتسعون /687

6) سبأ (31)

أجاب البصريون: أن من حروف الجرّ ما لايتعلق، واستدلوا على عدم تعلق حروف الجرّ بقوله تعالى: (ما لكم من إلهٍ غيرُه) وتقدير ذلك مالكم إله غيره، وهذا وجه من قرأ (غيرُ) بالرفع، لأنه في محل رفع مبتدأ وإن كانت قد عملت الجرّ، لهذا كان (لولا) بمنزلة الباء في (بحسبك)، وبمنزلة (من) في: (هل من أحدٍ عندك) [1].

أما موقفنا من رأي المبرد فيمكن أن نجمله بما يلي:

1- أنه خالف إجماع النّحاة بصريين وكوفيين، ذكر المرادي: "وأنكر المبرّد استعمال (لولاي) وأخواته، وزعم أنه لايوجد في كلام من يُحتجُّ بكلامه، قال الشلوبين: اتفق أئمة البصريين والكوفيين، كالخليل وسيبوية والكسائي والفرّاء على رواية (لولاك) عن العرب، فإنكار المبردّ له هذيان" [2]

2- ورد ما يّجُبُّ رأيه من الشعر الفصيح الذي يحتج به ومنه قول الشاعر [3]:

وأنــــتَ امرئ لولايَ طِحتَ كما هــوى بأجرامِــهِ من قُلَّةِ النِّيقِ مُنْهَــوي

3- إن عدم وجود شاهد قرآني على الضمير المتصل بـــ (لولا) لايعني عدم جوازه؛ لأن النص القرآني نصٌّ محصور لايمكن له أن يفي بجميع التراكيب النحوية.

زيادة حروف الجر

لايختلف النحاة على أن حرفيّ الجرّ (الباء) و (من) يجوز أن يقعا زائدين، غير أنهم اختلفوا في جواز مجيء (اللام) و(الكاف) زائدين[4]، وقد وردت أدلّة قرآنية على مجيء الباء حرف جرّ زائد وكذلك (اللام).

1) الأنباري: الإنصاف 687 وما بعدها، والمرادي: الجني الداني /603

2) المرادي: الجني الداني /605

3) البـــيت لزيد بن الحكم ابن أبي العاص الثقفي/الأنباري الإنصاف/691 واستشهد به سيبوية لوم ينسبه إلى أنظر وانظر سيبويه 1/ وانظر تخريج الشاهد، المرادي: الجني الداني /603

4) السيوطي: الهمع 338/2 والمرادي: الجني الداني/36 و321 و105 و106 و107 و108 و109 و86

1- الباء

إذا وردت زائدة أفادت معنى التوكيد، قال السيوطي: "وتزاد توكيداً في مواضع ستة هي: الفاعل، والمفعول، والمبتدأ، والخبر، والحال، والتوكيد" [1]

والتوكيد يلازم الباء إذا كانت زائدة، وتكون زائدة لفظاً أي في الإعراب دون المعنى[2]؛ لأن التأكيد قد يتطلبه المعنى، والمعنى المؤكد يؤدي دلالة غير التي يؤديها المعنى غير المؤكد.

وقد وردت زائدة في كثير من الآيات القرآنية التي استدل بها الأنباري، ومنها قوله تعالى: (ألم يَعلَمْ بأن اللَّهَ يَرَى) [3] والتقدير: ألم يعلم أن الله يرى، و قوله تعالى: (اقرأْ باسمِ ربِّك الذي خَلَق) [4]، وقوله تعالى: (ولا تُلقوا بأيْدِيكم إلى التَّهلُكة) [5]، والتقدير: ولا تلقوا أيديكم.

ولعلّ ما نودُّ أن نوضّحه هنا، أن النحاة لم يختلفوا في زيادة الباء، إذن لماذا استدل الأنباري بزيادة الباء؟ في الحقيقة لقد استأنس بهذه الزيادة استئناساً، ليثبت أن اللام في قوله تعالى: (حَاشَا للهِ ماهذا بَشَرَاً) [6] هي زائدة، شأنها في ذلك شأن الباء التي أورد عليها مجموعة من الأدلة القرآنية ، فإذا كانت هذه اللام زائدة فإنها عندئذٍ تكون غير متعلقة، وبالتالي فإن (حاشا) التي سبقتها لسيت فعلاً حتى يتعلق به حرف الجرّ [7]. وهذا أسلوب استطرادي شائع في المسائل النحوية الخلافية وغير الخلافية.

---

1) السيوطي: الهمع 338/2
2) الغلاييني: جامع الدروس العربية 171/3
3) العلق (14)
4) العلق (1)
5) البقرة (195)
6) يوسف (31)
7) الأنباري: الإنصاف، المسألة السابعة والثلاثون /178 ومابعدها والمرادي: الجنى الداني/95 ومابعدها

2- اللام

اختلف النحاة في زيادة اللام فذهب بعضهم إلى أنها لاتكون زائدة، وذهب فريق آخر إلى أنها تكون زائدة شأنها في الزيادة شأن (الباء) و(من).

وزيادة اللام على ضربين: أن تكون الزيادة مُطَّردة وغير مطّردة.

1- **المطردة:** تكون مع المفعول به بشرطين:

الأول: أن يكون العامل متعدياً إلى واحدٍ.

والثاني: أن يكون هذا العامل قد أصبح ضعيفاً؛ لأنه تأخرّ عن المعمول، وعلى ذلك جاء قوله تعالى: (فعّالٌ لما يُريدُ) [1] ،فالفعل العامل في المفعول هو (يريد) متأخرّ ومتعد لواحد لذلك جاءت اللام التي مع معموله زائدة، فيكون التقدير: فعّالٌ ما يريد.

وكذلك قوله تعالى: (إِنْ كُنْتُم لِلرّؤيا تَعْبُرونَ) [2] فالعامل هو الفعل (تعبرون) متأخر عن معموله (الرؤيا) ومتعدٍ لواحدٍ فقط، فجاءت اللام زائدة، والتقدير: إن كنتم الرؤيا تعبرون، أي: تعبرون الرؤيا.

واستدل الأنباري[3] بدليل آخر من القرآن مشابه للدليلين السابقين من حيث إن العامل تعدى لواحدٍ، وجاء متأخراً عن المعمول، مما جعله هذا التأخير ضعيفاً؛ لذلك عُدّت هذه اللام التي مع المعمول المتقدم زائدة ومن ذلك قوله تعالى: (للذين هُمْ لِرَبّهِم يِرْهَبُونَ)[4].

فقد عُدت لام الجرّ الثانية زائدة، والتقدير : للذين هم ربَّهُم يرهبون .

2- **غير المطّرد:** وتكون الزيادة غير مطّردة دائماً الا ما ذكرناه في الحالات السابقة، وعليه من القرآن قوله تعالى: (رَدِفَ لكم)[5]

---

1) البروج (16)
2) يوسف 43
3) الأنباري: الإنصاف المسألة السابعة والثلاثون /178 وما بعدها
4) الأعراف (145)
5) النمل (72)

أيْ: رَدفكم، ومنه قول الشاعر[1]:

ومَلَكْـتَ ما بَيْنَ العراقِ ويثـربٍ   مُلكـاً أجـارَ لِمُسلـمٍ ومُعَاهَـدِ

أي أجار مسلماً.

واللام الجارّة وإن كانت في ذاتها مسألة خلافية أيضاً كان إيراد الأدلة القرآنية علي زيادتها عند الأنباري لإثبات مجيء حاشا حرف جرّ في قوله تعالى: (حَاشَا للهِ مَا هَذَا بشراً)[2]، والتقدير: حاشا اللهِ ماهذا بشراً؛ لأن (حاشا) عندهم حرف جرّ إذا حذف الحرف الزائد عُدّ ما بعدها ــ وهو لفظ الجلالة ــ مجروراً بها.

2.4 حذف حرف الجرّ

حذف حرف الجر على ضربين: حذفه مع زوال عمله، وحذفه مع بقاء عمله.

أ- أما حذفه وزوال عمله فهو ماسماه النحاة المنصوب على نزع الخافض، وأشار النحاة إلى ذلك في مسألة عمل ما الحجازية، هل الاسم المنصوب بعدها منصوب لأنه خبرها؟ أم هو منصوب بحذف حرف الجرّ؟ فقد ذهب الكوفيون إلى أن المنصوب بعد (ما) الحجازية إنما هو منصوبٌ بحذف حرف الجرّ، وذهب البصريون إلى أنه منصوب بـــ(ما) وليس بحذف حرف الجر [3].

والدليل القرآني على عمل (ما) الحجازية هو قوله تعالى: (ما هُنّ إمهاتِهم)[4]، وتقدير حرف الجرّ المحذوف ماهنّ (بأمهاتِهم). فهو اسم مجرور وعلامة جرّه الكسرة؛ لأنه جمع مؤنث سالم، فلما حذف حرف الجرّ أصبح منصوباً بسبب حذف حرف الجرّ، غير أن علامة النصب هنا تتطابق مع علامة الجرّ.

---

1) البيت لابن ميّادة انظر تخريجه في ، المرادي: الجني الداني:107والسيوطي: شرح شواهد المغني 580/2

2) يوسف 31

3) الأنباري: الإنصاف المسألة التاسعة عشرة /165، والعكبري: التبيين (324 –225

4) المجادلة (2)

وما استدل به البصريون على عمل (ما) في الخبر قوله تعالى: (ماهذا بشراً)[1] إذ يرى الكوفيون أن ناصب (بشراً) هو الجارّ المحذوف والتقدير: ماهذا ببشرٍ، فلما حذفت الباء أصبح ما بعدها منصوباً، وهذا ما يمكن أن نصنفه ضمن حروف الجرّ التي تحذف ويزول عملها، ولهذه الأدلة القرآنية مثيل من الشعر العربي ،ومنه قول جرير[2]:

تمـــرّون الديـــارَ ولـــم تَعُوْجُـــوْا　　　كلامُكــمُ علـــيَّ إذاً حَـــرامُ

وقول عمر ابن أبي ربيعة [3]:

غَضبـــتْ أن نظـــرتُ نحـــوَ نســـاءٍ　　　وليسَ يعرفْنَنـــا مـــرَرْنَ الطَرِيْقَـــا

على تقدير: تمرّون بالديار، ومررنَ بالطريقِ

ب- حذفه وبقاء وعمله.

يمكن أن نعُدّه من باب الإضمار؛ لأنه عند المتكلّم على نية الذكر، وقد اختلف النحويون في حذف حرف الجرّ مع بقاء عمله فذكر السيوطي أنه: (لايحذف الجارّ ويبقى عمله اختياراً، وإن وقع فضرورة) [4] واستشهد عليه بقول الفرزدق [5] :

إذا قيـــل : أيُّ النـــاسِ شـــرٌّ قبيلـــةٍ　　　أشـــارت كليـــبٍ بالأكـــفِّ الأصابـــعُ

أي: أشارت إلى كليبٍ.

ومن ذلك حديث النبيّ (صلى الله عليه وسلم): (صلاةُ الرجلِ في جماعةٍ تُضعّفُ على صلاتِهِ في بيتِهِ وسوقِهِ خمسٍ وعشرينَ ضعفاً) [6]، وتقديره: بخمسٍ وعشرين ضعفاً، وذكر أبو حيان أن (رُبّ) تحذف بعد الفاء والواو العاطفة كثيراً جداً، حتى قال:

---

1) يوسف (31)

2) جريـــر: ديوان جرير/613 شرح: إيليا الحاوي/ دار الكتاب اللبناني /ط1 بيروت 1982، وقد ورد في الديوان (أتَمضُون الرسومَ ولاتُحياّ)، وذلك لايؤثر في الشاهد.

3) عمـــر بـــن أبـــي ربيعة: ديوان عمر بن أبي ربيعة/451 تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد/ دار الاندلس/ بيروت/ لبنان د.ت.

4) السيوطي: الهمع /2/382-383

5) الفرزدق: ديوان الفرزدق /420/1 / دار صادر بيروت. د.ت

6) وقـــد ورد الحـــديث في شرح القاضي عياض لصحيح مسلم 617/2 بروايات متعددة، منها: (خمساً وعشرين) بالنـــصب، أو بالجر مع ذكر (الباء)؛ أي بخمسٍ وعشرين، ولم أجد فيها الجر بدون الباء، ت: يحيى إسماعيل، دار الوفاء، ط/1، مصر 1998م.

"لايحتاج إلى مثال، فإن دواوين العرب ملأى منه"[1]، كقول امرئ القيس[2]

فمثلِـــكِ حُبلـــى قـــد طَرَقـــتُ ومُرْضِـــعٍ   فألهيتُهـــا عـــن ذي تمائـــمَ مُحْـــوِلِ

وتقدير ذلك: فربّ مثلِكِ.

ومذهب البصريين يجيز هذا الإضمار، واستدلوا عليه بقوله تعالى: (واتّقوا اللهَ الذي تساءلونَ بهِ والأرحامِ) [3]، فقد فنّد البصريون رأي الكوفيين بالعطف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض؛ لأن (الأرحامِ) عندهم في أحد الآراء مجرورة بحرف جرّ محذوف مقدّر، وهو الباء غير الباء المذكورة، أي: تساءلون به وبالأرحامِ [4]، والباء الثانية على نية الذكر[5].

3.4 الإضافة

الإضافة في اللغة: الإسناد، وفي اصطلاح النحاة وعرفهم: نسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانيهما الجرّ أبداً [6]، وهي إسناد اسمٍ إلى غيره على تنزيل الثاني من الأول منزلة تنوينه أو مايقوم مقام تنوينه؛ ولهذا وجب تجريد المضاف من التنوين، كقولنا: (غلامُ زيدٍ) ومن النون نحو (غلاميّ زيدٍ) و(ضاربي عمروٍ) [7] والإضافة: نسبة اسمٍ إلى آخر على اعتبار وجود حرف جرّ، مثل: هذه فكرة زيدٍ، أي: لزيد، وقد تكون بمعنى (في) أو بمعنى(من) أو بمعنى (اللام) [8].

---

1) السيوطي: الهمع 383/2
2) امرؤ القيس : ديوان امرىء القيس /35 دار صادر بيروت 2000م
3) النساء (1)
4) الأنباري: الإنصاف المسألة الخامسة والستون /463 ومابعدها
5) الدمياطـــي، إتحـــاف فضلاء البشر 185، وأبو حيان، البحر المحيط 157/3، والزمخشري، الكشاف 241/1، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن 2/5.
6) الصبان: حاشية الصّبان 243/2 ونجيب البدي : معجم المصطلحات النحوية/136
7) انظر ابن هشام: شرح شذور الذهب /225
8) فاضل، السامرّائي: معاني النحو 113/3

أما الأدلّة القرآنية على قضايا الإضافة الخلافية فقد تنوعت بين الإضافة إلى غير المتمكن، والإضافة إلى الجملة، وإضافة الاسم إلى مايوافقه في المعنى، والفصل بين المضاف والمضاف إليه، وحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه.

الإضافة إلى غير المتمكن

اختلف النحاة في (غير)، فذهب الكوفيون إلى جواز بنائها في كلّ موضعٍ يمكن أن تستعمل فيه (إلاّ)، سواء أضيفت إلى متمكن أو غير متمكن، وذلك نحو قولهم: ما نفعني غير قيام زيدٍ، وما نفعني غير أن قام زيد ،وعند البصريين يجوز بناؤها إذا أضيفت إلى غير متمكن بخلاف إضافتها إلى متمكن [1].

واستدل الكوفيون بالشعر، ومنه قول الشاعر[2]

لم يمنع الشّرْبَ منهم غيرَ أن نَطَقَــتْ حمامةٌ في غصونٍ ذاتِ أوقــالِ

أما البصريون فقالوا: إنه لايجوز بناؤها إذا أضيفت إلى غير متمكن، ولايجوز بناؤها إلاّ إذا أضيفت إلى متمكن؛ ذلك لأن الإضافة إلى غير المتمكن بقوله تعالى: (وهم من فَزَعِ يومَئذٍ آمِنُوْنَ)[3] وهي قراءة عاصم برواية أبي بكر عنه، بغير تنوين لـــ (فزعِ) ونصب (يومَ) [4]، وهذا هو محل الشاهد.

وأورد البصريون دليلاً آخر من القرآن على الإضافة إلى غير المتمكن، والتي تجيز فيه البناء، وهو قوله تعالى: (من خِزْيِ يومَئذٍ) [5]، فجاء (يومَ) مبنيّاً مع أنه مضاف إلى (إذا)، وهو اسم غير متمكن.

---

1) الأنباري: الإنصاف /287–298 ، والعكبري: التبيين /416– 418

2) البــيت مخــتلف في نسبته فهو للشماخ بن ضرار أو رجل من كنانة أو أبي قيس الأسلت انظر تخريجه في/ العكبــري : التبيــين /418 ونسبه السيوطي إلى قيس بن الرفاعة من الأنصار :شرح شواهد المغني 458/1 ،تعليق محمد الشنقيطي ،مكتبة الحياة ،بيروت ،د.ت.

3) النمل (89)

4) ابــن مجاهــد: الــسبعة في القراءات /487 ، وقد ذكر مكن أن القراءة من غير تنوين وبالاضافة هي قراءة السبعة إلاّ الكوفيين

5) هود (66)

ومثل ذلك ماجاء في قوله تعالى: (إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ ما أَنَّكم تنطِقُون) [1] بنصب (مثلَ)، وهي قراءة ابن كثير، وأبي عمرو، وابن عامر، وحفص عن عاصم[2]، فقد أورد البصريون ثلاثة أدلّة قرآنية تجوّز في المضاف إلى غير المتمكن البناء .

يظهر من ذلك أن البصريين أكثرتساهلاً في هذه المسألة، لكن إذا ما عُدنا إلى أصل المسألة الخلافية نرى الكوفيين يجوّزون بناء (غير) في كل موضع يحسن فيه استبدالها بـــ (إلاّ)، والبصريون بهذه الأدلّة القرآنية يثبتون بناء الاسم إذا أضيف إلى غير المتمكن، ولا يأتون على ذكر (غير) مباشرة، إلا من حيث جواز بناء المضاف إلى غير المتمكن، مع أنه لا يحسن استبداله بـــ (إلاّ)، على أننا نشير إلى أنّ (غير) من أدوات الاستثناء و(إلا) من أدوات الاستثناء، في حين أن المضاف في أدلّة البصريين ليس له علاقة (بغير)، و(إلاّ) من حيث إنهما أداتا استثناء.

الإضافة إلى الجملة:

للمضاف إليه شكلان لفظيان : مفرد وجملة ، أما المفرد فقد يكون أسماً ظاهراً أو ضميراً متصلاً أو مصدراً مؤولاً كقول الحصين بن حمام: [3]

تأخـــرت أستبقـــي الحيـــاةَ فلـــم أجـــد   لنفســـي حيـــاةً مثـــلَ أن أتقدّمـــا

أما المضاف إليه الجملة فيكون بعد أسماء الزمان، وحيث ولدن، وريث، وإذ، وحين، ويومَ، وعشيّةَ ، وعلى ذلك جاء قول زهير[4]:

فشـــدَّ ولـــم يُنظـــر بيوتـــاً كثيـــرةً   لـــدى حيـــثُ أَلْقَـــتْ رَحْلَـــها أمُّ قشعَـــمِ

فجملة (ألفت رحلها أم قشعم) في محل جرّ مضاف إليه.

---

1) الذاريات (23)

2) ابن مجاهد: السبعة في القراءات /366 ومكيّ: الكشف /532/1

3) وهو للحصين بن حمام، عند ابن يعيش :شرح المفصل 153/4،عالم الكتب ،وبعده قوله :

فلسنا على الأعقابِ تَدمى كُلُوْمُنَا   ولكن} على أقدامِنا تقطُر الدَّمَا

ولم يذكره حنا حداد في معجمه ،ولكن ذكر البيت الثاني الذي أشرنا إليه (فلسنا ...)ص 618 ،ط1، دار العلوم الرياض ،1984

4) زهير بن أبي سُلمى :ديوان زهير بن أبي سُلمى /84 دارصادر.

وقد استدل النحاة على الإضافة إلى الجملة بالدليل القرآني، ومنه قوله تعالى: (هذا يومُ ينفعُ الصادقينَ صدِقُهُم) [1].

ويذكر صاحب الإنصاف أن الإضافة إلى الأفعال غير جائزة، وإنما جاز ذلك؛ لأن المقصود بالإضافة إلى مصدره، من حيث كان ذكر الفعل يقومُ مقام مصدره [2].

ومثل ذلك قوله تعالى: (اللَّه أعْلَمُ حيثُ يجعَلُ رسالَتَه)[3] فقد أضاف (حيثُ) إلى جملة (يجعَلُ رسالته).

إضافة الاسم إلى ما يوافقه في المعنى

ذهب الكوفيون إلى جواز إضافة الاسم إلى اسم آخر يوافقه في المعنى دون اللفظ، وذهب البصريون إلى أن إضافة الاسم إلى اسم آخر يوافقه في المعى لاتجوز، سواءٌ اختلفا في اللفظ أم لم يختلفا [4].

وحجة الكوفيين كثرة ذلك في كلام العرب وورود أدلّة قرآنية عليه، ومنها قوله تعالى: (إنّ هَذَا لَهُوَ حقُّ اليَقِيْنِ) [5].

واليقين في المعنى هو نعت للحقِّ؛ لأن الأصل فيه: الحقُّ اليقينُ، والنعت في المعنى هو المنعوت، لكن تحول النعت إلى مصافٍ إليه وهما بمعنىً واحدٍ.

واستدل الكوفيون أيضاً بقوله تعالى: (ولدارُ الآخرةِ خيرٌ)[6]، والآخرة نعت للدار في المعنى، والأصل: (وللدارُ الآخرةُ خيرٌ) وعلى هذا التقدير تكون (الآخرةُ) نعتاً للدار في المعنى.

---

1) المائدة (119)

2) الأنباري: الإنصاف /126 ومابعدها، وانظر حول هذه المسألة العكبري: التبيين /285-290

3) الأنعام (124)

4) الأنباري: الإنصاف /436

5) الحاقة (69)

6) يوسف (109)

ومن أدلتهم أيضاً قوله تعالى: (جنّاتٍ وحَبَّ الحصيدِ) [1]، والحَبُّ في المعنى هو الحصيد، وإن اختلفا في اللفظ، وقد أضاف الحبَّ إلى الحصيد.

ومن ذلك أيضاً ما جاء في قوله تعالى: (وما كنْتَ بِجانبِ الغربيِّ)[2]، والجانب في المعنى هو الغربيّ، والأول مضافٌ، والثاني مضاف إليه، وإن كان في الأصل نعت ومنعوت على تقدير: (وماكنتَ بالجانبِ الغربيِّ).

هذه أدلّة الكوفيين القرآنية على إضافة الاسم إلى ما يوافقه في المعنى وأضافوا إليها دليلاً من الشعر، وهو قول الراعي النُّميري[3]

وقــرَّبَ جانــبَ الغربــيِّ يــأدو   مَــدَبَّ السَّبيــلِ واجتنَــبَ الشِّغــارا

وقد وردت إضافة الاسم إلى مايوافقه في المعنى في القراءات القرآنية، كقراءة نافع وابن عامر وابن كثير وأبي عمرو لقوله تعالى: (فجزاءٌ مثلُ ما قَتَلَ) [4]، فقد قرؤوا (جزاءُ)

من غير تنوين، و(مثلِ) مجروراً بالإضافة إلى جزاء [5]، يقول أبو عليّ الفارسي: "والحجة لمن أضاف من غير تنوين أن المضاف إليه لايقع عليه المثل في المعنى" [6]، واستشهد بقول دريد بن الصّمّة: [7]

وقــاك اللهُ يــاابنــةَ آل عمــرٍو   مــن الأزواجِ أمثــالــي ونفســي

وقال مكيّ القسي: " وحجة من أضاف أن العرب تستعمل في إدارة الشيء مثيله:

---

1) ق(9)
2) القصص (44)
3) الأنباري: الإنصاف /437، وابن منظور: لسان العرب (د ب ب)، وهو عنده من غير نسبة
4) المائدة (95)
5) الفارسي: الحجة للقُراء السبعة /133/2، ومكي: الكشف /418/1
6) الفارسي: الحجة للقراء السبعة 133/2
7) دريد بن الصّمّة: ديوان دريد بن الصّمّة /82 ، تحقيق محمد خير البقاعي/ دار الكتب قتيبة/دمشق 1981

(إني أكرمُ مثلك) أي: أكرمُكَ، ويقول عزّ وجل: (فإنْ آمنُوا بمثلِ ماآمنتُم بِهِ)[1] أي: بما آمنتم لا بمثله؛ لأنهم إذا آمنوا بمثله لم يؤمنوا، فالمراد بالمثل الشيء بعينه" [2].

أما إضافة الاسم إلى ما يوافقه معنىً فهي غير جائزة عند البصريين؛ لأن الإضافة إنما يراد بها التعريف والتخصيص، والشيء لايتعرّف بنفسه، لأنه لو كان به تعريف، لكان مستغنياً عن الإضافة، وإن لم يكن فيه تعريف كان بإضافته إلى اسمه أبعد من التعريف، إذ يستحيل أن يصير شيئاً آخر بإضافة اسمه إلى اسمه، فوجب ألاّ يجوز كما لو كان لفظهما متفقاً [3]

يوافقهم القرطبي في توجيه هذه القراءة؛ لأن القراءة من غير تنوين وبالإضافة تقتضي أن يكون الجزاء غير المِثل.[4]

فإذا كان المضاف هو عين المضاف إليه، فلا يجوز ذلك عند البصرين، وعلى ذلك فإن القراءة المتفقة مع مذهبهم هي قراءة حمزة وعاصم والكسائي بتنوين (جزاءٌ) ورفع(مثلُ)، وحجة من قرأ على هذه الصورة أنه رفع (جزاءٌ) بالإبتداء، و(مثلُ) صفة.[5]

الفصل بين المضاف والمضاف إليه

وهي ظاهرة أسلوبية وردت في القرآن والشعر، ولكنها لما كانت ين الاسمين المتلازمين اختلف النحاة في تجويزها، وقبل الحديث عن خلاف النحاة نودّ أن نبيِّن أشكال هذا الفصل، ثم ندرج تحت كلّ قسم مواقف النحاة منه.

1- الفصل بالقسم:

فقد نقل عن الأعراب: (إنّ الشاة لتجترُّ فتسمع صوت – واللهِ ربِّها) وسمع عن العرب أيضاً :(هذا غلامُ – والله – زيدٍ ففُصل بين المضاف (صوت) والمضاف إليه (ربِّها)

---

1) البقرة (137)
2) مكي: الكشف /418/1
3) الأنباري: الإنصاف 436
4) القرطبي، محمد الأنصاف: الجامع لأحكام القرآن /46/6/ دار الكتاب العربي / القاهرة/1967
5) مكي: الكشف 418/1

بالقسم (والله) في القول الأول، وفُصل بين المضاف (غلامُ) والمضاف إليه (زيدٍ) بالقسم (واللهِ) .

ولربما تعجل المتكلّم فاستدرك أنه بحاجة للقسم فأقحمه لما أدركه وكان بين المضاف والمضاف إليه. وأيّد الكسائي هذا الفصل؛ لأنه سمعه عن العرب. [1]

2- الفصل بشبه الجملة أو الظرف:

وقد ورد على ذلك قول الرسول صلى الله عليه وسلم (هل أنتم تاركو- لي- صاحبي).[2]

فقد فصل بين المضاف (تاركو) بدليل حذف النون منه. والمضاف إليه (صاحبي) بشبه الجملة (لي).

واستشهد النحاة بقول الشمّاخ: [3]

رُبَّ ابنِ عمٍ لسُليمى مُشْمَعِلْ   طبّاخِ – ساعاتِ الكرى – زادِ الكسلْ

فقد فصل الشاعر بين المضاف (طبّاخِ)، والمضاف إليه (زادِ) بشبه الجملة الظرفية (ساعات الكري)، وفي هذا البيت يمكن التخلص من هذا التركيب – أعني تركيب الفصل بين المضاف والمضاف إليه ـ إذا نُصب (زادَ) على أنه مفعول به ويكون عندئذٍ (ساعاتِ) مضافاً إليه، وهو مضاف، و(الكرى) مضاف إليه، من باب توالي الإضافات.

3- الفصل بين المتضايفين بالأجنبي.

وقد عدّ النحاة ذلك قبيحاً؛ لأن الفاصل لاعلاقة له بالمضاف فهو ليس بعامله، بل قد يكون معمولاً لعام متقدّم كقول جرير[4]:

تسقي امتياحاً ندى – المسواكَ – رِيقتِهـا   كما تضمّنَ ماءَ المزنةِ الرّصَـفُ

---

1) السيوطي: الهمع 433/2
2) ولم أعثر على هذا الحديث في كتب الحديث.
3) البغدادي: خزانة الأدب الشاهد رقم (291) /233/4
4) جرير: ديوان جرير/472 شرح إيليا الحاوي/ دار الكتاب اللبناني ومكتبة المدرسة /ط1/ بيروت /1982

فقد فصل الشاعر بين المضاف (ندى) والمضاف إليه (ريقتِها) بـــ(مسواكَ) وهو مفعولٌ به لفعل متقدّم هو (تسقي).

4- الفصل بين المتضايفين بمعمول المضاف

واستدل النحويون عليها بالدليل القرآني وهو قراءة ابن عامر لقوله تعالى:(وكذلك زُيِّنَ لكثيرٍ من المشركينَ قَتْلُ أولادَهم شَركائِهم) [1].

فقد نصب (أولادَ) وجرّ (شركاءِ)[2] فعند الكوفيين يجوز أن يفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور، والبصريون لا يجيزون الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجارّ والمجرور[3].

وقراءة ابن عامر هذه تسند القاعدة الكوفية ؛ لأنه قرأ (أولادَهم) نصباً على أنه مفعول به للمصدر (قتلُ) ففصل بين المضاف والمضاف إليه بمعمول المضاف، والتقدير: قتلُ شركائِهم أوْلادَهُم .

وقد انقسم النحاة وعلماء القراءات إلى فريقين: منهم من أنكر هذه القراءة ومنهم من أجازها، فأبو عليّ الفارسي يقبحّ هذه القراءة لقلّة استعمال هذا النمط اللغوي على الرغم من إقرارة بأنها على الفصل بين المضاف والمضاف إليه[4]

ويوافقه ابن خالوية [5] في الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، وهو يقرر أيضاَ عدم جواز ذلك في القرآن الكريم، ولكنه جائز في الشعر، ومنه قول ذي الرّمة [6] :

كأنّ أصواتَ من إيغالهنّ بنـــا ... أواخرِ المَيْسِ أنقاضُ الفراريـــجِ

فقد فصل الشاعر في هذا البيت بين المضاف (أصوات) والمضاف إليه (أواخرِالميسِ)

---

1) الأنعام (137)

2) ابن مجاهد: كتاب السبعة في القراءات /270، والفارسي : الحجة للقراء السبعة 214/2 ، وابن زنجلة : حجة القراءات /173 ومكيّ : الكشف: 453/1 ، وابن الباذش : الإقناع /214/2

3) الأنباري: الإنصاف / 428

4) الفارسي: الحجة للقراء السبعة /214/2

5) ابن خالويه: الحجة في القراءات السبع /150-151

6) ذو الرّمّة: ديوان ذي الرُّمّة /76، وفيه رواية (أصوات) بل (أنقاض) كما عند ابن جني، الخصائص 404/2

وقدّر البغدادي البيت قبل الفصل بين المضاف والمضاف إليه : كأن أصواتَ أواخرِ الميس من إيغالِهنّ بنا أنقاضُ الفراريجِ [1]

ومن النحويين من يؤيد ماذهب إليه الكوفيون؛ لأنه يجيز قراءة ابن عامر، فقد أجاز ابن مالك الفصل بين المضاف والمضاف إليه في الشعر بالظرف والجارّ والمجرور بقوّة ، وإلاّ فبضعف [2]، ولكنه عاد يجيز الفصل بينهما بالنثر أيضاً[3] وهو بذلك يؤيد الكوفيين الذي أباحوا هذا الفصل مطلقاً شعراً ونثر.

ومنهم أيضاً ابن جنيّ، ويستشهد بشواهد الكوفيين ذاتها والتي تم الفصل فيها بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجارّ والمجرور، ويقول عن قول الشاعر[4]:

زجَّ القلوصَ أبي مزادة

" وفي هذا البيت عندي دليلٌ على قوّة إضافة المصدر إلى الفاعل عندهم، وأنه في نفوسهم أقوى من إضافته إلى المفعول، ألا تراه ارتكب هنا الضرورة مع تمكنه من ترك ارتكابها، لا لشيء غير الرغبة في إضافة المصدر إلى الفاعل دون المفعول" [5].

ويرى أن الشاعر كان يمكنه أن يقول: زجّ القلوصَ أبو مزادة، دون أن يكون لذلك أثر في الوزن أو القافية ، فالشاعر هنا غير مضطر وقد اختار تركيباً من اثنين جائزين في عرف الشعر.

وفي القرآن الكريم دليلٌ آخر على الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وإن لم ينل من العناية ما نال الدليل القرآني لقراءة حمزة (قتلُ أولادَهم شركائِهم)، وهو قوله

---

1) البغدادي: خزانة الأدب 119/2-120

2) ابن مالك: شرح التسهيل 177/3

3) ابن عقيل: شرح ابن عقيل 71/2-72

4) بلا نسبه عند الفراء معاني القرآن 358/1، 81/2 وابن جني، الخصائص 406/2، والبغدادي، خزانة الأدب 251/1، وذكر الفراء أن صواب الرواية هو: (زجَّ القلوصي أبو مزاده)

5) ابن جنّي: الخصائص 177/2

تعالى: (وما هم بضارّينَ بهِ من أحدٍ إلاّ بإذنِ اللهِ)[1] ، فقد قرأه الأعمش :(وما هم بضارّي) بحذف النون لأنه عنده مضاف إلى (أحدٍ)[2].

والمفارقة أن الزمخشري يختار هذه القراءة ، يقول : " وقرأ الأعمش (وما هم بضارّي بطرح النون والإضافة إلى (أحدٍ) والفصل بينهما بالظرف ، فإن قلت : كيف يضاف إلى (أحدٍ) وهو مجرور بـــ (من) ؟ قلت: جُعل الجارّ جزءاً من المجرور " [3]، في الوقت الذي يردّ فيه قراءة حمزة ، يقول: " ... والفصل بينهما بغير الظرف فشيء لو كان فيمكان الضرورات وهو اشعر لكان سمجاً مردوداً فكيف به في الكلام المنثور وكيف به في القرآن الكريم المعجز بحسن نظمه وجزالته ؟"[4]

ولعلّ هذا مادفع أبا حيان إلى الملاسنات الكلامية في ردّه على الزمخشري، يقول: " وأعجب لأعجميٍّ ضعيف في النحو يردّ على عربيّ صريح محضٍ قراءة متواترة في لسان العربي، وأعجب لسوء ظنّ هذا الرجل بالقرّاء الأئمة الذين تخيّرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله شرقاً وغرباً " [5]. وأقدّر أن موقف الزمخشري هذا إنما علّته أنه وجد من النحويين، من منع الفصل بين المتضايفين بغير الظرف والجارّ والمجرور، وتأسيساً عليه فقد خرجت قراءة حمزة على هذه القاعدة؛ فلم يقبلها في حين أن قراءة الأعمش لم تخرج على هذه القاعدة؛ لأن ما فصل بين المتضايقين في قراءة الأعمش هو الجار والمجرور وهو ما أجازه النحويون، وهذا مايفسّر قبوله لقراءة غير مشهورة ويرفض قراءة صحيحة مشهورة متواترة، وكان المنهج العلميُّ السديد يقتضي أن توسع القاعدة لتشمل القراءة الصحيحة، وأن تشمل أيضاً القراءة غير المشهورة؛ لأنها أيضاً هي الأخرى أولى بالأخذ بها من الشعر الذي لايعرف له قائل أو مختلف في روايته أو في نسبته.

---

1) البقرة (102)
2) أبو حيان البحر المحيط، 332/1، والزمخشري، الكشاف 1/ 186
3) الزمخشري: الكشّاف / 86/1
4) الزمخشري: الكشّاف /41/2-42
5) أبو حيّان: البحر المحيط /229/4-230

حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه

يحذف المضاف كثيراً في الكلام لوجود القرائن الدالة عليه، فكان العربيّ يقول: جئتك مغيبَ الشمس، وألقاك منصرفنا من المجلس، فقد حذف المضاف في هذين التركيبين وسدّ مسده المضاف إليه، والتقدير:جئتك وقت مغيب الشمسِ، وألقاك زمَنَ منصرفِنا من المجلس.

ونتيجة لحذف المضاف وإبقاء المضاف إليه ليسد مسده فإن حكم المضاف إليه الإعرابي يصير كحكم المضاف قبل حذفه؛ أي يأخذ حكمه الإعرابي إلاّ في العطف، فإنه يبقى مجروراً على حاله قبل حذف المضاف.

ومثال تغيّر حكم المضاف إليه ليصير كحكم المضاف قوله تعالى: (واسألِ القريةَ التي كنّا فيها) [1]، والتقدير: واسأل أهلَ القريةِ التي كنا فيها، فقد تغيّر إعراب المضاف إليه (القريةِ) بعد حذف المضاف (أهلَ) وأصبح (القريةَ) مفعولاً به منصوباً للفعل (اسأل) بدلاً من المفعول به المحذوف (أهلَ).

أما بقاء المضاف إليه مجروراً بالإضافة على الرغم من حذف المضاف فيكون في العطف، وجاء عليه قول الشاعر أبي دؤاد الإيادي [2]

أكُـلَّ امــرىءٍ تحسبيــن امــرأً   ونــارٍ تَوَقَـدُ بالليــلِ نــاراً

أي: وكلّ نارٍ، فحذف المضاف المفعول به المعطوف (كلَّ) وبقي المضاف إليه مجروراً على حاله (نارٍ)، على أنه يمكن نلا أن نوجّه بقاء المضاف إليه مجروراً ليس على الجرّ بالإضافة إليه بمضاف محذوف؛ وإنما لأنه معطوف على مضافٍ إليه مجرور قبل واو العطف وهو (امرىءٍ)؛ لأن الطريقين تؤديان إلى معنىً واحدٍ

أما علل حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه فهي:

---

1) يوسف (82)

2) اسمه جارية بن العجاج وهو من شواهد سيبوية 66/1 وابن عقيل : شرح ابن عقيل /67/2

1. التجوّز في الكلام والاتساع فيه، جاء في الكتاب [1] : " ومما جاء على استاع الكلام والاختصار قوله تعالى : (واسأل القريةَ التي كنّا فيها والعِيْرَ الّتي أقلبلْنا فِيها)([2]) وإنما يريد أهل القرية، فاختصر عمل الفعل في القرية كما كان عاملاً في الأهل لو كان هاهنا".

2. كما يحذف المضاف للإختصار ، جاء في الكتاب أيضاً: "ومنه قولهم هذه الظهر أو العصر أو المغرب ، إنما يريد صلاة هذا الوقت " [3].

3. الاستغناء بدلالة المضاف إليه المذكور على المضاف المحذوف كدلالة القرينة اللفظية، وذلك نحو قولك : (أبو محمدٍ وخالدٍ حاضران)، فالمعنى أبو محمدٍ وأبو خالد حاضران، بدليل حاضران بالتثنية إذ لو أراد غير ذلك لقال : حاضرٌ [4] .

وقد كان حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه مدعاةً للخلاف بين النحويين فقد اختلفوا في قوله تعالى: (لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ على التَّقوى من أوّلِ يومٍ أحقُّ أن تقومَ فيهِ) [5]، فالكوفيون يقولون: إن (أوّلِ) مجرورٌ بـــ(من) لأنها تأتي لابتداء الغاية الزمانية، والبصريون يقولون: إنه مجرور بالإضافة، والمضاف اليه محذوف، ويقدرونه: من تأسيس أوّلِ يومٍ؛ لأن حذف المضاف وإقامة المضاف إليه جائز، واستدلّوا عليه بقوله تعالى: (واسأل القريةَ التي كنّا فيها والعيرَ التي اقبلنا فيها)[6]، والتقدير: واسأل أهل القرية، غير أنه حُذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه.

---

1) ســـيبوية: الكتاب 212/1 ، وانظر أيضاً : الزركشي، بدر الدين : البرهان في علوم القرآن 146/3 ، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم المكتبة العصريّة / صيدا/ بيروت /د.ت

2) يوسف (82)

3) سيبوية: الكتاب / 1/ 215

4) السامرّائي: معاني النحو /139/3

5) التوبة (108)

6) يوسف (82)

واستدلوا أيضاً على حذف المضاف بقوله تعالى :(ولكنّ البرَّ مَن آمَنَ بالله)[1] وتقديره : ولكنّ البرَّ برُّ من آمن بالله، فحذف (برّ) وأقام (مَنْ) مقامه، وهو في الأصل مضاف إليه [2]

وما قيل في هذه الآيات من حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه يمكن أن يقال في قول زهير بن أبي سلمى [3]

لمِـن الدّيـارُ بقُنـَّةِ الحِجـْرِ أقويـنَ مـن حِجَـجٍ ومـن دهـرِ

أي: من زمنٍ بعيد، وقد اهتم البصريون بتوجيه قوله تعالى:(من أول يومٍ)، وقول زهير (من حِججٍ) علىحذف المضاف حتى يتخلصوا من امكانية مجيء(مِنْ) لابتداء الغاية الزمانية.

وثير البصريون مسألة حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في كل موقف يمكن أن تُثار فيه، ففي مسألة إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير صاحبه، ذهب الكوفيون إلى أن الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له نحو قولك (هندٌ زيدٌ ضاربته هي) لايجب إبرازه ، وذهب البصريون إلى أنه يجب إبرازه ... " [4] واحتَج الكوفيون على صِحة مذهبهم بقول الشاعر [5]:

يرى أرباقَهم مُتَقلِّديهـا كما صدىء الحديدُ على الكُماةِ

ولم يقل: (متقلديها هم).

فقد ردّ الأنباري رأي الكوفيين حين احتجو بهذا البيت؛ لأن التقدير فيه: ترى أصحاب أرباقِهم ، وقد حذف المضاف وأبقى على المضاف إليه، واستدل الانباري على

---

1) البقرة (177)

2) الأنباري: الإنصاف /370 ومابعدها

3) زهيـر بـن أبي سلمى : ديوان زهير /27 / دار صادر بيروت /د.ت ، وورد في الديوان (من شهر) ولا يؤثر ذلك على الشاهد النحوي

4) الأنباري: الإنصاف /57

5) البـيت بلا نسبة عند الأنباري، الإنصاف 59، وابن منظور، لسان العرب 73/8 (خضع)، والبغدادي، خزانة الأدب 291/5.

حذف المضاف بقوله تعالى (واسأل القرية)، والتقدير: واسأل أهل القرية، واستدل بدليل آخر من القرآن على حذف المضاف وهو قوله تعالى: (وأُشرِبوا في قُلوبِهِم العِجلَ)[1] أي حبَّ العِجلِ.

ونحن نؤيد ما ذهب إليه البصريون من حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، ولم أقع على رأي للكوفيين لايجيز ذلك أيضاً، ولكن الفريقين يختلفان في تقدير بعض الشواهد تحديداً، ولعلّ خلافهم في التقدير نابعٌ من مسائل اختلفوا فيها خارج نطاق الخلاف في حذف المضاف، كخلافهم في (مِن) أتأتي لابتداء الغاية الزمانية أم لا؟

أما حذف المضاف فعليه أدلّة أخرى غير التي استدل بها البصريون، ومنها قراءة حمزة وعاصم والكسائي لقوله تعالى: (لا تأكلُوا أموالَكُمْ بَيْنَكُمْ بالباطلِ إلاّ أنْ تَكونَ تِجارَةً عنْ تَراضٍ منْكُمْ)[2]، فقد قرأ الثلاثة (تجارةً) بالنصب، وقرا الباقون (تجارةٌ) بالرفع[3].

وقــد عدّ الفارسيُّ قراءة من قرأ بالنصب على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه[4]، ووافقه مكي بتقدير المضاف المحذوف، وهو (إلا أن تكون الأموالُ أموالَ تجارةٍ)[5]، فحذف المضاف ثم أقيم المضاف إليه مقامه؛ أي: (تجارةٌ)، وإعراب (تجارةً) خبــر كــان منصوب، والفتح علامة نصبه، وقد أعربت خبر كان في هذه القراءة؛ لأن المضاف المحذوف المقدر هو خبر كان، وحقه النصب[6].

---

1) البقرة (93)

2) النساء (29)

3) ابــن مجاهــد: كتاب السبعة في القراءات، 237، والفارسي: الحجة للقراء السبعة 78/2، وابن زنجلة: حجة القراءات 199، ومكي: الكشف 386/1، وابن الباذش: الإقناع 629/2

4) الفلرسي، الحجة للقراء السبعة 78/2

5) ومكي: الكشف 386/1

6) العكبري: التبيان في إعراب القرآن 351/1، والأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن 251/1

وقــد حــذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، وبقي مجروراً كأن المضاف مذكورٌ؛ لأنه في العطف، ومثاله قراءة حمزة لقوله تعالى: (قُلْ أُذُنّ خَيْرٍ لَكُمْ يُؤْمِنُ باللّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمؤْمنينَ ورحمةٌ للذينَ آمنوا منكُمْ)(1).

فقــد قــرأ حمزة (ورحمةٍ) بالجر، وقرأ باقي القراء السبعة (ورحمةٌ) بالرفع(2)، وجــة قــراءة حمزة عند ابن خالويه أنه عطف على (خيرٍ)، ومعنى الآية أن المنافقين قالوا: "إنّ نذكر محمداً من ورائه، فإذا بلغه إعتذارنا إليه فقبل لأنه أُذُنٌ، فقال الله تعالى: أذن خيــرٍ لا أذن شرٍ"(3)، ووافقه ابن زنجلة وقدر قراءة حمزة بالجر: (أذن خيرٍ وأذن رحمــةٍ للمؤمنــين)(4)، والعطف يفيد الاختصار، وما تمَّ اختصاره بواو العطف في هذا الموضــع هــو (أُذُن) الثانية، وهو مضاف أغنت واو العطف عن إعادة ذكره، كما أن الرحمة من الخير، والخير من الرحمة(5).

4.4 الجر على الجوار

وقــد يعطى الشيء حكم شيء آخر مجاور له، وهذا شائع في كلام العرب، وقد قالوا عنه: "مراعاة القرب مع فساد المعنى، وليس من علة له إلا الجوار"(6).

وقــد خــصه كثير من اللغويين بالدراسة، وأعطوه كثيراً من العناية والاهتمام؛ لورود كثير من الشواهد الشعرية والنثرية عليه، ومنها القراءات القرآنية.

وقــد اخــتلف الــنحاة فيه "فمنهم من قال: إنه من القليل الذي يقتصر فيه على الــسماع، ولا يقاس عليه لقلته، إلى قائل: إنه من الشذوذ الذي لا يصح، ومن قائل: إنه

---

1) التوبة (61)
2) ابــن مجاهد: كتاب السبعة في القراءات، 315، والفارسي: الحجة للقراء السبعة 329/2، وابن زنجلة: حجة القراءات 320، ومكي: الكشف 503/1
3) ابن خالويه: الحجة في القراءات السبع 176
4) ابن زنجلة: حجة القراءات 320
5) الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن 401/1
6) حنا حداد، الحمل على الجوار بين القبول والاعتراض 215، مجلة أبحاث اليرموك، مج1، ع2، 1992م

خاص بالشعر وضرورة من ضروراته، إلى قائل: إنه من الجائز الذي اضطرب العلماء في تخريجه"[1].

أمـــا الحمـــل علـــى الجـــوار بمجمله، فإنه يتنوع في الاعراب بين الرفع على الجوار، والنصب على الجوار، والجزم على الجوار، والجر على الجوار، وهو أشهرها جمـــيعاً، وهـــو محل اهتمامنا هاهنا، فقد اختلف الكوفيون والبصريون في بعض الآيات القرآنية فيه، غير أن اللافت للنظر أن الكوفيين استدلوا لمسألة الجزم على الجوار بأدلة يستشهد بها للجر على الجوار، أشرنا إلى ذلك حتى لا يُظنّ أن البصريين يرفضون مبدأ الجر على الجوار بشكل عام، فمنهم من صرح بقبوله وعدّه مقيساً، وسنبيّن القول فيه.
فقـــد ذكـــر الأنباري أن الكوفيين استدلوا للجر على الجوار بقوله تعالى: (لَمْ يَكُنِ الّذينَ كَفَـــرُوا مـــنْ أَهْـــلِ الكِتابِ والمُشْرِكينَ)[2]، فقد قال: (والمشركين) فجاء مجروراً على الجوار، وإن كان معطوفاً على (الذين كفروا) المرفوع؛ لأنه اسم كان، فلم يأتي مرفوعاً كالمعطـــوف علـــيه، بل جاء مجروراً؛ لأنه جاور المجرور (أهلِ الكتابِ) طبقاً للتوجيه الكوفي.

غيـــر أن البـــصريين يوجهـــون (المشركين) جراً بالعطف على المجرور (أهلِ الكـــتابِ) فجـــاء مجروراً؛ لأنه معطوف على المجرور، وليس لأنه مجاور المجرور، ويكون التقدير من أهل الكتاب والمشركين[3].

واســـتدلوا أيضاً بقوله تعالى: (وامْسَحُوا بِرُؤوسِكُمْ وأرْجُلِكُمْ ألى الكَعْبَيْنِ)[4]، فقد قـــرأ أبـــو عمـــرو وابن كثير (وأرجلِكُم) بالجر، وكان ينبغي أن يكون منصوباً،؛ لأنه معطـــوف علـــى منصوب، وهو قوله تعالى: (فاغسلوا وجوهَكم وأَيْديَكم)؛ لأنه لو كان معطوفاً على (بِرُؤوسِكُمْ) لبني عليه حكم شرعيٌّ، وهو مسح الأرجل لا غسلها [5].

1) حنا حداد، الحمل على الجوار بين القبول والاعتراض 215
2) البينة (1)
3) الأنباري: الإنصاف 206 وما بعدها
4) النساء (43)
5) الأنباري: الإنصاف 206 وما بعدها

واستشهد الكوفيون بالشعر على جواز الجر على المجاورة، ومنه قول زهير[1]:

لَعِبَ الرِّياحُ بِها وَغَيَّرَها   بعدي سَوافي المورِ والقَطْرِ

بجر (القَطْرِ) للمجاورة، مع أنه معطوف على (سوافي) المرفوع بالفاعلية.

وقد فند الأنباري أدلة الكوفيين، كما يلي:

أولاً: قوله تعالى: (لَمْ يَكُنِ الّذينَ كَفَرُوا منْ أَهْلِ الكِتابِ والمُشْركينَ)[2]، بأن (المشركين) معطوف على (أهلِ الكتابِ)، وليس على (الذين).

ثانياً: قوله تعالى: (وامْسَحُوا بِرُؤوسِكُمْ وأرْجُلِكُمْ ألى الكَعْبَيْنِ)[3]، فإن الأرجل معطوفة على الرؤوس، وإن المراد بالمسح هو الغسل، فقد روى الأنباري عن أبي زيد الأنصاري أنه قال: " المسح خفيف الغسل، وكان يقال: تمسّحتُ للصلاة؛ أي توضأت، والوضوء والغسل يرافقه المسح، وهو ملامسة الأيدي للأرجل" [4].

أما مواقف اللغويين من مسألة الجر على الجوار فقد أنقسمت بين مؤيد ومعارض وبين بين[5]:

أولا: المؤيدون:

ومنهم سيبويه، يقول:"ومما جرى نعتاً على غير وجه الكلام: هذا جحر ضبٍّ خربٍ، فالوجه الرفع، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم، وهو القياس؛ لأن (الخرب) نعت الجحر، والجحر رفع، ولكن بعض العرب يجره، وليس بنعت للضّبّ، ولكنه نعت للذي أضيف إليه الضّبّ، فجره لأنه نكرة كالضّبّ، ولأنه في موضع يقع فيه نعت الضّبّ، ولأنه صار هو والضّبّ بمنزلة اسم واحد"[6].

---

1) زهير: ديوانه ص27، دار صادر، بيروت (د.ت)

2) البينة (1)

3) النساء (43)

4) الأنباري: الإنصاف 206 وما بعدها

5) حنا حداد: الحمل على الجوار 331

6) سيبويه: الكتاب 436/1

ومـــنهم الـــزجاج، يقول[1]:"وباب المطابقة باب حسن جداً على ما حكى سيبويه: جحر ضبّ خربٍ، فتركوا الرفع في خربٍ وجروه حرصاً على المطابقةِ "، ووجه عليه قوله تعالى: (وامْسَحُوا بِرُؤوسِكُمْ وأرْجُلِكُمْ ألى الكَعْبَيْنِ)[2].

ثانياً: المنكرون له، ومنهم أبو جعفر النحاس، يقول:"الجوار لا يجوز في الكلام أن يقاس عليه، وإنما هو غلط، ونظيره الإقواء"[3].

ثالثاً: البينيّون، وهم على قسمين:

أ- من ينكره مرة ويقبل به مرة، ومنهم ابن جني[4]، فيخرج قولهم (هذا جحر ضبٍّ خـــربٍ) علـــى تقدير: هذا جحر ضبٍّ خربٍ جحره، فهو بهذا التقدير ينكر الجر على المجاورة، ثم يقرّ بها في موضع آخر، فيقول:" أن الشيء إذا جاور الشيء دخل في كثير من أحكامه لأجل المجاورة" مستدلاً بقول العرب (هذا جحر ضبٍّ خربٍ).

ب ــ ومـــن ينكـــره مـــرة ويقـــبله بشروط، ومنهم ابن هشام، يقول: "والحمل على المجاورة حمل على شاذ ينبغي صون القرآن عنه"[5]، إلا أنه يقول في موضع آخر: ويكـــون فـــي بابـــي الـــنعت والتوكـــيد، ويضعف أن يكون في باب عطف النسق، لقـــوله:"الـــثالث مـــن أنواع المجرورات ما جر لمجاورته المجرور، وذلك في باب النعت والتأكيد، وقيل: وباب عطف النسق"[6].

ولسنا هنا مستقصين لآراء النحاة في مسألة قبول أو رفض الجر على الجوار، وإنما مثلـــنا على مواقفهم تمثيلاً، حتى نستجلي الصورة؛ لنخرج من هذه الآراء بشواهدها

---

1) الزجاج: إعراب القرآن (المنسوب للزجاج) 381، ت: إبراهيم الأبياري، القاهرة، 1963م
2) النساء (43)
3) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 181/2-182
4) ابن جني: الخصائص 136/1 - 137
5) ابن هشام شرح شذور الذهب 332
6) ابن هشام شرح شذور الذهب 330

وأدلـــتها علـــى أن الجر على الجوار ليس من باب الخطأ أو الشاذ، وإنما هو لغة، والقرآن قد مثل لغات العرب، لذلك يمكن أن نقول: عن الجر على الجوار الوارد في القرآن الكريم في الأدلة التي طرقناها، وفي أدلة أخرى في مستويات لغوية أخرى، صرفية وصوتية؛ إنما جاء تمثيلاً لتلك اللغات.

الفصل الخامس

الأدلة القرآنية لقضايا التوابع

التوابع:

التوابع: جمع تابع، وهو المشارك ما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد غير الخبر[1]، أو هو لفظ متأخر دائماً يقيد في نوع إعرابه، بنوع الإعراب في لفظ معين متقدم عليه يسمى المتبوع، بحيث لا يختلف اللاحق عن السابق في ذلك النوع [2].

ويشمل مصطلح التوابع في عرف النحاة النعت والتوكيد والعطف والبدل، ومنهم من فصل تقسيم أبوابها فجعلها خمسة أو ستة، فمن جعلها خمسة أبواب جعل العطف في بابين البيان والنسق، ومن فصّل في التوكيد جعلها ستة أبواب[3].

واختلف النحاة في ترتيب التوابع، فقد رتبها الدينوري على النحو التالي: التوكيد والنعت وعطف البيان والبدل وعطف النسق، وعلّة هذا الترتيب أن التأكيد أقرب إلى نفس المؤكد، فاستحق التقدم على جميع التوابع، ثم النعت؛ لأنه راجع إلى حلية المنعوت أو حلية شيء من سببه، ثم عطف البيان؛ لأنه يجري مجرى النعت في الغالب، وقدم البدل على عطف النسق؛ لأنه يتبع بغير واسطة[4] .

وذكر ابن عصفور أنه إذا اجتمعت التوابع بدأت بالنعت، ثم بالتوكيد، ثم بالبدل، ثم بالعطف؛ وعلل تقدم النعت على التوكيد بأن الشيء لايؤكد إلاّ بعد معرفته واستقراره، وعنده أن سبب تقدم التوكيد على البدل، أنك لو قدّمت البدل لكنت من حيث أبدلت قد نويت بالأول الطرح من جهة المعنى، ومن حيث أكدت بعد ذلك يكون بمنزلة

---

1) يس الحمصي : حاشية يس على شرح الفاكهي لقطر الندى 214/2 شركة مكتبة مصطفى اليا الحلبي / ط2 / مصر 1390هـ -1971 م .

2) عباس حسن: النحو الوافي 434/3 ، دار المعارف / ط 3 / مصر 1966 .

3) المجاشعي: شرح عيون الإعراب /206 تحقيق حنا حداد / مكتبة المنار / الزرقاء 1985

4) الدينوري: ثمار الصناعة / 154 / تحقيق حنا حداد منشورات وزارة الثقافة ط1 / عمان /1994

المعتمد عليه الذي لم تَنوِ به طرحاً، وذلك تناقض، وعلّة تقديم البدل؛ أن المبدل مبين للأول؛ لأن البدل من كمال المبدل منه، والعطف ليس مبيناً للمبدل منه[1].

وأقّدر أن خلاف النحاة حول ترتيب أبواب التوابع أمر لا يفضي إلى فائدة سواءٌ أبقي هذا الخلاف أم تحصّل الاتفاق؛ ذلك لأن المتكلّم الذي ندرس أحوال كلامه قد لا يجمع بالأصل في التعبير الواحد أو الموقف اللغوي الواحد بين تابعين أو أكثر، وإنه وإن جمع بين تابعين أو أكثر من التوابع أقدّر أنه غير معنيٍّ تماماً بأن يقدّم العطف على البدل أو العكس، إلاّ بالقدر الذي يقتضيه الحال وهذا الترتيب إن وجد فهو متقلب بين حين وآخر من غير شك.

أما اهتمام بعض اللغويين بأمر هذا الترتيب فلعلهم يريدون به إظهار أهميّة باب من أبواب التوابع بالقياس إلى الأبواب الأخرى ليس إلاّ.

وحول هذه الأهمية أقول: إن أي باب من أبواب التوابع أو أي تعبير لغوي يشتمل على تابع معين مهمٌّ عند المتكلّم في الموقف الذي يتكلّم فيه في حينه، من هنا تتغيّر هذه الأهمية عند المتكلّم بين هذه الأبواب من حين لآخر.

وقد اختلف النحاة في بعض قضايا التوابع واستدلوا على آرائهم ببعض الأدلة القرآنية ومن هذه القضايا:

1.5 النعت:

عرّفه ابن عصفور بأنه: " عند النحويين عبارة عن اسم أو ماهو في تقدير اسم يتبع ما قبله لتخصيص نكرة، أو لإزالة اشتراك عارضٍ في معرفةٍ، أو مدحٍ، أو ذمٍّ, أو ترحّم، أو تأكيد، مما يدل على حليته أو نسبه أو فعله أو خاصّة من خواصّة "[2] أو هو "تابع مكمّل لمتبوعه لدلالته على معنىً فيه أو متعلق به" [3].

والقضايا التي اختلف النحاة فيها في باب النعت هي:

1) بن عصفور: شرح جمل الزجاجي 276/1 تحقيق صاحب أبو جناح / عالم الكتب / ط1 بيروت لبنان 1999.

2) ابن عصفوار شرح جمل الزجاجي 195/1

3) السيو طي: الهمع 117/3

أ- مطابقة النعت للمنعوت:

هنا لابد أن نشير إلى أن هذه المطابقة معنيّ بها النعت المفرد لا الجملة.

ويذكر النحاة أن النعت يطابق المنعوت في أربعة أشياء من عشرة أشياء كما يلي :

- العدد: إفراداً وتثنية وجمعاً
- والجنس: تذكيراً وتأنيثاً
- والتعريف والتنكير
- والإعراب: رفعاً ونصباً وجرّاً

غير أن هذه المطابقة لم تكن مطابقة مطلقةً، فقد يخالف النعت المنعوت أحياناً، وقد أشار النحاة إلى مواطن هذه المخالفة، غير أن ما يعنينا منها ما اختلف فيه النحاة واستدلوا عليه بالقرآن الكريم، ومنه اختلاف النحاة في المطابقة بين النعت والمنعوت في التعريف والتنكير، ويمكن تفصيل مواقف النحاة في هذه المسألة على النحو التالي[1]:

1- اشترط جمهور النحاة ألاّ يكون النعت أعرف من منعوته، فأما أن يكون مساوياً له، أو أقل منه نحو: (رأيت زيداً الفاضل).
2- وقال الفرّاء: يوصف الأعم بالأخص، نحو مررت بالرجل أخيك.
3- وذكر عن ابن خروف أنه: توصف كل معرفة بكل معرفة، كما توصف كل نكرة بكل نكرة من غير ملاحظة تخصيص ولا تعميم، وعنده أن ما ذهب إليه الجمهور دعوىً بلا دليل.
4- أجاز الكوفيون التخالف بين النعت والمنعوت في المدح والذّم، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: (ويلٌ لكلِّ هُمَزةٍ لُمَزة الذي جَمَعَ)[2]، فجعلوا (الذي) صفة لهمزة.

---

1) السيوطي: الهمع 117/3 -118 وانظر: ابن السرّاج: الأصول في النحو /2 / 31 -32

2) الهمزة (1 ، 2)

5- وأجاز الأخفش وصف النكرة بالمعرفة إذا خصصت قبل ذلك بالوصف، ودعّم رأيه بدليل من القرآن الكريم، وهو قوله تعالى: (فآخرانِ يقومانِ مقامَهُما من الذين استحقَّ عَليهِمُ الأولَيَان)[1]، وقال: (الأوليان) صفة (لآخران)؛ لأنه لماّ وصف تخصص.

6- وأجاز بعض النحاة وصف المعرفة بالنكرة مطلقاً، ومنه قوله الأحوص[2]:

لابن اللّعين الذي يُخْبا الدّخانُ له وللمغنّي رسولِ الزُّورِ قَوّادي

حيث جاء (قوّادِ) صفة للمغنّي.

7- وأجاز ابن الطراوة وصف المعرفة بالنكرة إذا كان الوصف خاصاً بالموصوف، لا يوصف به غيره، كقول النابغة[3]:

فبتٌّ كأنّي ساورتني ضئيلةٌ مِن الرُّقشِ في أنيابِها السُّمُّ ناقعاً

وعنده أن (ناقعُ) صفة للسم.

8- يكون وصف النكرة نكرة، والمعرفة معرفة،وبه قال ابن السرّاج [4].

ويمكن القول إن بعض الآراء التي سبقت أشارت إلى إمكانية وصف النكرة بالمعرفة، أو المعرفة بالنكرة، وإن بعض هذه الآراء قد أفادت من الأدلة القرآنية لتدعيم ما ذهبت إليه وهي: رأي الكوفة، ورأي الأخفش، وهذان الرأيان خرّجا تخالف النعت والمنعوت في التعريف والتنكير بالاعتماد على الدلالة فإذا أفادت المدح والذّم جاز التخالف، أو بالاعتماد على التركيب كما عند الأخفش؛ أي أن تكون النكرة مخصصة بالوصف، وجاءا بدليل واحدٍ من القرآن على كل مذهب، وهذان تخريجان لمثالين على ظاهرة، وأعني بها ظاهرة هنا أنها تكررت في القرآن وغيره فهي جائزة ولا داعي لخلق الأعذار لمجيئها وذكر التخريجات لأدلتها القرآنية.

---

1) المائدة (107)

2) الأحوص: ديوان الأحوص /112

3) النابغة الذبياني: ديوان النابغة /33

4) ابن السرّاج: الأصول في النحو 23/2

أما اقتصارها على المدح أو الذم من جهة أو على تخصيص النكرة بالوصف من جهة أخرى فلدليلين وردا في القرآن الكريم.

ولو جاء في القرآن دليلٌ ثالث مختلف لأوجدوا له تبريراً مختلفاً؛ لأنهم لا يريدون أن يعترفوا بجواز هذه الظاهره في اللغة ، من هنا كان الأسلم أن يقال : بجواز أن توصف المعرفة بالنكرة مطلقاً لمن أيدّ أن ماورد في هذه الشواهد الشعرية والأدلّة القرآنية هو نعت، خلافاً للسيوطي الذي ذهب إلى أن ما أعربه النحاة نعتاً في هذه الأدلة هو عنده بدل في كل شاهد ودليل[1].

أما وصف الأعم بالأخص كما قال الفرّاء، فإنه أيضاً أمرٌ غير محسوم؛ لأن تمييز الأعم من الأخص فيه خلاف.

فقد رتب ابن عصفور المعارف من الأكثر تعريفاً إلى الأقل تعريفاً ابتداءً بالضمرات ثم الأعلام ثم أسماء الإشارة ثم المعرّف بأل التعريف[2].

أما الفرّاء فقد جعل اسم الإشارة قبل العلم [3]، أما المبرّد فجعل المضاف إلى المعرفة قبل ما أضيف إليه في التعريف قياساً على المضاف إلى الضمير؛ لأنه قبله في التعريف[4]، وأن تحسم مسألة مبنيّة على مسألة غير محسومة أمرٌ غير ممكن؛ لذلك أقول: إن الرأي أن نقبل بتخالف النعت والمنعوت تعريفاً وتنكيراً إن قبلنا إعراب ما ورد في الأمثلة والشواهد نعوتاً، أو أن نرفض هذا التخالف من أساسه إن رأينا أن ماورد في الشواهد المذكورة بدلاً وليس نعتاً تمشياً مع ما ذكر السيوطي في رأيه الذي أوردناه.

---

1) السيوطي: الهمع 118/3
2) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 207/1
3) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 207/1
4) المبرّد المقتضب /282/4

ب ــ حذف الموصوف

من نظام اللغة العربية التركيبي إمكانية حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه في الوظيفة الإعرابيه، ولكثرة دوران هذا التركيب على لسان المتحدث عدّه بعض النحاة أصلاً وذكر الموصوف فرعاً عليه، أو إنه غير جائز أحياناً، ويكون ذلك إذا أصبحت الصفة أشهر من الموصوف، وقد تمثل هذا التركيب في القرآن الكريم ومنه قوله تعالى: (وأذّن في الناسِ بالحجِّ يأتوك رجالاً وعلى كلِّ ضامرٍ يأتين من كلّ فجٍّ عَميقٍ)[1]، أي على كلّ حصانٍ ضامر، فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه [2].

وقد أشار النحاة إلى جواز حذف الموصوف ولا سيّما إذا كانت الصفة مفردة، ومنهم من أشار إلى حذفه دون التفصيل في مواضع الحذف، قال سيبويه[3]: " وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول: ما منهم مات حتى رأيته في حال كذا وكذا و إنما يريد: ما منهم واحدٌ مات " وما ذكره سيبويه إنما هو على حذف الموصوف إذا كانت صفته جملة وهو قليل، لذلك قال: "سمعنا بعض الموثوق بهم ".

وقد اختلف النحاة في بعض الشواهد القرآنية، وكناّ قد درسنا بعض هذه الأدلة في بعض جوانبها في موضوع الإضافة، إلاّ أن منها وجهاً آخر يمكن أن يدرس في باب النعت.

فقد اختلف النحويون، فذهب الكوفيون إلى جواز إضافة الاسم إلى ما يوافقه في المعنى دون اللفظ، وذهب البصريون إلى أن ذلك لايجوز [4].

إن الأدلّة القرآنية الكوفية محمولة على حذف المنعوت وإقامة المضاف إليه مقامه، وسوف نحاول أن نتتبع أمر حذف الموصوف ومدى انطباقه مع هذه الأدلّة، وهذه الأدلّة هي:

---

1) الحج (27)

2) محمد الحلواني: النحو الميسّر /682/2

3) سيبويه: الكتاب 345/2

4) الأنباري: الإنصاف /436 المسألة الحادية والستون

1- قوله تعالى: (إن هذا لهو حقُّ اليقينِ)[1]

2- قوله تعالى: (ولدارُ الآخرةِ خيرٌ) [2]

3- قوله تعالى: (جنّاتٍ وحبَّ الحصيدِ)[3]

4- قوله تعالى: (وماكنتَ بجانِبِ الغربيِّ) [4]

وقد أوّل البصريون هذه الأدلّة كما يلي:

1- قوله تعالى: (إنَّ هذا لهو حقُّ اليقينِ) أوّلوه: حقُّ الأمر اليقيين، و(اليقين) نعت لـ (الأمر) المحذوف، واستدلوا على حذف المنعوت بقوله تعالى:(وذلك دين القيّمة)[5].

وللبصريين من يؤيدهم فيما ذهبوا إليه، ومن هؤلاء المبرّد، الذي استشهد بجواز حذف الموصوف بالقرآن والشعر [6]، ومن ذلك قوله تعالى: (وإن من أهلِ الكتابِ إلاّ ليؤمِنَنّ بهِ)[7]، والمعنى (وإن أحدٌ من أهل الكتاب)، واستشهد على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه بقول الشاعر ابن مقبل [8]:

وما الدهّرُ إلاّ تارتان فمنهما   أَموتُ وأُخرى أبتغي العَيْشَ أكدَحُ

يريد : وتارةً أخرى

وذكر عبد القاهر الجرجاني أن الصفة تقوم مقام الموصوف، قال :" وقد تقام الصفة مقام الموصوف، فتقول: مررت بهذا الطويل والمقصود : بهذا الرجل الطويل"[9] وقد استدل ابن يعيش بمجموعة من الأدلّة القرآنية على حذف الموصوف وإقامة الصفة

---

1) الواقعة (95)
2) يوسف (109)
3) ق (9)
4) القصص (44)
5) البينة (5)
6) المبرّد: المقتضب 2/137 -139 / تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة / عالم الكتب / بيروت
7) النساء (159)
8) حنّا حداد، معجم شواهد النحو الشعرية رقم (472) / دار العلوم / عمان /1984.
9) الجرجاني، عبد القاهر / كتاب المقتصد في شرح الإيضاح 2/ 923 / تحقيق كاظم بحر المرجان / منشورات وزارة الثقافة / بغداد

مقامها منها[1]: قوله تعالى:(وعندهم قاصراتُ الطرّفِ عينٌ)[2]، أي: حورٌ قاطرات الطرف، وقوله تعالى: (وإنّا منَّا الصالحون ومنّا دونَ ذلكَ)[3]، أي: قومٌ دون ذلك.

وقوله تعالى: (ومِنَ الَّذينَ قالوا إناّ نصارى أخذنا ميثاقَهُم) [4]أي : قومٌ أخذنا ميثاقهم.

غير أن ابن عصفور قد ذكر المواضع التي يجوز أن تقوم فيها الصفة مقام الموصوف ، قال:"وإن كانت الصفة اسماً لم تجز إقامتها مقام الموصوف إلاّ بشرط أن يقدّم الموصوف في الذكر، نحو: أعطني ماءً ولو بارداً، يريد: ولو ماءً بارداً، فحذف (ماءً) لدلالة المقدّم عليه أو تكون الصفة خاصة بجنس الموصوف ، نحو مررت بكاتب، يريد: برجل كاتب؛ لأن الكَتْبَ خاصٌ بجنس العقلاء، أو تكون الصفة قد استعملها العرب استعمال الأسماء، وحفظ ذلك عنها نحو: الأبطح والأبرق في صفة المكان، والأدهم يعنون: القيد، والأسود ، يعنون الحيّة ، والأخيل ، يعنون: الطائر"[5].

وعنده أن غير هذه المواضع إن حلّت الصفة محل الموصوف فإن ذلك غير جائز إلاّ في ضرورة الشعر، قال: "وما عدا ذلك لا يجوز فيه حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه إلاّ في ضرورة الشعر" [6].

وقد فسّر ابن هشام علّة حذف المنعوت في قوله تعالى: (أن اعمَلْ سابغاتٍ) [7] بقوله:"ويجوز بكثرة حذف المنعوت إن عُلِم " أي: دروعاً سابغات.

ويمكن القول أن حذف الموصوف وإحلال الصفة محلّه تكون برخصة أحد أمرين: الأول: القرينة اللفظية أو المعنوية، أي أن يتقدّم لها ذكرٌ أو يدل عليها السياق.

---

1) ابن يعيش : شرح المفصّل 3/58-62 / عالم الكتب / بيروت.
2) الصافّات (48).
3) الجن (11).
4) المائدة (14).
5) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 223/1.
6) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 223/1.
7) انظر ابن هشام: أوضح المسالك 3/318 – 326 / دار الفكر بيروت.

والثاني: أن تكون الصفة قد تطوّرت عن الموصوف في دلالتها حتى كاد الناس لا يأبهوا بحذف الموصوف مادامت صفته مذكورة، بل قد لا يخطر على بال الكثير منهم أنها صفة لموصوف محذوف لأن الصفة أخذت دلالة الموصوف، إذ ليس السامع بحاجة على الإطلاق لذكر المصوف في تقديرهم وإن أحدٌ من أهل الكتاب، من هنا يمكن أن نخلص إلى أنه متى شاع حذف الموصوف في تركيب كان الأولى ألاّ تكون حاجة لذكره ويكتفي بذكر الصفة فتحل محلّه في المعنى والاعراب.

2.5 التوكيد

وهو مصدر وكّد. والتأكيد مصدر أكّد لغتان وغرضه إزالة الشك من ذهن السامع[1]، وهو قسمان معنوي ولفظي، فالمعنوي التابع الرافع في توهم إضافة إلى المتبوع، أن يراد به الخصوص، ومجيئه في الغرض الأول (المعنوي) بلفظ النفس والعين، ويكونان مفردين مع المفرد، مجموعين مع غير المفرد جمع قلّة، مضافين إلى ضمير المؤكد، مطابقاً له في الافراد وغيره، وغالباً لا يؤكد بهما ضمير رفع متصل إلاّ بعد توكيده بضمير منفصل، ويفردان بجواز جرّهما بباء زائدة، ولا يؤكد مثنىً بغيرهما إلاّ بكلا وكلتا، ويمكن أن يؤكدا ما لا يصح في موضعه واحدٌ خلافاً للأخفش .[2]

واللفظي: إعادة اللفظ الأول بعينه سواءٌ أكان اسماً أو فعلاً أو حرفاً.[3] وقد جعله ابن عصفور قسمين : مفرداً وجملة [4]، أما المفرد فمثاله قوله تعالى: (دكّاً دكّاً) [5]، وقوله تعالى (صَفّاً صَفّاً) [6]، ومنه قول جميل بثينة: [7]

---

1) لسيوطي الهمع 136/3 ، وابن هشام : شرح قطر الندى /409
2) بن مالك : شرح التسهيل 289/3
3) ابن هشام : شرح قطر الندى وبل الصدى 409 – 410 تحقيق محيي الدين عبد الحميد / دار الفكر / ط 13 / 1969 م
4) ابن عصفور : شرح جمل الزجاجي 266/1
5) الفجر (21)
6) الفجر (21)
7) جميل ديوان جميل /190 وابن عصفور :شرح جمل الزجاجي 266/1

أبــوك أبــوك زيــدٌ غيــرَ شــكٍ   أحلّــك فــي المخــازي حيــث حــلاّ

ومنه أيضاً قول مسكين الدارمي [(1)]

أخــاك أخــاك إنّ مَــنْ لا أخــاً لــه   كســاعٍ إلــى الهَيْجَــا بِغَيْــرِ ســلاحِ

والتوكيد بشقيه اللفظي والمعنوي كان في بعض قواعده خلاف بين النحويين، استدل بعضهم لبناء هذه القواعد بالأدلّة القرآنية وسنورد في هذه الدراسة توظيفهم هذه الأدلّة في قسمّي التوكيد اللفظي والمعنوي:

أ- التوكيد اللفظي

ومنه ما يقع في الحرف، وقد اختلف فيه النحاة، فذكر عن الزمخشري أن الحرف، يمكن ان يؤكد إن لم يكن من حروف الجواب بإعادته وحده، نحو: إنّ إنّ زيداً منطلقٌ.

وقد ردّ ابن مالك مذهب الزمخشري؛ لأنه لم يسند إلى سماعٍ يعوّل عليه وقد عدّه من الضرورات واستدل على هذه الضرورات بقول الشاعر[(2)]:

إنّ إنّ الكريــمَ يحلُــمُ مالــم   يَرَيَــنْ مَــنْ أجــارَهُ قــد ضِيمــا

فإن إعادة حرف التوكيد (إن) بلفظه من الضرورات.

ومنه أيضاً قول مسلم بن معبد الوالبي [(3)]

فــلا واللّــهِ لا يُلفــى لمــا بــي   ولا لِلِــما بهــم أبــداً دواءُ

فأكد الشاعر اللام بإعادة لفظه من غير إعادة ما دخل عليه، وهذا عند النحاة مرفوضٌ، قال ابن السرّاج: " وأما الحروف فنحو قولك: في الدار زيدٌ قائمٌ فيها ، فتعيد (فيها) توكيداً، وفيك زيدٌ راغبٌ فيك، وقال الله عزّ وجلّ: (وأما الذين سُعِدُوا ففي الجنّةِ خالدين فيها) [(4)]، إلاّ أن الحرف إنما يكرر مع ما يتصل به لا سيّما إذا كان عاملاً ، وأما الجملُ

---

1) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 266/1 ، والبغدادي خزانة الأدب 1/ 465
2) ابن ملك: شرح التسهيل 303/3 والبيت فيه من غير نسبةٍ.
3) انظر تخريجه في، ابن مالك شرح التسهيل 304/3
4) هود (108)

فنحو قولك: قام عمروٌ قام عمروٌ، وزيدٌ منطلقٌ، وزيدٌ منطلقٌ .... وكل كلامٍ تريد تأكيده فلك أن تكرره بلفظه "[1].

وقد استدل ابن عصفور بالدليل القرآني ذاته الذي استدل به ابن السرّاج ، قال: إلاّ أنه لا يؤكد الحرف إلاّ بإعادة ما دخل عليه أو ضميره نحو قولك: مررت بزيدٍ بزيدٍ، أو مررت بزيدٍ به، قال الله تعالى: (وأما الذينَ سُعِدُوا ففي الجنّةِ خالدين فيها)، (ففيها) تأكيد لقوله: (في الجنّةِ)، ولا يجوز تأكيد الحرف من غير إعادة ما دخل عليه إلاّ في الضرورة " [2]

واستدل على هذه الضرورة بقول الشاعر الذي أثبتناه من قبل وهو:

فــلا واللـــه لا يُلفـــى لمـــا بـــي   ولا لِلمـــا بِهـــم أبـــداً دواءُ

فأدخل لام الجرّ عليها من غير إعادة المجرور [3].

وقال السيوطي:" الأجود مع الظاهر المجرور إذا أُكِّدَ إعادة الجارّ مع لفظه أو ضميره نحو مررت بزيد بزيدٍ، وبه، قال تعالى: (وأما الذين سُعِدوا ففي الجَنَّةِ خالدين فيها)" [4].

ولعل إعادة الجارّ مع حرف الجرّ المؤكِّد هو من مستلزمات حرف الجرّ نفسه؛ لأنه لا يمكن أن يذكر حرف الجرّ خالياً من مجرور يلحقه، سواءٌ أكان ذلك في التوكيد أو في غيره وأرى أن اقتصار النحاة على ضرورة إعادة المجرور مع حرف الجرّ المؤكد في باب التوكيد فقط فيه نظر؛لأنه يشوبه عدم الشمول.

ومن التوكيد اللفظي ما يقع في الاسم، وهو على قسمين:

الأول: أن يعاد الاسم بلفظه

والثاني: يُعاد الاسم بمعناه

---

1) ابـن السـرّاج: الأصول في النحو 2/ 19- 20 تحقيق عبد الحسين الفتلي مؤسسة الرسالة / ط 3 / بيروت 1996 م وقد ورد بواو العطف (زيدٌ منطلق وزيدٌ منطلق) ولعل هذه الواو وردت سهواً ولم ينتبه إليها المحقق.

2) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 1/266 – 267

3) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 1/267

4) السيوطي : الهمع / 3/ 146

قال ابن السرّاج: "اعلم: أنه يجيء على ضربين، ضربٌ يعاد فيه الاسم بلفظه، وضرب يعاد معناه، فأما ما يعاد بلفظه فنحو قولك: رأيت زيداً زيداً، ولقيت عمراً عمراً، وهذا زيدٌ زيدٌ، ومررت بزيدٍ زيدٍ، وهذا الضرب يصلح في الأفعال والحروف والجمل، وفي كلِّ كلام تريد تأكيده "[1].

أما ما يعاد بمعناه فسنذكره عند الحديث عند التوكيد المعنوي.

والاسم في اللغة العربية أنواع: منه الجامد ومنه المشتق ومنه الضمير ومنه الظاهر.

أما الضمير ففي توكيده خلاف [2]، فقد ذكر النحاة أن الضمير المرفوع المنفصل يؤكد كلَّ ضمير متصل مرفوعاً كان أو منصوباً أو مجروراً مع مطابقته له في التكلّم والإفراد والتذكير وأضدادها: نحو: قمت أنا، وأكرمتني أنا، ومررت بك أنت، وأكرمته هو، وجوّز بعض النحاة توكيد الضمير المنفصل باسم الإشارة، واستدل عليه بقوله تعالى: (ثمّ أنتُم هؤلاءِ تقتُلون أنفُسَكُم)[3] فاسم الإشارة هؤلاء توكيد للضمير المنفصل انتم واسم الإشارة لاشك أنه يخالف الضمير الذي أكده في اللفظ، ووافقه في المعنى، غير أنه ليس من ألفاظ التوكيد المعنوي المعروف، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن بعض اللغويين المعاصرين جعل أبواباً نحويّة أخرى صنّفها النحويون القدماء أبواباً منفصلة تماماً عن التوكيد، من باب التوكيد، يقول خليل عمايره عن التوكيد اللفظي:" وهذا هو الركن الرئيسي الأول في باب التوكيد، وهو المسمى بالتوكيد اللفظي، وأما الركن الثاني فيه فهو المسمى بالتوكيد المعنوي، بألفاظ معينة جاءت عن العرب: نفس وعين وكل ... إلخ.

ولا ريب أن نظرية العامل هي التي دفعت النحاة إلى حصر هذين البندين في باب التوكيد؛ لأن الثاني (التابع) يأخذ حركة الأول (المتبوع)، ولمّا كان اهتمام النحاة

---

1) ابن السراج : الاصول في النحو 2 / 19

2) السيوطي : الهمع 146/3

3) البقرة (85)

بدرجة رئيسةٍ بتبريد الحركة الإعرابية ، فقد أهملوا التوكيد اللغوي، وانصرفوا إلى ما كانت الحركة الإعرابية فيه الركن الرئيس ..." (1)

لذلك فهو يتناول التوكيد في إطار النظرة اللغوية وليس الإعرابية المبنية تأسيساً على نظرية العامل من هنا فقد تناول لغة (أكلوني البراغيث) وجعلها في باب التوكيد، يقول:" والذي نراه أنه هذه حقّاً لغة من لغات العرب شائعة كثيرة الشواهد مؤيّدة بما جاء في القرآن والحديث والشعر وأصلها:

أكل البراغيث إيّاي = ف + فا + مف

= جملة توليدية فعليّة (محايدة)

تحولت إلى: أكل البراغيث إيّاي لتوكيد الفاعل. ثم تحولت إلى: أكلوا البراغيث إياي. تحول الاسم الظاهر إلى ضمير، ثم تحوّلت إلى: أكلوني البراغيث، تقدّم الضمير المفعول ليلتصق بالفعل.

ولا يقف أمام هذه التحويلات عند النحاة إلاّ القاعدة القسرية التي تنص على أن الظاهر لا يؤكد المضمر " (2)

ومن الصعب أن نركن إلى هذا التحليل؛ لأن فيه تكلف في التأويل والتقدير، ولذا نعتقد أن الجملة العربية لاتصدر بهذا الشكل، وكما أنه لم يرد عن العرب أنماط لغوية من تلك التحولات التي ذكرها، ودليلنا أيضاً أن بعض اللغات السامية قد ورد فيها مثل هذا النمط، ولعل هذا النمط كان موجوداً في السامية الأم.

ب- التوكيد المعنوي

وله ألفاظ معلومة هي: (3) النفس والعين وكلّ وأجمع وجمعاء وأجمعون، ولكل واحدة من هذه الألفاظ شروط عملٍ، إلاّ أننا سوف نفصل القول فيما وقع فيه الخلاف بين النحويين.

---

1) خليل عمايره: أسلوب التوكيد اللغوي في منهج وصفي في التحليل اللغوي /48 / جامعة اليرموك/ د .ت

2) خليل عمايره: اسلوب التوكيد اللغوي/53 – 54

3) ابن هشام: شرح قطر الندى وبل الصدى/ 413 – 416

ومن ألفاظه التي اختلفوا فيها (كل)، واستدلوا على هذا الخلاف بالأدلة القرآنية، فقد اختلف النحاة في ضرورة إضافتها إذا كانت للتوكيد، فذهب الكوفيون والزمخشري إلى الاستغناء بنية الإضافة في (كل) عن التصريح بها [1]، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: (أنّا كلاًّ فيها) [2] أي كلّنا .

وذكر ابن مالك أن الفراء والزمخشري أجازا في قراءة من قرأ (إنّا كلاًّ فيها) بالنصب [3]على توكيد اسم (إنّ) .

وقد خرّج قراءة النصب بعض النحاة على أنها حالٌ، أو بدل من الضمير.

قال ابن مالك[4]:" والقول المرضي عندي أن (كلاًّ) في القراءة المذكورة منصوب على الحال من الضمير المرفوع المنوي في (فيها) و(فيها) هو العامل، وقد قُدِّمت في قراءة : (والسماواتُ مطوياتٍ بيمينهِ)[5] .

وذكر القرطبي ان الكسائي والفراء جعلا (كَلّاً) في قراءة ابن السميفع،توكيداً [6].
وذكر السيوطي[7]:أن الكوفيين جعلوها توكيداً، وحملها البصريون على الحال أو البدل.
وقال الزمخشري[8]:" فإن قلت هل يجوز أن يكون (كَلّاً) حالاً قد عمل (فيها) فيها؟ قلت: لا ؛ لأن الظرف لا يعمل في الحال متقدمة كما يعمل في الظرف متقدماً، تقول:كلُّ يومٍ لك ثوبٌ، ولا تقول قائماً في الدار زيدٌ" ورد أبو حيان[9] ما ذهب إليه الزمخشري

---

1) السيوطي : الهمع 3 / 138
2) غافر (48)
3) وهـذه قـراءة ابن السميفع وعيسى بن عمر، القرطبي:الجامع لأحكام القرآن 321/15، و أبو حيان: البحر المحيط 448/7 والزمخشري: الكشاف/3/ 430 مطبعة البابي الحلبي /1966
4) ابن مالك : شرح التسهيل 293/3
5) الزمر (67) وهي قراءة عيسى بن عمر، ابن خالوية مختصر في شواذ القرآن/131
6) القرطبي : الجامع لأحكام القرآن 321/5
7) السيوطي: الهمع 138/3
8) الزمخشري: الكشاف 171/4
9) أبو حيان: البحر المحيط 449/7

بقوله:" وهذا الذي منعه أجازه الأخفش إذا توسطت الحال، نحو، زيد قائماً في الدار، وزيد قائماً عندك.

3.5 البدل

وهو في اللغة العوض [1]، وبدل الشيْء وبديله: الخلف منه ، قال تعالى: (ألم تَرَ إلى الذّينَ بدّلوا نِعمةَ اللّه كُفْراً)[2]، وقال تعالى: (عسى ربُّنا أن يُبدِلَناَ خيراً مِنها)[3].

أما حدُّ البدل لدى النّحاة فتكاد كتب النّحو تتفق على عبارة واحدةٍ، هي: (التابع المقصود بالحكم بلا واسطة) [4] ومن حدّ النحاة للبدل تتضح له صفتان:

أ- أن الجملة تتجه في المعنى إليه؛ لأنه المقصود بالحكم، ومع أنه يشبه عطف البيان، إلاّ أن الفرق بينهما، أن معنى الجملة يتجه للاسم الأول في عطف البيان، أما المبدل منه فما هو إلاّ تمهيد للبدل، وهذا هو معنى قوله النحاة عنه: إنه مقصود بالحكم.

ب- أن البدل يكون بعد المبدل منه بغير واسطة، وهذا بخلاف العطف بالحروف.

وتختلف تقسيمات النحاة للبدل، فقد يكون على ثلاثة أقسام هي: البدل المطابق، وبدل البعض من الكل، وبدل الاشتمال، وقد أضاف إليها آخرون وبدل الغلط وبدل النسيان وبدل البداء [5].

ويدرس النحاة تحت باب البدل الجزيئات التالية بدل الظاهر من الظاهر، أو الظاهر من المضمر أو الفعل من الفعل...

---

1) الفيروز أبادي: القاموس المحيط / (بدل)، وابن هشام: شرح شذور الذهب 439

2) إبراهيم (2)

3) القلم (32)

4) الجرجانـــي: التعريفات /44 وابن هشام: شرح شذور الذهب /439 وأوضح المسالك 401/3، وابن عقيل: شرح ابن عقيل 208/2 والسيوطي: الهمع 147/3، بتحقيق أحمد شمس الدين

5) السيوطي: الهمع 147/3 -149، وابن عصفور شرح جمل الزجاجي 285/1 -288.

وقد اختلف النحاة في بعض موضوعات البدل واستدلوّا على آرائهم بالأدلة القرآنية لإثبات قواعدهم، ومن هذه الموضوعات:

أولاً: الضمير في بَدَلَيّ الاشتمال والبعض من الكل:

يشترط النحاة لصحة بدلي الاشتمال والبعض من الكل شرطين [1]:

أ – صحة الاستغناء بالمبدل منه ، وهذا يعني أن الكلام يجب ألاّ يختل لو حذف البدل، نحو: عجبت من زيدٍ علمهِ أو قراءَتِه، ونحو: أكلت الرغيفَ ثلثَهُ.

ب– عود الضمير على المبدل منه:

اشترط بعض النحاة لهذين البدلين اشتمالهما على ضمير يعود على المبدل منه، فإن لم يكن ملفوظاً فهو مقدّر، خلافاً لآخرين لم يشترطوا هذا لضمير.

وقد نسب السيوطي إلى ابن مالك موقفاً وسطاً بين هؤلاء فذكر أن اتصال الضمير في البدل يعود على المبدل منه أكثر من عدمه. [2]

واستدلّ مشترطو ذكر الضمير بأدلّة من القرآن الكريم منها قوله تعالى: (ثم عَمُوا وصَمّوا كثيرٌ منهم) [3] إذ ورد ضمير يعود على المبدل منه وهذا الضمير هو في (منهم) يعود على الضمير المتصل (واو الجماعة).

ومن هذه الأدلّة قوله تعالى: (ولله على الناس حِجُّ البيتِ مِنْ استَطَاعَ إليه سبيلاً) [4] أيُ،: (استطاع منهم) وهذا ضمير مقدّر ليس ملفوظاً.

واستدلوا بقوله تعالى: (قُتِل أَصحابُ الأخدودِ النّارِ ذاتِ الوَقودِ) [5]، والضمير في هذا الدليل ملحوظ تقديره: (النّارِ فيه).

وقد ذكر ابن مالك أنه يمكن الاستغناء عن الضمير بالألف واللام، قال: "ويختصان أيضاً بتضمنهما ضميراً عائداً على المبدل منه، نحو: ضربت زيداً رأسه،

1) السيوطي: الهمع 3/147–148
2) السيوطي: الهمع 3/148
3) المائدة: (71)
4) آل عمران (97)
5) البروج (4، 5)

وأعجبتني الجارية حُسنُها. وقد يستغنى عن لفظ الضمير بظهور معناة، نحو: (ولِلهِ على الناسِ حِجُّ البيتِ من استطاع إليه سبيلاً)، وقول الشاعر:[1]

لقد كان في حَولي ثواءٍ ثويتَه تُقضّى لُبانات ٌ ويسأَمُ سائمُ

ويجوز البدل بالألف واللام، كقولك: ضربوك ذات الرأسِ ومنه على أحد الوجهين قوله تعالى: (جناتِ عدنٍ مُفتَّحةٍ لهم الأبوابِ)[2]، ومنه قول الراجز [3]:

غمرت بالإحسان كلَّ الناسِ

ومن رَجاكَ آمِنٌ من ياسِ

ومن الاستغناء عن الضمير بالألف واللام قوله تعالى: (قُتِلَ أصحابُ الأخدود، النّارِ ذات الوقود) ".

ولم يقتصر موقف الاعتدال بين الفريقين على ابن مالك من حيث إنه يرد الضمير العائد على المبدل منه في بَدَلّي البعض من الكل والاشتمال، بل هو مذهب ابن عصفور، قال:" ويشترط في بدل البعض من الكل وبدل الاشتمال أن يكون في الثاني ضميرٌ يعود على المبدل منه، ولا يأتي دون ضميرٍ إلاّ قليلاً " [4].

واستدل على عدم ورود الضمير بذات الدليل الذي استدل به غيره على ورود الضمير، وهو قوله تعالى: (قُتِلَ أصحابُ الأخدودِ النارِ) ، فقال:" ولم يقل (ناره)، إلاّ أنه في الدليل القرآني الآخر يقدّر هذا الضمير، فعن قوله تعالى: (ولِلّهِ على الناسِ حِجُّ البيتِ من استطاعَ إليه سبيلاً)، قال: " فمِنْ بدّل من الناس، وحذف الضمير لفهم المعنى كأنه قال: من استطاع إليه سبيلاً منهم " [5] فقدر الضمير.

أما خلاف النحاة في هذه المسالة فنعزوه إلى أمر التأويل؛ لأنهم استعملوا الدليل القرآني نفسه، تارة على وجود ضمير مقدّر وتارة أخرى على عدم وجود ضمير مقدّر

---

1) الأعشى: ديوان الأعشى /77 وابن السراج: الأصول في النحو 48/2

2) ص (50)

3) مجهول القائل عند ابن مالك: شرح التسهيل /337/3

4) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 290/1

5) السابق: 290/1

والدليل هو هو، إذ الأمر عندهم منعقِدٌ على زاوية نظرهم للدليل القرآني، وهم أيضاً يطوّعون الدليل القرآني للقاعدة التي بنوها، مما يجعل الدليل القرآني في مثل هذا غير قادر على قول الكلمة الفصل في موضع الخلاف، لا لقصور منه؛ وإنما لتمسك النحاة بآرائهم وقواعدهم التي بنوها وتطويع الدليل القرآني ليكون في خدمتها.

وخلافاً لما يشيع في البدل من أن المبدل منه يكون مساويا أو أكثر من البدل، وهو ما يسميه النحاة بدل البعض من الكل، أقرَّ بعض النحاة خلافاً للجمهور عكسه، فأثبتوا بدل الكل من البعض [1].واستشهدوا على ذلك بالشعر، ومنه قول الشاعر عبيد الله بن قيس الرقيّات: [2]

رحم اللهُ أعظُماً دفنوها　　　بسجستانَ طَلْحَةَ الطَّلَحاتِ

ف(طلحةَ) بدلٌ من (أعظُماً) وهي بعضُه.

وقال امرؤ القيس[3] :

كأنّي غداةَ البين يومَ ترحّلوا　　　لدى سَمُراتِ الحيِّ ناقفُ حَنْظل

فالبدل: يومَ، والمبدل منه: غداة، واليومُ هو الكلّ، وغداة البين هو الجزء.

واستدل من أثبت هذا البدل من النحاة بالدليل القرآني وهو قوله تعالى: (يدخلون الجنّة ولا يُظلمون شيئاً جنّاتِ عَدْنٍ)[4]، فالجنّات متعددة، والجنّة بعض منها، وقد أعربت (جناتِ) بدلاً من الجنّةِ، وهو بدل كلّ من بعض، وفائدته، تقرير أنها جنّات كثيرة لا جنّة واحدة .[5]

---

1) السيوطي: الهمع 3/ 150.

2) عبيد الله الرقيات: ديوانه / 20، تحقيق وشرح محمد يوسف نحم دار بيروت للطباعة والنشر، 1986 م.

3) امرؤ القيس: ديوانه /30 دار صادر بيروت 2000 م

4) مريم (60، 61)

5) السيوطي: الهمع 150/3

وردّ ابن عصفور[1] ما ذهب إليه البغداديون والكوفيون بقوله: " وما ذهبوا إليه فاسدٌ ، بل لا يشترط عندنا، إلاّ أن يكون في البدل فائدة. والدليل على فساد ما ذهبوا إليه قول الشاعر[2]:

فلا وأبيك خيرٍ منك إني   ليؤذيني التَحَمْحُمُ والصهيلُ

فخيرٌ منك بدلٌ من أبيك، وليس من لفظ الأول ولا موصوفاً، ولا يتصوّر ان يكون نعتاً؛ لأنه نكرة والأب معرفة ".

ومنه قول الآخر [3] :

إنا وجدنا بني سلمى بمنزلةٍ   كساعد الضّبي لا طولٍ ولا قِصَرِ.

قال ابن عصفور [4]: " فلا طولٍ ولا قصرِ، نكرة وهما بدلان من ساعدِ الضّبي، ولم ينعتا ، ولا هما من لفظ الأول ولا يجوز أن يكونا نعتين ؛ لأن ساعد الضّبِّ معرفة ".

وما ذكره ابن عصفور في هذا القول لا ينطبق وما ذهب إليه البغداديون والكوفيون، ففي حين أنهم يشترطون النعت للمبدل منه أو مطابقة اللفظ بين البدل والمبدل منه ، أخذ يفسّر الشاهد بخلوّه من نعت للبدل، وليس للمبدل منه خلافاً لما جاء عندهم: أي اهتم بالبدل وليس بالمبدل منه كما الحال عندهم.

بدل النكرة من المعرفة:

وقد تبدل النكرة من المعرفة، وبهذا يختلف البدل عن الصفة وعن عطف البيان .

وقد اشترط لهذا البدل أهل الكوفه وبغداد أن يكون مخصصاً بالوصف ووافقهم السهيلي وابن أبي الربيع [5]، في هذا الشرط واستدلّوا على مجيء النكرة بدلاً من المعرفة

---

1) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 291/1 –292
2) البيت لشمير بن الحارث عند البغدادي: خزانة الأدب /362/2
3) البيت بلا نسبة عند ابن منظور: لسان العرب (جلل) والفارسي: الحجة 1 / 111
4) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 1/ 292
5) السيوطي: الهمع 151/3

المخصصة بالوصف بقوله تعالى: (يسألونك عن الشهرِ الحرامِ قتالٍ فيه) [1] إذ جاء المبدل منه (الشهرِ) معرفة مخصصة بالوصف (الحرامِ) ، وجاء البدل نكرة وهو (قتالٍ).

وذكر ابن مالك [2] أن الكوفيون اشترطوا شرطاً ثانياً لبدل النكرة من المعرفة وهو أن يتوافقا في اللفظ : قال " واشترط الكوفيين في إبدال النكرة من المعرفة اتحاد اللفظين، كما هو في، الناصية وناصيةٍ ". إشارة إلى قوله تعالى: (لنسفعاً بالناصيةِ . ناصيةٍ كاذبةٍ خاطئةٍ) [3] وقد نسب ابن عصفور [4] هذا الشرط إلى البغداديين قال: " واشترط أهل بغداد في بدل النكرة من غيرها أن تكون من لفظ الأول ، واستدلوا على ذلك بأنه لم يجئ

شيء من بدل النكرة إلاّ كذلك ، كقوله تعالى: (لنسفعاً بالناصيةِ. ناصيةٍ) "

4.5 العطـــــــف:

ومنه عطف النسق، وهو مصطلحٌ نحوي مكوّن من كلمتين (عطف و نسق)، والمقصود بالعطف: الرجوع إلى الشيء للنظر في شأنه، أما النسق: فيقصد به النظم، فإن الاسم العطوف ينظم مع المعطوف عليه في طريقة واحدة من حيث الإعراب والمعنى[5].

ويصف النحاة عطف النسق بقولهم: وهو التابع الذي يتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف [6].

وتسميته بالنسق فيها شيء من الوصف للفظ الذي يكون عليه المعطوف، وذلك بالمشاركة في الإعراب إضافة إلى المشاركة في المعنى، ولعل الاشتراك بين المعطوف

---

1) البقرة (217)
2) ابن مالك : شرح التسهيل 3/ 331
3) العلق (15 – 16)
4) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي /291/1
5) محمد اللبدي: معجم المطلحات النحوية والمعرفية /224
6) بـــن عقـــيل: شرح ابن عقيل 2 / 190، وابن هشام: شرح شذور الذهب /445 وأوضح المسالك /1 / 470 وابن مالك: شرح التسهيل ، 2/ 343، والانباري: أسرار العربية / 159

والمعطوف عليه، هو الذي دفع سيبويه إلى تسمية باب عطف النسق بـ(باب الشركة)[1].

يقول: "وذلك قولك مررت برجلٍ وحمارٍ قبلُ، فالواو أشركت بينهما في الباء"[2].

ولما كان باب العطف واسعاً وقضاياه متشعّبة فقد اقتصرت في هذه الدراسة على المواضع التي استعمل فيها النحاة الأدلّة القرآنية فيما اختلفوا فيه من قواعد، وقد وقعت منها على القضايا التالية:

- معاني حروف العطف، وهي: الواو، وأو، وبل، ولكن.
- العطف على الضمير المرفوع.
- العطف على اسم إن بالرفع قبل مجيء الخير.
- العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض.
- العطف على الجوار.

معاني حروف العطف

وفي أكثر الآراء أنها تسعة أحرف: الواو، والفاء ، وثم، وأو، ولا، وبل، ولكن، وأم، وحتى[3]، وقد وقع الخلاف واستعمل الدليل القرآني في:

الـــــواو

ويعد النحاة الواو أصل حروف العطف، لأن الواو تدلّ فقط على اشتراك ما قبلها فيما بعدها في الحكم، أما غير الواو من حروف العطف فيدل على الزيادة بالإضافة إلى كونه يفيد الاشتراك، قال الأنباري:" فإن قيل: فلم كان أصل حروف العطف الواو ؟ قيل: لأن الواو لا تدل على أكثر من الاشتراك فقط ، وأما غيرها من

---

1) سيبويه : الكتاب 421/1 و 437

2) سيبويه: الكتاب 1 / 437

3) ابـــن عقـــيل: شرح ابن عقيل 2/ 190-191 ، وابن هشام : شرح شذور الذهب /445 ، والأنباري : أسرار العربية /159

الحروف فيدل على الاشتراك، وعلى معنىً زائد " [1] وقال ابن هشام:" عطف النسق وهو بالواو لمطلق الجمع" [2].

وقد اختلف النحويون في الواو ، فذهب البصريون إلى أن الواو تكون لمطلق الجمع دون أن يكون الترتيب ملزماً لما قبلها وما بعدها في انطباق الحكم عليه أو لا، ففي قولك: (جاء زيدٌ وعمروٌ)، دلّ ذلك على اجتماعهما في نسبة المجيء إليهما، واحتمل كون عمرو جاء بعد زيد أو العكس أو جاء مصاحباً له، ما لم تبين القرينة خلاف ذلك كقولك: (جاء زيدٌ وعمروٌ بعده أو قبله أو معه).

ومذهب الكوفيين للترتيب، وقد ردّ البصريون مذهب الكوفيين بالدليل القرآني[3]، وهو قوله تعالى: (إنْ هي إلاّ حياتُنا الدنيا نموتُ ونَحْيَا) [4]،فعطف الفعل (نحيا) على الفعل (نموت)، ومعلومٌ أن الأول هو ما يحدث ثانياً، أي: الموت يكون بعد الحياة.

وبالإجمال فقد تباينت آراء النحاة في كون الواو تفيد الترتيب أم هي لمطلق الجمع، ويمكن أن نجمل مواقفهم في ثلاثة:

1- القائلون بأنها لمطلق الجمع، ومنهم سيبويه وهو ينكر أن يكون الواو يفيد الترتيب، يقول: "... وليس في هذا دليل على أنه بدأ بشيء قبل شيء، ولا بشيء مع شيء، لأنه يجوز أن تقول: مررت بزيد وعمروٍ والمبدوء به في المرور عمرو، ويجوز أن يكون زيداً، ويجوز أن يكون المرور وقع عليهما في حالة واحدة"[5] .

ثم قال :" فالواو تجمع هذه الأشياء على هذه المعاني. فإذا سمعت المتكلّم يتكلّم بهذا أجبته على أيها شئت؛ لأنها قد جمعت هذه الأشياء. وقد تقول: مررت بزيد وعمرو، على أنك مررت بهما مرورين، وليس في ذلك دليلٌ على المرور المبدوء به،

---

1) ابن الأنباري: أسرار العربية / 159
2) ابن هشام: شرح شذور الذهب / 445
3) ابن عقيل: شرح ابن عقيل 191/2- 192
4) المؤمنون (37)
5) سيبوية: الكتاب 438/1

كأنه يقول: ومررت أيضاً بعمرو. فنفي هذا: ما مررت بزيدٍ وما مررت بعمرو."[1] وقد ذكر المرادي أن جمهور النحاة على ما عليه سيبوية قال:" ومذهب جمهور النحويين أنها للجمع المطلق. فإذا قلت: قام زيدٌ وعمرو، احتمل ثلاثة أوجه: الأول أن يكون قاما معاً في وقت واحد. والثاني أن يكون المتقدّم قام أولاً. والثالث أن يكون المتأخر قام أولاً" [2].

ومنهم الزجاجي قال:" الواو تكون عطفاً ولا دليل فيها على أن الأول قبل الثاني[3] .

2- القائلون بأنها للترتيب [4]

ومنهم قطرب وثعلب، وأبو عمر الزاهد (غلام ثعلب)، والربعي[5] والفرّاء في رواية عنه [6]" قالوا: لأن الترتيب في اللفظ يستدعي سبباً ، والترتيب في الوجود صالحٌ له ، فوجب الحمل عليه " [7]

وقد رُدّ هذا الرأي بقول الأنباري [8] :" فإن قيل: فما الدليل على أن الواو تقتضي الجمع دون الترتيب ؟ قيل: الدليل على ذلك قوله تعالى: (وادخُلوا البابَ سُجَّداً وقولوا حِطّةٌ) [9] وقال في موضع آخر: (وقُولوا حِطّةٌ وادخُلوا البابَ سُجّداً) [10] ولو كانت الواو تقتضي الترتيب لما جاز أن يتقدّم في إحدى الآيتين ما يتأخر في الأخرى "

---

1) سيبوية : الكتاب 438/1
2) المرادي : الجني الداني / 158 الزجاجي : حروف المعاني /36
3) الزجاجي : حروف المعاني /36
4) الزجاجي : حروف المعاني /36
5) المرادي : الجني الداين 158 – 159 والسيوطي : الهمع 3 / 156
6) ابن مالك شرح التسهيل 3 / 349 – 350
7) السيوطي : الهمع /156/3
8) الأنباري : أسرار العربية / 159
9) البقرة (58)
10) الأعراف (161)

3- البينيون:

ومنهم ابن مالك وهشام بن معاوية المعروف بالضرير والدّينوري، حيث ذهبوا إلى أن للواو معنيين: معنى اجتماع، فلا تبالي بأيهما بدأت، كقولك: اختصم زيدٌ وعمرو، ورأيت زيداً وعمراً، إذا اتحد زمان رؤيتهما، ومعنى اقتران: بأن يختلف الزمان، فالمتقدّم في الزمان يتقدم في اللفظ، ولا يجوز أن يتقدّم المتأخر.[1]

وقد أورد ابن مالك [2] في التسهيل أنه يجوز في الواو أن تكون للترتيب بكثرة وللتقدّم بقلة وللمعيّة برجحان قال: "وتنفرد الواو بكون متعبها في الحكم محتملاً للمعيّة برجحان، وللتأخر بكثرة، وللتقدّم بقلّة "

ومنهم ابن كيسان[3] وعنده أن أغلب أحوالها أنها للجمع ما لم توجد قرينة تلزم غير ذلك، قال "لما احتملت هذه الوجوه، ولم يكن فيها أكثر من جمع الأشياء، كان أغلب أحوالها أن يكون الكلام على الجمع في كل حال، حتى يكون في الكلام ما يدل على التفرّق"

أما ما يدل على التفريق-وهو القرينة – فقد فسّره ابن مالك [4] قال:" والمعطوف بالواو إذا عُرّي من القرائن احتمل المعيّة احتمالاً راجحاً، والتأخر احتمالاً متوسطاً، والتقدّم احتمالاً قليلاً، ولذلك يحسن أن يقال: قام زيدٌ وعمروٌ معه، وقام زيدٌ وعمروٌ بعده، وقام زيدٌ وعمروٌ قبله، فتؤخر عمراً في اللفظ وهو متقدّم في المعنى".

ولم تكن هذه القضية الخلافية الوحيدة في واو العطف وإنما اختلف النحاة أيضاً بالواو الملازمة ربَّ، إذ ذهب الكوفيون وأبو العباس المبرّد من البصريين إلى أن هذه الواو هي التي تجر النكرة بالإضافة. وذهب البصريون إلى أن هذه الواو عاطفة، والتي تعمل الجرّ في النكرة بعدها هي، (رب) [5].

---

1) المرادي: الجني الداني/159
2) ابن مالك: شرح التسهيل 3/ 347
3) المرادي: الجني الداني/160
4) ابن مالك: شرح التسهيل 348/3
5) الأنباري: الإنصاف/376

وهي عند الكوفيين ليس عاطفة لأنها تكون في بداية الكلام، ولا يكون حرف العطف في بداية الكلام، وقد جاءت في بداية الكلام.

بقول الشاعر[1]

وبلـــدةٍ ليـــس بهـــا أنيـــس إلاّ اليعافيـــرُ وإلاّ العيـــسُ

وهي عند البصريين عاطفة، والعاطفة لا تعمل لعدم اختصاصها، فوجب أن يكون العامل (ربّ) المقدّرة، والذي يدل على أنها العاطفة جواز اجتماعها مع (ربّ)، نحو: (وربّ بلدٍ)، والعوض والمعوض لا يجتمعان.

وقد قاسها البصريون على الواو التي مع تاء القسم ، نحو قوله تعالى: (وتاللهِ لأكيدَنَّ أَصنْامَكم)[2] وهذه الواو هي واو عطف وليست واو قسم، فوجب أن تكون تلك قياساً على هذه واو عطف، وذكر المرادي: أن هذه الواو يجب أن تحمل على الابتداء[3].

ومما اختلف فيه النحاة واستدلوا عليه بالقرآن زيادة واو العطف، فقد ذهب الكوفيون إلى أنها يمكن أن تقع زائدة وشايعهم من البصريين أبو الحسن الأخفش وأبو العباس المبرّد وأبو القاسم بن برهان، ولم يجز جمهور البصريين مجيء واو العطف زائدة [4].

وقد استدل الكوفيون بما ورد كثيراً في القرآن الكريم على زيادة واو العطف، ومن هذه الأدلّة:

1- قوله تعالى: (حتى إذا جاؤوها وفتّحَتْ أبوابُها) [5]، فالواو في هذا الدليل زائدة؛ لأنه يمكن حذفها، والتقدير: حتى إذا جاؤوها فتّحَتْ أبوابُها، ومجيء مثليه في القرآن الكريم، وهو قوله تعالى: (حتى إذا جاؤوها فتحت أبوابُها) [6] بدون الواو.

---

1) وهو جران العود، انظر تخريجه عند حنا حداد: معجم شواهد النحو الشعرية 729

2) الأنبياء (57)

3) المرادي: الجني الداني /164

4) الأنباري: الإنصاف /456 وما بعدها، والرماني: معاني الحروف ص 59 وما بعدها

5) الزمر (73)

6) الزمر (71)

2- قوله تعالى: (حتّى إذا فُتِحَتْ يأجوجُ ومأجوجُ وهُمْ من كلّ حَدَبٍ يَنْسِلونَ. واقتربَ الوعدُ الحقُّ)[1]، فقد جاءت الواو زائدة في (واقترب)؛ لأنه جواب لقوله تعالى: (حتى إذا فتحت).

3- قوله تعالى: (إذا السماءُ انشقَّتْ. وأَذِنَتْ لِربِّها وحُقَّتْ. وإذا الأرضُ مُدَّتْ. وألقَتْ ما فيها وتخلت. وأذِنَتْ لِربِّها وحُقّتْ) [2].

وقد وردت واو العطف زائدة في الشعر أيضاً، ومما استدل به الكوفيون على ذلك قول امرىء القيس [3]:

فلمّا أجزْنا ساحةَ الحيِّ وانتحى بِناَ بطنُ حِقفٍ ذي قفافٍ عقنقلِ

والواو في قول الشاعر: (وانتحى)، يمكن الاستغناء عنها وحذفها؛ لأنه جواب (لمّا). وقد أنكر البصريون صحة الاستدلال بالأدلّة القرآنية والشعرية الكوفية وذلك على النحو التالي:

1- قوله تعالى: (حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها)، الواو موضوع الخلاف عاطفة وليست زائدة، وجواب (إذا) ليس ما بعده هذه الواو، وإنما هو محذوف، تقديره: حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها فازوا ونعموا.

2- قوله تعالى: (حتّى إذا فُتحت يأجوجُ ومأجوجُ وهم من كلِّ حَدَبٍ ينسِلون واقتَرَبَ)، الواو في (واقترب) عاطفة أيضاً وليست زائدة، وجواب الشرط محذوف، تقديره حتى إذا فتحت يأجوجُ ومأجوجُ وهم من كلِّ حدب ينسلون قالوا ياويلنا، وقيل: جواب الشرط: فإذا هي شاخصةٌ.

3- قوله تعالى: (إذا السماء انشقّت، وأذِنت لربِّها وحُقَّت، وإذا الأرض مُدتْ وألقيَتْ ما فيها وتخَلَّتْ. وأذِنت لربِّها وحُقّت) الواو في (وأذنت) عاطفة، وهي عند البصريين

---

1) الأنبياء (96،97)

2) الانشقاق (1، 2 ، 3، 4، 5) .

3) امرؤ القيس : ديوانه / 41 – دار صادر . وقد ورد برواية أخرى هي

فلما أجزنا ساحةَ الحيِّ وانتحى بِنا بطنُ خَبْتٍ ذي حِقافٍ عَقْنقلِ

وهي رواية لا تؤثر في موضع الشاهد.

ليست زائدة، والجواب محذوف، تقديره: إذا السماء انشقت وأذنت لربّها وحقّت. وإذا الأرض مُدَّت وألقت ما فيها وتخلّت. وأذنت لربها وحقت، (يرَ الإنسان الثواب والعقاب)، هذا هو جواب الشرط عند البصريين.

وقد حمل البصريون أيضاً دليل الكوفيين الشعري وهو قول امرئ القيس، على ما حملوا عليه الآيات القرآنية، من حيث إن هذه الواو هي العاطفة وليست زائدة، وجواب الشرط محذوف مقدّر وهو: فلما أجزنا ساحة الحيّ وانتحى بنا بطنُ حقفٍ ذي قفافٍ عقنقل، خلونا ونعمنا [1].

وقد استدل البصريون على جواز حذف الشرط بما يسند رأيهم في تلك الواو من القرآن الكريم، ومن ذلك قوله تعالى: (ولو أنَّ قرآناً سُيِّرت به الجبالُ أو قطِّعت به الأرضُ أو كُلِّمَ به الموتى، بل لله الأمر جميعاً [2]، والتقير: لو أن قرآنا سيرت به الجبال، أو قطعت به الارض، أو كلم به الموتى، لكان هذا القرآن، بل لله الأمر جميعا.

وقد حذف أيضاً جواب الشرط في قوله تعالى: (ولولا فضلُ اللهِ عليكُمْ ورحْمَتُهُ وأنّ الله رؤوفٌ رحيمٌ) [3]، فجواب الشرط محذوف، تقديره: ولولا فضل الله ورحمته لفضحكم بما ترتكبون من الفاحشة، ولعاجلكم بالعقوبة.

وقد حذف جواب الشرط في الشعر أيضاً ومنه قول عبد مناف بن ربْعٍ الهذلي[4]:

حتى إذا أسلكوهُمْ في قُتَائِدةٍ   شَلاً كما تُطردُ الحمّالةُ الشُّرُدا

وجواب الشرط فيه محذوف، وتقديره: شُلُّوا شَلاً.

وبعد استقصاء كل هذه الأدلّة والحجج يتبين لنا أن هذه الواو تكون زائدة أو لاتكون بالاعتماد على أحد أمرين:

---

1) الرماني، أبو الحسن/كتاب معاني الحروف 63 – 64 / تحقق عبد الفتاح شلبي / دار نهضة مصر / القاهرة

2) الرعد (31).

3) النور (20).

4) السكري، أبو سعيد: شرح أشعار الهذليين 675/2، تحقيق عبد الستار فراج، مطبعة المدني، القاهرة، 1965م.

أولهما: أنها زائدة في رأي الكوفيين، لأنهم لا يلتفتون إلاّ إلى ظاهر اللفظ، فلا يعنون بالبينة العميقة للتركيب.

ثانيهما: أنها عاطفة غير زائدة طبقاً لجمهور البصريين؛ لأنهم معنيون بالبنية العميقة للجملة فيأولون جواب شرط محذوفاً مقدّراً، ولا يؤمنون بظاهر اللفظ في هذه القضية الخلافية وما ورد عليها من أدلّة.

ولعلّ المنهج التحويلي قادرٌ على تفسير هذا الأمر ولا سيّما في موضوع الشرط هنا؛ لأن فيه حذف الجواب، والقواعد التحويلية تقوم بتحويل البنية العميقة إلى بينة سطحيّة [1]، وهذا ما يفسّر مذهب البصريين في تقدير جواب الشرط المحذوف، يقول صلاح حسنين[2] في معرض حديثه عن البنية السطحيّة والبنية العميقة: "وهما: تركيب عميق، وهو يشمل نتاج قواعد تركيب العبارة فقط، وتركيب سطحي، ويشمل نتاج استخدام كل القواعد التحويلية بتحويل البنية العميقة إلى سطحيّة، والوصف التركيبي للجملة في لغة ما يتكون من وصف البنية العميقة والبينة السطحيّة، مع القواعد التحويلية التي تربط بينهما ".

وهذا الحذف الذي ذهب إليه البصريون – حذف جواب الشرط – يفسّره النحو التحويلي، يقول مازن الوعر[3]:" إنّ القاعدة البنيوية تولّد ما ندعوه بأساس الجملة قبل تطبيق قاعدة تحويلية، وكلّ تقديم أو تأخير أو حذف يُعدُّ اشتقاقاً من الأساس أو من البينة التحتية (Deep Structure)."

أو :

وهو من حروف العطف، وله عدّة وظائف في الكلام. وهي وظائف سياقية، يمكن تمييزها من خلال السياق الذي ترد فيه.

---

1) صلاح الدين حسنين: دراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي المقارن /174، دار العلوم ،ط1 الرياض، 1984 م.

2) صلاح حسنين: دراسات في علم اللغة/175

3) مازن الوعر دراسات لسانية /243

وقد اختلف النحويون في بعض معاني (أو)، فذهب الكوفيون إلى أن (أو) يكون بمعنى الواو وبمعنى بل، وعند البصريين لا يكون كذلك [1]، غير أن الكوفيين استدلوا على ما ذهبوا إليه بما ورد في القرآن الكريم. ومن ذلك:

1- قوله تعالى (وأرسلْنَاه إلى مائة ألفٍ أو يزيدون) [2]، ويمكن أن تفسر (أو) في هذا الدليل على وجهين:

أولهما : وأرسلناه إلى مائة ألف ويزيدون ، فتكون بمعنى الواو.

ثانيهما: وأرسلناه إلى مائة ألف بل يزيدون، فتكون بمعنى (بل) وقد وردت بمعنى بل في الشعر، ومنه قول الشاعر[3] :

بدت مثل قرن الشمس في رونق الضحى وصورتِها أو أنتِ في العينِ أملحُ

2- وقوله تعالى: (ولا تطِع منهم آثِماً أو كفُراً) [4]، أي: وكفوراً، لأن الأمر يحتمل عدم الطاعة لآثم والكفور على حدّ سواء، فتكون بمعنى الواو التي للعطف، وتفيد معنى الجمع والمشاركة كقول النابغة [5]

قالت ألا ليتما هذا الحمامُ لنا إلى حماماتنا أو نِصفُهُ فَقَدِ.

أما حجة البصريين لمذهبهم، هو اختلاف معاني الواو وأو وبل مما يجعل استعمال الواحد منهما بدل الآخر غير ممكن، وقد ردّوا الأدلة الكوفية كما يلي:

1- قوله تعالى: (وأرسلناه إلى مئةِ ألفٍ أو يزيدونَ) إنّ (أو) على أصلها للتخير، أي: من يراهم تخيّر في تقديرهم بين مئة ألف أو أكثر من ذلك والتقدير هذا يرجع إلى الرائي، لا إلى ذات الله سبحانه وتعالى.

---

1) الأنــباري: الإنصاف / 478 وما بعدها، والرّماني: معاني الحروف 78- 79، والسيوطي: الهمع 173/3 – 174

2) الصافات (147)

3) ذو الرمة: ديوان ذي الرّمة

4) الانسان (24)

5) النابغة، ديوانه، 16، وابن جني، اللمع في العربية، 122 ،تحقيق، حامد مؤمن، ط2، عالم الكتب، 1985م.

ومثل ذلك مثل تعجب الله على لسان المخاطبين في قوله تعالى: (فما أصْبَرَهُم على النّارِ) [1]، فالذي يتعجب ليس الله وإنما هم المخاطبون.

2- أما قول الشاعر: (أو أنت في العين أملحُ).

أ- ففي رواية: (أم أنت في العين أملح)، وليس للكوفيين حجة فيه.

ب- أن تكون أو فيه للشّك وليست بمعنى (بل)؛ لأن مذهب الشعراء أن يخرجوا الكلام مخرج الشّك، وإن لم يكن هناك شكٌّ، وكأنهم أرادوا هنا أن يفصلوا بين لغة الشعر والشاعر، ولغة النثر والناثر ويسمى ذلك في البلاغة (تجاهل العارف).

3- قوله تعالى: (ولا تُطع منهم آثماً أو كفوراً)، فإن أوفيه للإباحة أي أُبيح لك كل واحد منهم.

وأُقدّر أن الأباحة هنا لا توافق مضمون الآية؛ لأن الإباحة تعني أن لا يطيع أحدهما: (الآثم والكفور) وعن قول الشاعر: (إلى حماماتنا أو نصفه فقد):

أ- فيه رواية أخرى بالواو (ونصفه فقدِ)، وهذه الرواية إن صحّت تسقط الاستدلال الكوفي بهذا الشاهد.

ب- أن تكون (أو) باقية على معناها الذي وضعت له أصلاً، وبذلك يكون التقدير: ليتما هذا الحمامُ أو هو نصفه، وقد حذف منه المعطوف عليه وحرف العطف.

ومن النحاة من يشترط لمجيء أو بمعنى الواو أن تكون في سياق النهي، قال سيبوية [2]: "وتقول: كلْ لحماً أو خبزاً أو تمراً، كأنك قلت: كل أحد هذا الأشياء، وإن نفيت هذا قلت: لا تأكل خبزاً أو لحماً أو تمراً، كأنك قلت: لا تأكل شيئاً من هذه الأشياء، ونظير ذلك قوله عزّ وجل: (ولا تطِع منهم آثماً أو كفوراً)، أي: لا تطع أحداً من هؤلاء".

---

1) البقرة (175).

2) سيبوية: الكتاب 184/3

وقد ذكر هذا الشرط لتقوم (أو) مقام الواو الزجاجي [1]، قال" وتكون للإباحة، كقولك: جالس الحسن أو ابن سيرين، فهذه إباحة وإطلاق؛ فإن جالس بعضهم كان مطيعاً؛ لأن معناه: جالس هذا الصنف من الناس. وفي النهي على هذا المعنى حضرٌ للجميع، كقوله تعالى: (ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً).

لكنْ:

حرف عطف يفيد الاستدراك، وقد اختلف النحويون فيه، فذهب الكوفيون إلى جواز العطف بـــ (لكن) بعد الإيجاب، نحو: أتاني زيدٌ لكن عمرٌ، ولم يجز ذلك عند البصريين إلاّ إذا جاء نفيٌ بعدها، بحيث تكون الجملة التي بعدها مخالفة لما قبلها، نحو: أتاني زيدٌ لكن عمروٌ لم يأتِ [2].

واختلف النحاة في قضية أخرى من قضايا (لكن) وهي: دخول الواو عليها. فعند يونس وابن مالك [3] أن (لكن) ليست عاطفة بل هي حرف استدراك، والواو قبلها عاطفة لما بعدها، عطف مفرد على مفرد، نحو: (ما قام سعدٌ ولكن سعيدٌ).

وذكر عن ابن مالك ويونس[4]، " أن (لكن) غير عاطفة، بلزوم اقترانها بالواو قبل المفرد"، فهي غير عاطفة عندهما في قوله تعالى (ولكن الشياطينُ كفروا) [5] وإنما حرف العطف هو الواو التي سبقتها وذكر عن الفارسي وسيبوية أنها عاطفةُ والواو التي قبلها زائدة[6] وقد أيّد الأنباري [7] ما ذهب إليه الفارسي وسيبويه وجعل من ذلك قوله

1) الزجاجي: كتاب حروف المعاني ، تحقيق: علي الحمد /51، مؤسسة الرسالة ودار الأمل ط1، اربد 1984.
2) الأنباري: الإنصاف، 484 والمرادي الجني الداني 586– 587.
3) المرادي: الجني الداني/588.
4) المرادي: الجني الداني/588.
5) البقرة (102).
6) المرادي: الجني الداني/587 .
7) الانباري: النصاف/484 وما بعدها.

تعالى (ولكن الشياطينُ كفروا). ومنهم الزجاجي [1] وأورد على ذلك قوله تعالى: (فَلَمْ تَقْتلوهُم ولكِنِ اللهُ قتلهم) [2].

العطف على الضمير المرفوع:

وقد يكون الضمير مستتراً أو ظاهراً، والمعطوف والمعطوف عليه إما أن يكونا منفصلين أو يكونا متباشرين من غير فاصل، فإذا كانا منفصلين جاز العطف عند الكوفيين والبصريين من غير قبح.

غير أنهما اختلفا في العطف على هذا الضمير من غير فاصل، ففي حين أجاز الكوفيون العطف من غير فاصل بين المعطوف والمعطوف عليه (الضمير المرفوع)، لم يجز ذلك عند البصريين حتى وإن كان في ضرورة الشعر، وعندهم: إنه لا بد من الفصل بضمير يؤكد المعطوف عليه [3]، كقوله تعالى: (يا آدمُ اسكنْ أنتَ وزوجُكَ الجنّةَ)[4] والتقدير: (اسكن وزوجُك)، فعطف(زوجُ) على الضمير المستتر في الفعل (اسكن)، ولكن فصل بين المعطوف والمعطوف عليه بضمير أكّد المعطوف عليه وهو (أنت).

ومثل ذلك قوله تعالى: (لقد كنتُم أنتُم وآباؤكم في ضَلالٍ مُبينٍ)[5]، فعطف (آباء) على الضمير المتصل بـــ (كان) وهو اسمها، وثم الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بضمير أكّد المعطوف عليه وهو قوله تعالى (أنتم).

---

1) الزجاجي: حروف المعاني 33- 34
2) الأنفال (17)
3) الأنباري: الإنصاف/ 474 وما بعدها، والسيوطي: الهمع 188/3 -189
4) البقرة (35)
5) الأنبياء (54)

غير أن الكوفيين لا يشترطون هذا الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه، وقد استدلوا على عدم الفصل بقوله تعالى: (ذو مِرَّةٍ فاستوى وهوَ في الأُفُقِ الأعلى)[1]، فعطف الضمير المنفصل (هو) على الضمير المستتر في (واستوى) والتقدير: واستوى جبريل ومحمد بالأفق وهو مطلع الشمس.

وقد وجبه البصريون هذه الواو بأنها واوا الحال والجملة الاسمية في محل نصب حال.[2]

وقد أيّد ابن هشام[3] ما ذهب إليه البصريون من عدم جواز العطف على الضمير المرفوع من غير فاصل، ولكنه لم يشترط التوكيد وحده فاصلاً، وإنما أيّ فاصل على الإطلاق قال: "ولا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل، بارزاً كان أو مستتراً، إلاَ بعد توكيده بضمير منفصل، نحو: (لقد كنتُم أنتهم وآباؤكم)[4]، أو وجود فاصلٍ أي فاصل كان بين المتبوع والتابع، نحو (يدخُلونها ومَنْ صلَحَ) [5]، أو فصل بلا بين العاطف والمعطوف، نحو (ما أشركْنا ولا آباؤُنا) [6]، وقد اجتمع الفصلان، نحو: (ما لم تَعْلموا أنتم ولا آباؤُكم) [7]، ويضعف بدون ذلك، كـــ: (مررت برجلٍ سواءٍ والعدم، أي: مستوٍ هو والعدمُ، وهو فاشٍ في الشعر".

وقد أورد السيوطي [8] عن أبي حيّان: أن الفصل بالكاف لا يكفي، نحو: رويدك، بل لا بد من التأكيد ، نحو: رويدك أنت وزيداً.

أما الفصل ضرورة فمنه قول جرير [9]:

---

1) النجم (6 ، 7)
2) الأنباري الإنصاف / 474 وما بعدها
3) ابن هشام: أوضح المسالك 1 / 484 تحقيق إميل يعقوب
4) الأنبياء (54)
5) الرعد (23)
6) الأنعام (184)
7) الأنعام (91)
8) السيوطي: الهمع 188/3
9) جرير بن عطية : ديوانه / 57 تحقيق ، نعمان طه دار المعارف ط3 مصر مطبعة السعادة بيروت (د.ت).

ورجا الأُخيطلُ من سفاهَةِ رأيِهِ ما لم يكُن وأبٌ له لِيَنالا

فعطف الشاعر (أبٌ) على الضمير المستتر في (يكن) ضرورة.

العطف على موضع اسم إنّ قبل مجيء الخبر .

إن العطف على المحلّ أمرٌ مقنَن عند النحاة سوف نذكر مواضعه ، أما ماهيته: أن تقول (ليس زيدٌ بقائم ولا قاعداً) بنصب قاعداً عطفاً على موضع (قائمٍ) لأنه قبل دخول الباء الزائدة عليه كان حقّه النصب؛ لأنه خبر ليس. قال سيبويه(1): "ليس زيدٌ بجبانٍ ولا بخيلاً، وما زيدٌ بأخيك ولا صاحبتك، والوجه فيه الجرّ؛ لأنك تريد أن تشرك بين الخبرين، وليس ينقص إجراؤه عليك المعنى، وأن يكون آخره على أوّله أولى؛ ليكون حالهما في الباء سواءٌ كحالهما من غير الباء مع قربة منه".

ومعنى ذلك أن الجمل على المعنى جائز، إن سَبَق المعطوف عليه بحرف جرّ زائد، ومثل ذلك قول الشاعر لبيد (2):

فإن لم تجد من دونِ عدنانَ والداً ودونَ معدٍّ فَلْتَزَعْكَ العواذلُ

والشاهد في هذا البيت، أن الشاعر عطف (دون) الثانية على محلِّ دون الأولى؛ لأن حقّها النصب قبل دخول (من) الزائدة عليها.

أما العطف على موضع اسم إن بالرفع قبل مجيء الخبر ففيه خلاف بين النحاة بين مجوّز له ومانع.

فقد ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على موضع إن قبل تمام الخبر، ثم اختلفوا من بعد ذلك، فذهب الكسائي إلى أنه يجوز ذلك على كلّ حال، سواءٌ أظهر الإعراب أم لم يظهر في اسم (إن)، وذهب الفرّاء إلى أنه لا يجوز العطف على اسم إن قبل تمام الخبر إلاّ فيما لم يظهر فيه عمل إنّ.

1) سيبوية: الكتاب66/1 –67.

2) لبيد: ديوان لبيد/ 255 تحقيق إحسان عَباس/مطبعة الكويت.

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر على كلّ حال[1].

فمن حيث النظرة إلى المذاهب في هذه المسألة، لم نلحظ – من خلال ما ذكره الأنبا ري ــ موقف جمهور نحاة الكوفة، أهم في صنف الفرّاء أم في صنّف الكسائي؟

أما حجة البصريين فمبنيّة على الدليل العقلي، ومؤداها: أن ما لم تعمل فيه (إن) هو مبتدأ يحتاج إلى خبر يعمل فيه الرفع ثم (إنّ) تحتاج إلى خبر تعمل فيه الرفع، فاجتمع الخبر على عاملان وهذا لا يجوز.

أما الدليل النقلي فهو كوفّي، فمنه أدلّة قرآنية، وأخرى غير قرآنية، ودليلهم القرآني، هو ما جاء في قوله تعالى: (إنَّ الذينَ هادوا والصّابِئون والنصارى) [2] والدليل فيه أنه قال: (والصائبونَ) بالرفع، عطفاً على موضع (إنّ) قبل تمام الخبر، أما الخبر عندهم فهو ما جاء تالياً وهو قوله تعالى: (من آمن بالله واليوم الآخر)[3] وقد عضّدوا الدليل القرآني بما ذكر عن ثقات العرب أنهم قالوا (إنك وزيدٌ ذاهبان)، فزيد مرفوع عطفاً على موضع اسم إنّ قبل مجيء الخبر (ذاهبان).

وهذا الدليل مقبول عند الكسائي؛ لأنه لا يشترط ظهور الإعراب على اسم إن في هذا العطف ،فالكاف يظهر عليه علامة بناء وليس علامة إعراب [4].

أما الفرّاء فإنه لا يقبل مثل هذا العطف، لأنه يشترط في إجراء هذا العطف أن يكون اسم إنّ مما يظهر فيه أثر إنّ الإعرابي أي: (أثر العمل)[5]

من هنا يمكن لنا أن نحدد موفق كلّ من الكسائي والفرّاء من هذا الدليل الكوفي.

---

1) الانـــباري: الإنصاف /185 وما بعدها ، والعكبري: التبيين 341 وما بعدها . وانظر حول هذه المسألة، محمد حسنين صبره: مخالفة القواعد النحوية في القرآن الكريم / 16 – 17 دار الثقافة العربية / القاهرة، 1992 م

2) المائدة (69)

3) المائدة (69)

4) السيوطي : الهمع 3/ 205

5) السيوطي 205/3

فهذا الدليل مما يقبله الكسائي لأنه لا يشترط ظهور العمل أو الإعراب في اسم (إنّ) وهنا لم يظهر لآن اسمها اسم موصولٌ مبني في محل نصب.

أما الفرّاء فلا يجوز ذلك عنده لأن الاسم الموصول (الذي) مبني وغير معرب.

وقد استدل النحاة على جواز العطف على اسم (إن) بالرفع قبل مجيء الخبر إن كان اسم (إنّ) من المبنيات

بقول الشاعر [1]

فَمَن يَكُ أمسى بالمدينةِ رَحْلُهُ   فإني وقيّارٌ بها لغريبُ

ونقل السيوطي [2] عن ابن مالك:" ويصلح أن يكون هذا حجة للكسائي".

وقد عدّ سيبوية [3] هذا العطف غلطاً، يقول: "واعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبوان، وإنّك وزيدٌ ذاهبان؛ وذلك أن معناه معنى الابتداء، فيُرى أنه قال: هُم، كما قال: (ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائياً) [4] على ماذكرت لك.

وأما قوله عزّ وجلّ: "والصائبون" فعلى التقديم والتأخير، كأنه ابتدأ على قوله" والصائبون "بعدما مضى الخبر".

العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض:

الضمير المجرور لا يخلو من أن يكون إما مجروراً بحرف جرّ، أو مجروراً بالإضافة، فإذا عطف عليه اسم ظاهر لا بدّ من إعادة الجارّ مع المعطوف سواءٌ أكان المضاف أو حرف الجرّ عند البصريين، والكوفيون لا يشترطون إعادة الجارّ مع المعطوف على الضمير المجرور. [5]

---

1) وهو لضابىء بن الحارث البرجمي، الأصمعي: الأصمعيّات /184 تحقيق عبد السلام هارون وأحمد شاكر دار المعارف ط5 مصر د.ت.

2) السيوطي: الهمع 206/3 .

3) سيبوية: الكتاب 155/2 .

4) عجز بيت صدره: (بدا لي أني لستُ مدركَ ما مضى) وهو لزهير في ديوانه/208 شرح أبي العباس ثعلب، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الفكر ط1 / دمشق 1981 وللبيت في الديوان رواية أخرى، هي (ولا سابقي شيءٌ) وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت وسيبوية: الكتاب/165/1.

5) الأنباري: الإنصاف /463

أما القرآن الكريم فقد اشتمل على أدلّة للرأيين: أي: العطف على الضمير المجرور مع إعادة الجارّ، و من غير إعادة الجارّ.

أما ما ورد منه مع إعادة الجارّ فمنه قوله تعالى: (فقالَ لَها ولِلأرضِ ائتيا طوعاً أو كَرْهًا) [1]، فقد عطف على الضمير (الهاء) في (لها) مع إعادة اللام في المعطوف (ولِلأرض)، وهنا يصبح العطف من قبيل عطف شبه جملة على شبه جملة.

ومما أعيد فيه الجارّ مع المعطوف، قوله تعالى: (ربَّنا افتَحْ بيننَا وبَيْنَ قومِنا بالحقِّ) [2] فقد أعيد الجارّ وهو الظرف (بين) مع المعطوف (قومِنا) عند عطفه على الضمير المجرور (نا) في(بيننا).

غير أن الفريقين لم يختلفا في جواز إعادة الجارّ وإنما اختلفا في عدم إعادته، فالكوفيون يجيزون عدم إعادة، وقد ورد عليه من القرآن أدلّة منها عدم إعادة الجارّ ومن ذلك قوله تعالى: (واتَّقُوا اللهَ الذي تساءلون بِهِ والأرحامِ) [3]، وهي قراءة حمزة، وقرأ باقي القرّاء السبعة (الأرحامَ) نصباً [4] وقد وجه العلماء قراءة حمزة بالجر عطفاً على الضمير المجرور في (به) [5] وقد استدل ابن خالوية على جواز ذلك بالشعر ومنه قول الشاعر: [6]

فاليوم قد بِتَّ تهجونا وتشتِمُنا فاذهبْ فما بكَ والأيام من عَجَبِ.

إذ عطف الشاعر (الأيامِ) على الضمير المجرور في (بك) من غير إعادة الجارّ والتقدير: بك وبالأيامِ.

---

1) فُصّلت (11)
2) الاعراف (89)
3) النساء (1)
4) ابـن مجاهـد: كتاب السبعة في القراءات /226، والفارسي: الحجة للقراء السبعة /61/2 ، وابن زنجلة: حجة القراءات / 188، ومكي: الكشف/375/1 .
5) الانباري : الإنصاف 464/2
6) البـيت بـلا نـسبة عند النّحاس: إعراب القرآن 431/1، والقرطبي: الجامع لأحكام القرآن/2/5، والأنباري: الإنصاف /464 وابن عقيل: شرح ابن عقيل شاهد رقم (298)

ويرى ابن زنجلة [1] أن من قرأ (والأرحامِ) بالجرّ، فالمعنى عند تساءلون به وبالأرحامِ، وهو لا ينكر قراءة الجرّ ؛ لأن الأئمة اسندوا قرائتهم إلى النبي (صلى الله عليه وسلم)، يقول: "وأنكروا أيضاً أن الظاهر لا يعطف على الضمير المجرور إلاّ بإظهار الخافض، وليس بمنكرٍ، وإنما المنكر أن يعطف الظاهر على المضمر الذي لم يجر له ذكرٌ فتقول: (مررت به وزيدٍ)، وليس هذا بحسن، فإما أن يتقدم للهاء ذكرٌ فهو حسنٌ، وذلك: (عمروٌ مررتُ به وزيدٍ) ".

فكذلك الهاء في (تساءلون به) فقد تقدم لها ذكرٌ وهو لفظ الجلالة (الله)، في قوله (فاتقوا الله) وحاصل توجيه ابن زنجله أن الأمر مشروط بوجود ما يعود عليه الضمير المجرور فإن وجد فالأمر جائز عنده.

ومذهب الكوفيين جواز العطف على الضمير المجرور مطلقاً، ومن أدلتهم على ذلك بالإضافة إلى الشعر قول العجاج إذا سُئل: كيف تجدك ؟ يقول: خيرٍ، عافاك الله، يريد: بخيرٍ، وعطف الظاهر على الضمير المجرور عند ابن السرّاج جائزٌ لكن شرطه اضطرار الشاعر [2].

العطف على التوهُّم:

وهو عند النحاة غلط؛ لذلك لم يجعلوه من فصيح الكلام، ويذكرون أن الشاعر أو المتكلّم قد أصابه السهو أو انشغل بالفكرة عن التعبير أو توهّم موقعاً إعرابياً لوجود ما يدعوا إلى التوهم من قرائن موحيه مما دفعه إلى هذا الغلط كما يسميه النحاة.

وبالتأكيد لم يكن للنحاة أن يطلقوا هذه التسمية على القرآن الكريم، فجلّ الله عن الوهم وجلّ الرسول عنه، وقد ورد مثل هذا الذي يدعونه توهماً في القراءات السبع، المنقولة بالتواتر، ومن غير شك فإن الأمة التي لا تجتمع على الكذب، لا تجتمع على التوهّم، ليس ذلك فقط، وإنما حتى الشعر الذي يوجهون بعض مواقع كلماته وإعرابها على التوهم، استبعد أن يصيبه التوهم، ما لم يكن هذا الشعر مرتجلاً، ففي الارتجال

1) ابن زنجلة: حجة القراءات /190.
2) ابن السرّاج: الأصول 79/2.

يمكن أن يقع الشاعر في الوهم، لكنه لن يبقى واهماً إذا راجع قصيدته ولو لمرّة واحدة، وقد يقع التوهم في النثر المشافه.

ومع كل هذا فقد ووجّه النحاة بعض إعراب القرآن على التوهم ، والتوهم في بعض أحواله يكون في العطف ومن ذلك قوله تعالى: فبشرّناهما بإسحق ومن وُراءِ اسحَقَ يعقوبَ) [1] فقد وجهه الزمخشري بالعطف على التوهُّم [2]، وكذلك قوله تعالى: (ودُّوا لو تدهِنُ فيدهِنُون)[3].

قال سيبوية [4]: "وسألت الخليل عن قوله عزّ وجلّ: (فأصَّدّقَ وأكُنْ من الصالِحينَ) [5]، فقال هذا كقول زهير.[6]

بدالَــي أنّــي لســت مــدركَ ما مضـــى   ولا سابــقٍ شيئـــاً إذا كـــان جائيـــاً

فإنما جرّوا هذا؛ لأن الأول قد يدخله الباء، فجاؤوا بالثاني وكأنهم قد اثبتو في الأول الباء، فكذلك هذا لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزماً ولا فاء فيه، تكلّموا بالثاني وكأنهم قد جزموا قبله ، فعلى هذا توهموا هذا".

قال ابن هشام [7]: "قرأ غير أبي عمرو: (لولا أخرتني إلى أجلٍ قريبٍ فأصّدّقَ وأكنْ) بالجزم، فقيل عطف على ما قبله على تقدير إسقاط الفاء، وجزم (أصّدّقْ) ويُسمى العطف على المعنى، ويقال له في غير القرآن: العطف على التوهّم".

وذهب السيرافي والفارسي[8] إلى أن الجزم في (أكن) عطف على محل فأصّدق.

---

1) هود (71).
2) السيوطي: الهمع /197/3.
3) القلم (9).
4) سيبوية: الكتاب /10/3-101.
5) المنافقون (10).
6) سبق تخريجه، زهير: ديوانه /208.
7) ابن هشام: مغنى اللبيب/553 مكتبة الرياض الحديثة ط/5 بيروت 1979.
8) ابن هشام: مغني اللبيب / 620

وعند محمد رشوان [1] فإن جزم (أكن) إنما هو عطف على المحل كما ذهب إلى ذلك السيرافي والفارسي، وإنما يختار ذلك لأحد أمرين:

أحدهما: أنه ينزّه الآية عن القول فيها بالتوهّم .

ثانيهما: وقد ذكره الدماميني، أنه يمكن إنصافه بجعل المصدر المنسبك من أن وصلتها مبتدأ حذف خبره، والجملة جواب شرط مقدّر، أي: إنْ أخّرتني فتصدقي ثابت وأكن. ورشوان يخرّج الجزم في (أكن) على وجهين غير التوهم: الأول: أن (أكن) جواب لـــ (إنْ) الشرطية المحذوفة هي وفعلها والواو ليست للعطف والوصل، وإنما هي للفصل والاحتراس، والتقدير: وإن شاء الله أكن، أو وإن تقبلني أكن.

الثاني: أنّ (أكن) هو الجواب لما قبل الواو، والواو للعطف وقد حذف المعطوف للعلم به، إيجازاً؛ لضيق المقام أمام العاصي والمنافق، أو انقطاعاً لأنفاسه، والتقدير: فأصّدّق وأصلي وأصوم رمضان..... إلخ أكن.

وقد خرّج بعضهم حملاً على الجوار، قوله تعالى: (يرسَلُ عليكُما شُواظٌ من نارٍ ونحاسٍ)[2] ففي قراءة ابن كثير وابن محيصن ومجاهد وأبي عمروا ويعقوب[3] (ونحاسٍ) بالجرّ، إذ قالوا: يقرأ (نحاسٌ بالرفع والجرّ، فمن قرأه بالرفع جعله مرفوعاً؛ لأنه معطوف على (شواظٌ)، ومن قرأ بالجرّ، لم يجز أن يعطف على (نارٍ)؛ لأن الشُواظ لا يكون في نحاس؛ لأن النحاس هاهنا بمعنى الدخان [4].

---

1) محمـــد رشوان: قول على قول في التوهم في النحو العربي /260- 261 مجلّة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية / العدد (14) ، المملكة العربية السعودية 1416هـــ - 1995م .

2) الرحمن (35)

3) مكي: الكشف /302/2 وابن الخزري: النشر في القرءات العشر 2/ 381

4) الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن /410/2 تحقيق: طه عبد الحميد القاهرة 1996م

وقال مكيّ [1]: "وحجة من خفضه أنه عطفه على أنه عطفه على (نار) فجعل الشواظ يكون من نارٍ ويكون من دخان وفيه بُعدٌ عن المعنى؛ لأن اللهب لا يكون من الدخان".

ومنه أيضاً قوله تعالى: (لم يَكن الذّينَ كَفَروا مِنْ أهْلِ الكِتابِ والمشرِكينَ منفكّين حَتىّ تأتيَهُم البيّنَةُ) [2] فقراءة بعض القُرّاء (والمشركون) بالرفع، لأنه معطوفٌ على اسم كان (الذين كفروا)، والجمهور بالجرّ عطفاً على (أهل الكتاب)، والدليل فيه (والمشركينَ) بالخفض لأنه مجاور لـ (أهلِ الكتابِ) وإن كان معناه العطف على اسم كان [3]. وقد نسبها القرطبي إلى عبدالله بن مسعود، وذكر أنها قراءة على التفسير، ونقل عن ابن العربي قوله: "وهي جائزة في معرض البيان لا في معرض التلاوة ... فإن التلاوة هي ما كان في خط المصحف" [4].

---

1) مكي: الكشف /2/ 302

2) البيّنة (1)

3) انظر حول هذا الموضوع: حنّا حداد: الحمل على الجوار بين القبول والاعتراض /277 ، أبحاث اليرموك مج 1 عدد 2 / 1992

4) القرطبي، الجامع الأحكام القرآن 140/20

الفصـــــل الســـادس

الأدلة القرآنية لقضايا حروف المعاني

حدّ الحرف

لغةً: الطرف والحرف من كلّ شيء طرفه، وشفيره وحدّه، والحرف من الجبل طرفه، والحرف من الأبل: المضّمرة؛ لمشاكلتها رسم الحرف [1] وفي الاصطلاح: لفظٌ يدل على معنىً في غيره [2] .

وقد ذكر المرادي أن الحرف كلمة تدل على معنىً في غيرها، وهو بذكر أنها كلمة والكلمة منها الاسم والفعل والحرف، قال المرادي [3]:" وقد حُدَّ بحدود كثيرة، ومن أحسنها قول بعضهم الحرف كلمة تدل على معنىً في غيرها، فقط، فقوله: (كلمة) جنس يشمل الاسم والفعل والحرف، وعلم من تصدير الحدّ به أن ما ليس بكلمة فليس بحرف: كهمزتي النقل والوصل وياء التصغير، فهذه من حروف الهجاء لا من حروف المعاني فإنها ليست بكلمات، بل هي أبعاض كلمات".

أما ابن يعيش [4] فقد قال: "أما قولنا: دلّت على معنىً في غيرها، فصلٌ ميّزه من الاسم والفعل؛ إذ معنى الاسم والفعل في أنفسهما، ومعنى الحرف في غيره، ألا تراك إذا قلت: الغلام، فهم منه المعرفة، ولو قلت: (أل) مفرده لم يفهم منه معنىً؛ وإذا قرن بما بعده من الاسم، أفاد التعريف في السم، فهذا معنى دلالته في غيره".

أما تقسيم النحاة للحروف فقد كان على قسمين: مُعمل ومهمل، فالمعمل الحرف المختص، كحروف الجرّ والجزم والمهمل غير المختص كحروف الاستفهام.

---

1) ابن منظور: لسان العرب (حرف) والفيروز أبادي: القاموس المحيط (حرف.)

2) الأنباري: أسرار العربية/28، وابن يعيش شرح المفصل2/8، والجني الداني/20 والتهانوي: كشّاف اصطلاح الفنون18/1.

3) المرادي: الجني الداني/20.

4) ابن يعيش، شرح المفصل 2/8.

ونظراً لأهميّة الحرف في الأبواب النحوية المختلفة، فقد صنّف فيه النحاة كتباً أفردوها لهذه الحروف، ومنها على سبيل التمثيل لا الحصر: (كتاب حروف المعاني) لأبي القاسم الزجاجي، و(معاني الحروف) للرماني، (ورصف المباني) للمالقي، (والجني الداني) للمرادي.

والحروف على درجة عالية من الأهمية في الأبواب النحوية المختلفة؛ لأنه لا يكاد يخلو منها الكلام الذي تربط بعضه ببعض، وقد اختلف النحاة في كثير من هذه الحروف من حيث بنيتها وعملها واختصاصها من عدمه ومعانيها في السياقات اللغوية المختلفة، ولجأ كثير منهم إلى الاستدلال بالأدلة القرآنية لإثبات قاعدة نحوية متعلقة بهذه الحروف التي اختلفوا فيها.

وتأسيساً على خلافهم في الحرف واستدلالهم بالأدلّة القرآنية فقد تكوّنت أجزاء هذا الفصل، وقد رأيت أن أخرج هذه الدراسة في هذا الفصل بترتيب أجزائها طبقاً للترتيب الهجائي، الذي سار عليه كثير ممن صنّف في حروف المعاني، وقد اشتملت هذه الدراسة على مجموعة من حروف المعاني، هي:

إِنْ :

تعدّ(إن) الشرطية من حروف المعاني التي اختلف فيها النحويون، فقد ذهب الكوفيون إلى أنها تقع بمعنى (إذْ)، وذهب البصريون إلى أنها لا تقع بمعنى (إذ)[1].

وقد استدل الكوفيون على صحة مذهبهم بمجموعة من الأدلّة القرآنية وهي:

1- قوله تعالى: (وإن كُنْتُم في رَيْبٍ مِمّا نزّلْنَا على عَبْدِنا) [2]، و(إن) الواردة في هذا الدليل عند الكوفيين هي بمعنى (إذ)، لأن (إنْ) الشرطية تفيد الشّك خلافاً لــ (إذ)، فقد وظف الكوفيون المعنى للاستدلال بهذا الدليل القرآني، إذ لا يجوز أن تقول: إن قامت القيامة كان كذا؛ لأن هذا الاستعمال يقتضي الشّك، وقيام القيامة لا شكّ فيه،

1) الأنباري: الإنصاف/ 632، والرماني: معاني الحروف/76.

2) البقرة (23).

ولو قلت: إذا أو إذ قامت القيامة، كان استعمالاً جائزاً؛ لأن (إذ) لا تغير معنى الشّك.

وعلى هذا وجّه الكوفيون جواز استعمال (إنْ) بمعنى (إذ) في هذا الدليل، فقالوا: "وإذا ثبت أن (إنْ) الشرطية فيها معنى الشّك، فلا يجوز أن تكون هنا الشرطية؛ لأنه لاشكّ في أنهم كانوا في شك فدلّ على أنها بمعنى (إذ) "[(1)].

ويمكن لنا أن نستنتج من رأي الكوفيين أنهم أثبتوا معنى الشك لـــ (إنْ) الشرطية مسبقاً، ثم لمّا اعترضهم دليل من القرآن الكريم لا شكّ فيه، خلافاً لما أثبتوه قالوا: بأن (إنْ) هذه هي بمعنى (إذ) التي لم يثبتوا مجيء الشك في التعبير الذي ترد فيه، ولعلّ هذا التصوّر قد تمثله البصريون ، فأقرّوا مجيْ (إن) للشك، وقالوا: إن (إنْ) الشرطية باقية على حالها، ومنها الدليل القرآني الكوفي الذي بيّناه، فالعرب كما يقول البصريون – أحياناً تستعمل (إنْ) للشّك، جرياً على عادتهم بإظهار معنى الشك فيما لا شكّ فيه، واستدلوا على ما ذهبوا إليه من استعمال (إنْ) للشك بالأمثلة المصنوعة أو الدارجة في الحياة اليومية، ومنها (إنْ كنتَ إنساناً فأنت تفعل كذا) و (إنْ) كنت ابني فأطعني)، فمن تتحدّث إليه لا تشك في أنه إنسان، ولا يقع الشك في (ابنك) أنه منسوب إليك، ما لم يقتضِ السياق غير ذلك.

2- قوله تعالى: (يا أيّها الّذينَ آمَنُوا اتّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا ما ّبقِيَ من الرِّبا إن كنتم مؤمنين)[(2)]، أي: إذ كنتم مؤمنين، لأنه لا شك في أنهم مؤمنون، بدليل خطابه لهم في صدر الآية بقوله (يا أيها الذين آمنوا).

ويمكن أن نضيف إلى ما ذكره الكوفيون، أن الله يعلم ما إذا كانوا مؤمنين ام لا، فلا يدخل الشك إلى الذات الالية لافتقاره لعدم المعرفة بإيمانهم من عدمه، فهو علاّم الغيوب.

---

1) الأنباري: الانصاف/632

2) البقرة (278)

3- وقوله تعالى: **(وأنتم الأعلون إن كنت مؤمنين)** [1]، أي: إذ كنتم مؤمنين؛ لأنهم لا يكونون هم الأعلون إلاّ إذا كانوا مؤمنين، فلمّا زال الشك كانت بمعنى (إذ).

وقد ردّ البصريون هذا الدليل، كما ردّوا ما سبقه من الأدلّة القرآنية، من حيث إنه يمكن مجيء (إنْ) لتفيد معنى الشك.

4- قوله تعالى: (لتدخُلُنَّ المسجدَ الحرامَ إنْ شاءَ اللهُ آمِنِينَ) [2]

أي: إذ شاء الله.

وقد ردّ البصريون دليل الكوفيين أيضاً، لكن لأسباب غير التي ردّوا بها ماسبق من أدلّة، وذلك على النحو التالي:

أ- أن يكون الاستثناء وقع على دخولهم آمنين، وتقدير ذلك؛ لتدخُلُنَّ المسجدَ الحرامَ آمنين إن شاء الله.

ب- أو أن يكون ذلك على طريق التأديب للعباد؛ ليتأدبوا بذلك كما قال تعالى: (ولا تقولَنّ لشيء إني فاعلٌ ذلكَ غداً. إلاّ أن يشاءَ اللهُ) [3]، تمسكّ بالأدب وأحال على المشيئة.

وقد استعمل الرسول- صلى الله عليه وسلم - هذا الاستعمال في الحديث الشريف، وهو قوله: (سلامٌ عليكم أهل دارِ قومٍ مؤمنين، إنّا إن شاء الله بكم لا حقون)[4]؛ لأن اللحوق بالموتى أمرٌ لا شكَّ فيه، فدلّ ذلك على أنها بمعنى (إذ).

وعلى هذا أيضاً يحمل قول السلف: (أنا مؤمِن إن شاء الله تعالى) ويحتمل أيضاً وجهين آخرين: أحدهما: أن يكونوا قالوا ذلك تركاً لتزكيه النفس، لا للشك، كما قال تعالى: (فلا تُزّكُّوا أنفُسّكُم) [5] وكما قيل لبعض الحكماء: ما الصدق القبيح ؟ فقال: ثناء الرجل على نفسه.

---

1) آل عمران (139)

2) الفتح (27).

3) الكهف (22، 23) .

4) ابن مالك: الموطأ / 29 .

5) النجم (32).

ج- أن يكون قولهم: (إن شاء الله) شكّاً في وصف الإيمان، لا في أصل الإيمان، والشك في وصف الايمان لا يقدح في أصل الإيمان.

ولعلنا نلمح من الرماني[1] أنه لا يذهب مذهب الكوفيين إذ يقول:" وزعم الكوفيون أنها تأتي بمعنى إذ".

وقد تابع المرادي [2] البصريين في أنّ (إنْ) شرطيّة على أصلها، فقد ذكر أنّ "مذهب المحققين أن (إنْ) في هذه المواضع كلّها شرطية. وأجابوا عن دخولهم في الإسلام، وإن قدّرنا الآية فيمن تقرر إيمانه فهو شرط مجازيّ على جهة المبالغة، كما تقول: إن كنت ولدي فأطعني".

وذكر ابن يعيش [3] أنه إن لم يكن الحدث متعّيناً جاز استعمال (إن) وإن كان استعمالها في التعبير الذي ترد فيه على وجه اليقين، قال: " وتقول من ذلك: (إن متُّ فاقضوا ديني، وإن كان موته كائناً لا محالة فهو من مواضع إذا، إلاّ أن زمانه لمّا لم يكن متعيّناً جاز استعمال (إن) فيه، قال الله تعالى: (أفإن ماتَ أو قُتلَ انقلَبْتُم على أعقابِكم)[4]".

(إنْ) الواقعة بعد (ما):

ذهب الكوفيون إلى أن (إنْ) الواقعة بعد (ما) نحو: ما إن زيدٌ قائمٌ ، بمعنى (ما) وذهب البصريون إلى أنها زائدة[5].

---

1) الرماني: معاني الحروف / 76.
2) المرادي: الجني الداني / 213.
3) ابن يعيش: شرح المفصل 4/9 .
4) آل عمران (144).
5) الأنباري: الإنصاف/ 636، وانظر أيضاً: المالقي، أحمد عبد النور: رصف المباني في شرح حروف المعاني/ 109، تحقيق احمد الخرّاط، مطبعة زيد بن ثابت، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1975 م .

وقد استدل الكوفيون على مذهبهم بكثرة مجيء (إن) بمعنى (ما) ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى (**إن الكافِرونَ إلاّ في غرور**) [1] وتقدير ذلك:ما الكافرون إلاّ في غرور.

ومن أدلّتهم القرآنية أيضاً، قوله تعالى:(إنْ أنْتُم إلاّ تكذِبونَ) [2]، أي: ما أنتم إلاّ تكذبون.

وكذلك قوله تعالى:(إنْ نحنُ إلاّ بَشَرٌ مثلُكُم)[3] ، أي: ما نحن إلاّ بشرٌ مثلكم.

وقوله تعالى: (بئسَمَا يأمُركم به إيمانُكُم إنْ كنتُم مُؤمنين) [4]، وتقدير ذلك: ما كنتم مؤمنين. وقوله تعالى: (إن كانَ للرّحمنِ ولدٌ) [5]، وتقدير ذلك : ما كان للرحمن ولدٌ.

إن هذه الأدلة الكوفية على وفرتها، تثبت مجيء (إن) بمعنى (ما)، غير أنها ليست مقترنة بـــ (ما) وهو موضوع الخلاف، لكنهم أفادوا من هذه الأدلّة لاثبات مجيئها نافية كما هي (ما)، وبالتالي جاز اجتماع النفيين ، كما جاز اجتماع الإثباتين، مثل: (إنْ) و(لام) التوكيد، ولم يذكروا أدلّة قرآنية على جواز اجتماع الإثباتين طبقاً لما هو عند الأنباري، ولعلّ ذلك عائد إلى أحد سببين:

أولهما: أن يكون الأمر مقرّاً به، فلا حاجة لذكر شواهد اجتماع الإثباتين.

ثانيهما: أن يكون الأمر متعلقاً بمنهجيّة الأنباري، فيكون هو المسؤول عن عدم ذكر أدلّة قرآنية على ذلك، لاسيّما وأن هذه الأدلّة القرآنية هي في متناول اليد، ومنها على سبيل التمثيل قوله تعالى: (إنّهُ لَحَقٌّ مِثلَما أنّكم تنطِقُون) [6]، فقد اجتمعت (إنْ) و(اللام) في هذه الآية.

---

1) الملك (20).
2) يس(15).
3) ابراهيم (11).
4) البقرة (93) .
5) الزخرف (81).
6) الذاريات (23).

أما الموقف البصري من هذه الأدلّة، فقد انحصر في أمرين:

أولهما: ذكر أدلّة قرآنية تثبت مجيء (ما) زائدة، كما تكون (من) زائدة، ومن أمثلة مجيء (من) زائدة قوله تعالى: (ما لكم مِن إلهٍ غيره)[1] أي: ما لكم إله غيره.

وقوله تعالى: (فبما رحمةٍ من اللهِ لِنْتَ لَهم) [2]، أي: فبرحمة من الله.

وقوله تعالى: (قال عمّا قليل ليصبحن نادمين) [3]، أي: (عن قليل)، و (ما) زائدة .

غير أن هذه الأدلّة البصرية تثبت مجيء حرفي (ما) و (مِن) زائدين، ولم تثبت مجيء (إنْ) بعد (ما) زائدة.

ثانيهما: أنهم فنّدوا الأدلة الكوفية وذلك على النحو التالي:

1- قوله تعالى: (بِئسَما يأمُرُكم بِهِ إيمانُكُم إنْ كنتُم مؤمنين)، إنّ (إن) هنا شرطية، وتقدير جواب الشرط: إن كنتم مؤمنين فأيّ إيمانٍ يأمُرُ بعبادة عجلٍ من دون الله تعالى؟

2- قوله تعالى: **(قُل إنْ كان للرحمن ولدٌ فأنا أوّلُ العابدين)**، ليس معنى (إنْ) هو (ما)، وإنما هي شرطية أيضاً ، وجواب الشرط فأنا أوّل العابدين ،أي: الآنفين ، ومعنى الآية : كما أني لست أو من عَبَد الله فكذلك ليس لله ولدٌ . وقالوا: "قولهم: جمع بينها وبين (ما) لتوكيد النفي، كما جمع بين (إن) و(اللام) لتوكيد الإثبات. قلنا: لوكان الأمر كما زعمتم ، لوجب أن يصير الأمر إيجابياً ،لأن النفي إذا دخل على النفي صار إيجابياً؛ لأن نفي النفي إيجاب " [4] .

وذكر اللغويون أن (إنْ) بعد ما زائدة ومنهم: الزجاجي[5]، قال: وتكون زائدة، كقولك: لمّا إن جاء زيدٌ أحسنت إليه، معناه: لما جاء زيدٌ .

---

1) الأعراف (59، 65 ، 73 ، 85) ، و هود (50 ،61 ،84).

2) آل عمران (159)

3) المؤمنون (40)

4) الأنباري: الإنصاف 639

5) الزجاجي: حروف المعاني 57

والرماني[1]، قال: " وتكون زائدة ، وذلك بعد (ما)، نحو قولك: ما عن رأيته ، وما إن مررت به ".

واستشهد على ذلك بقول فروة بن مسيلك [2]

فمــا إن طبُّنــا جُبــنٌ ولكــن   منــايــانــا ودُولــةُ آخَرينــا

أي : فما طبّنا جبنٌ .

ومنهم المرادي [3]، وقد ذهب مذهب البصريين، يقول:" إن الزائدة وهي ضربان: كافة وغير كافّة. فالكافة بعد (ما) الحجازية ، نحو: ما إن زيدٌ قائمٌ، فــ (إن) في ذلك زائدة كافة لــ (ما) عن العمل وذهب الكوفيون إلى أنها نافية وهو فاسدٌ".

وهي كافة تكف (ما) عن العمل: قال سيبوية: [4]وتصرف الكلامَ إلى الابتداء ، كما صرفتها (ما) إلى الابتداء في قولك: إنما، وذلك قولك: ما إن زيدٌ ذاهبٌ " واستشهد بقول فروة بن مسيلك:

ومــا إن طبّنــا جُبــنٌ ولكــن   منــايــانــا ودلــة آخرينــا

(أن) المخففة الناصبة للفعل المضارع:

أن: تقسم إلى أربعة أقسام[5]: زائدة ، وحرف عبارة وتفسير، ومخففة من الثقيلة، وناصبة للفعل.

ويعد النحاة (أن) أم باب النصب؛ وتعمل ظاهرة ومضمرة[6]، وقد علل النحاة عمل حروف النصب بما فيها (أن) لاختصاصها بالفعل، ووجب أن يكون عملها

---

1) الرماني: معاني الحروف 75-76

2) سيبويه: الكتاب 153/3، الرماني: معاني الحروف 76

3) المرادي: الجنى الداني 210

4) سيبويه: الكتاب 153/3

5) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 176/2

6) المرادي: الجنى الداني 217

النصب؛ لأن أن الخفيفة تشبه (أنّ) الثقيلة، و(أنّ) الثقيلة تنصب الاسم، فكذلك (أن) هذه يجب أن تنصب الفعل[1].

وقد تعددت قضايا (أنْ) في بابها، وقد اختلف النحاة في بعض القضايا، ومنها خلافهم في إعمالها محذوفة من غير بدل.

فذهب الكوفيون إلى أنّ (أنْ) المخففة تعمل في الفعل المضارع النصب وهي محذوفة من غير بدل، وذهب البصريون إلى أنها لا تعمل إذا كانت محذوفة من غير بدل[2].

واستدل الكوفيون على عملها وهي محذوفة من غير بدل بالدليل القرآني وهو قراءة عبد الله بن مسعود [3] لقوله تعالى: (وإذ أخذنا ميثاقَ بني اسرائيلَ لا تعبدون إلاّ اللّه)[4]، فقد قرأ فجاء الفعل (لا تعبدوا) منصوباً بتقدير أن، أي: أن لا تعبدوا إلاّ الله، فعملت (أن) وهي محذوفة النصب في الفعل المضارع.

وجاء مثل ذلك في الشعر ومنه قول طرفه: [5]

ألا أيُّها الزاجِري أحضرَ الوغى وأن أشهدَ اللذاتِ هل أنت مخلدي

فنصب الفعل (أخضرَ)؛ لأن التقدير فيه: (أن أخضرَ)، فجاء الفعل منصوباً بها على حذفها.

ومما يدل على ذلك، أن الفعل الذي عطف على هذا الفعل المنصوب فعل آخر منصوب بأن ملفوظة، وهي قول الشاعر: (وأن أشهدَ).

وقد ردّ البصريون الدليل القرآني الكوفيّ (لا تعبدوا) لأنها قراءة شاذه، ثم إن (تعبدوا) مجزوم بـ (لا) وحذف النون علامة جزم وليست علامة نصب.

---

1) الأنباري: أسرار العربية / 170
2) الأنباري: الإنصاف، 559
3) ابن عطية: المحرر الوجيز 372/1
4) البقرة (839)
5) طرفة: ديوان طرفة 27، اتنى به ميكس سلفسون شالون 1900م،وانظر تخريجه عند حنا حداد ،معجم شواهد النحو الشعرية 365.

ويمكن القول أن القراءة الشاذة يعتد بها من جهة اللغة، وأخذها بالاعتبار، وهم من ناحية يشذذونها. ولا يعتدون بها، ومن ناحية أخرى يوجهونها.

وأقدّر أن لهم طريقين:

أولهما: أن يوجهوا هذه القراءة ويعترفوا به شاهداً لغوياً.

ثانيهما: أن يشذذوها ولا يعترفوا بها شاهداً لغوياً، كما فعلوا ولكن ليس لهم أن يوجهوها.

ويعود انكار البصريين لعمل (أنْ) مخففة محذوفة من غير بدل إلى أن الثقيلة لا تعمل مع الحذف، والمخففة فرعٌ عليها، فالأولى ألاّ يعمل الفرع في حين لا يعمل الأصل، ثم إن الفرع ذاته (أنْ) المخففة لا تعمل في بعض ما روى من القراءات وهي مذكورة أيضاً، ولما كن العمل قد امتنع عملها مذكورة فيما روي [1] من أنه قُرىء (لمن أرادَ أن يُتمُّ الرّضَاعةَ) [2] برفع (يتمُّ)

وقد قال الشاعر[3] :

يــا صاحبــيَّ فــدت نفســي نفوسَكمــا   وحيثمــا كنتُمــا لاقيتمــا رَشَــدا

أن تحمـــلا حاجةً لي قـــد خفَّ محملـــها   وتصنعـــا نعمةً عندي بهـــا ويَـــدا

أن تـــقـــرآنِ علـــى آسمـــاء ويحكمـــا   منِّـــي الســـلامَ وألاَ تشعِـــرا أحـــدا

فقال: (أن تقرآن) ولم يعمل (أن) في الفعل الذي يليها، فجاء مرفوعاً بثبوت النون تشبيهاً لها بـــ (ما) .

---

1) ابن عطية، المحرر الوجيز 293/2

2) البقرة (233)

3) البــيت بــلا نــسبه عند البغدادي، خزانة الأدب 599/3، والأنباري، الإنصاف 297، وبن منظور، اللسان (أنــن)، والراغب الأصفهاني، محاضرات الأدباء 46/2، جمعية المعارف العمومية (1287هــ)، غبر أن رواية الشاهد فيه:

أن تَقْرآ مَنْزلَ الأحبالبِ ويْحكما   مني السَّلاما وألا تُشْعِرا أحدا)

فقد أعمل (أنْ) في الفعل (تقرآ) فجاء خالياً من النون، وعلى هذه الروية لا شاهد في البيت.

وقد اختلف النحويون في (أن) في قضية أخرى، فذهب الكوفيون أنها تكون بمعنى (إذا).

واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: (عَبَسَ وَتَولّى أنْ جاءَهُ الأعمَى) [1] وتقدير ذلك عندهم: إذا جاءه الأعمى .

والبصريون يقولون: (أنْ) هاهنا في موضع نصب؛ لأنه مفعولٌ له، والتقدير: لأن جاءه الأعمى.[2]

واختلفوا أيضاً في عملها زائدة، فذهب الأخفش في أنها تعمل قياساً على الباء الزائدة التي تعمل الجرّ في الاسم على زيادتها ، وعند الجمهور: الزائدة لا تعمل لأنها لا تختص، بدليل دخولها على الماضي، مستدلين بقوله تعالى: (فَلَمَّا أنْ جَاءَ البَشِيرُ)[3] ولا يعمل إلاّ المختص [4].

(إلاّ) بمعنى الواو:

المعنى الذي يشتهر فيه هذا الحرف هو الاستثناء، به يتم إخراج المستثنى من الحكم، مذكوراً كان أم مقدّراً نحو : قام القومُ إلاّ زيداً، وما قام إلاّ زيدٌ [5].

وقد اختلف النحاة في مجيء (إلاّ) بمعنى الواو، فلا تكون بمعنى الواو عند البصريين، وعند الكوفيين تكون بمعنى الواو [6].

وذكر المرادي أن الفراء والأخفش وأبو عبيدة معمّر بن المثنى قد ذهبوا إلى أن (إلاّ) تكون بمعنى الواو، ولا تكون بمعنى الواو عند الجمهور كوفيين وبصريين [7].

---

1) عبس (1 ، 2)
2) الرماني : معاني الحروف / 73
3) يوسف (96)
4) السيوطي : الهمع / 283/2
5) المرادي: الجني الداني / 510 – 511
6) العكبري : التبيين / 403 – 406 ، والأنباري : الإنصاف / 266– 272
7) المرادي : الجني الداني /510

غير أن الرماني [1] نسب إلى أبي عبيدة، رأياً مخالفاً لما أورده المرادي، فقال: "وزعم أبو عبيدة أن (إلاّ) تكون بمعنى (لا)، قال ذلك في قوله تعالى: (لِئلاّ يكونَ لِلنّاسِ عليكُمْ حُجّةٌ إلاّ الّذينَ ظلمُوا) [2].

وقد استدل من ذهب إلى أن (إلاّ) تكون بمعنى الواو، بالأدلة القرآنية ومنها قوله تعالى: (لئلاّ يكون الناسِ عليكُم حُجّةٌ إلاّ الذينَ ظَلموا) [3] والمعنى: ولا الذين ظلموا؛ لأنه لو كانت (إلاّ) على ظاهر القول ، يعني ذلك أن الذين ظلموا يكون لهم حجة وهذا مخالف لمعنى المراد.

ومن أدلتهم أيضاً قوله تعالى: (لا يُحبُّ اللهُ الجهرَ بالسّوءِ مِنَ القولِ إلاّ مَنْ ظُلِمَ)[4]

أما مجيْ (إلاّ) بمعنى(مع) وهو بمعنى الواو فمنه قوله تعالى: (وأيدِيَكمُ إلى المرافقِ)[5] وقوله تعالى: (من أنصاري إلى الله) [6]

إذ فيه دليل على تناوب الحروف بعضها بدل بعض أما من ذهب إلى عدم جواز مجيء (إلاّ) بمعنى الواو؛ فذلك لأن الأصل في كلّ حرف أنه وضع لمعنى؛ فإذا ورد عن العرب غير ذلك فإنه على غير قياس؛ لأن الاشتراك في المعاني يلبسها.

كما أن (إلاّ) متضادّة مع الواو، فالأولى: يخالف ما بعدها ما قبلها، والثانية: تشرك ما بعدها بحكم ما قبلها؛ لهذا لم يسلم من ذهب إلى عدم جوزا تناوب (إلاّ) والواو بتأويل الآخرين للأدلّة القرآنية وعندهم أن قوله تعالى: (إلاّ الذين ظلموا منهم) استثناء

---

1) الرماني: معاني الحروف /128
2) البقرة (150)
3) البقرة (150)
4) النساء (148)
5) المائدة (6)
6) آل عمران (52) والصف (14)

منقطع بمعنى (لكن)، والمعنى: ولكن الذين ظلموا يحتجون عليكم بغير حجة، مما سقط الاستدلال بهذه الآية وغيرها ، وهم أيضاً لا يسلمون بمجيء (إلاّ) بمعنى (مع) وقوله تعالى: (إلى المرافق)؛ فإن المرفق جزء من اليد، وإذا وقع التحديد بجزء من الشيء وقع في المحدود.

أما قوله تعالى: (مَنْ أنصاري إلى اللهِ) فإن (إلى) مستعملة على الأصالة، وليست بمعنى شيء آخر وإنما هي بمعنى نفسها، والتقدير عندهم: (من أنصاري مضافين إلى الله).

كــلاّ :

وتأتي على ضربين :

أولـهما: أن تكون ردعاً ونفياً كما في قوله تعالى: (ليكونوا لهم عِزّاً.كلاّ) [1]، ومثل ذلك قوله تعالى: (قال أصحابُ موسى إنّا لمُدركونَ. قال كلاّ) [2]، أي: لا على طريق الزجر والرّدع.

ثانيهما: أن تكون بمعنى حقّاً كما في قوله تعالى: (كلاّ إنَّ الإنسانَ لَيَطغى) [3] ومما يدل على أنها حرف ؛ أنه تكسر بعدها همزة (إنّ)[4] .

غير أن هذين الضربين ليسا بإجماع النحويين، فهي عند الخليل وسيبوية وعامة البصريين حرف زجر وردع، وعند الكسائي وتلميذه نصير من يوسف تكون بمعنى حقّاً؛وعند النضر بن شميل تكون بمعنى نعم[5].

فــإذا كانــت بمعنى حقّاً كما ذهب إلى ذلك الكسائي ونصير بن يوسف، فهي في هــذه الحال اسم وليست حرفاً عند مكّي [6]؛ لأنها ترادف حقّاً، وهو اسمٌ، واستدل على

---

1) مريم (81، 52)
2) الشعراء (61، 62)
3) العلق (6)
4) انظر: الرماني: معاني الحروف 122
5) المرادي: الجني الداني 577
6) السيوطي: الهمع 500/2

كــونها اسم بتنوينها في قراءة بعض القرّاء في قوله تعالى: (كَلّا سَيَكفُرُونَ بِعبادتِهم)[1] فقد قرأ بعضهم (كَلّاً) بالتنوين[2].

أمـــا النظر بن شميل فقط استدل على مذهبه بقوله تعالى: (كلاّ والقَمَر)[3]، وعند أبي حاتم السجتاني: إن (كلا) بمعنى (ألا) الاستفتاحية.

وقــد رجــح ابن هشام الأنصاري[4] مذهب أبي حاتم على ما ذهب إليه الكسائي والنضر؛ لأنه أكثر اطراداً.

لا: ويكـــون عاملاً وغير عامل، وله أربعة أقسامٍ : فيكون جحداً، وعطفاً، ونهياً وحشواً طبقاً لتصنيف الزجاج [5] وقسمه المرادي [6] إلى ثلاثة أقسام : حرف نفي وحرف نهي، وحرف زائدٌ.

وقد وقع الخلاف بين النحويين في (لا) الزائدة، فقد ذكر الرماني[7]: أنها تزاد مع الواو لإزالة الاحتمال، وذلك نحو قولك ما قام زيدٌ ولا عمرو؛ وذلك أنك إذا قلت: ما قام زيدٌ ولا عمرو، احتمل أنهما لم يقوما معاً ولكن قاما منفردين. فإذا زدت (لا) زال هذا الاحتمال، وصار إعلاماً بأنهما لم يقوما البتة، وتزاد بين العامل والمعمول، كقولك: غضبت من لا شيء، وجئت بلا زادٍ. وقد زيدت توكيداً في نحو قوله تعالى: (لِئلاّ يَعْلَمَ أهلُ الكِتابِ) [8] والمعنى: (لأن يعلم) ".

أما قوله تعالى: (لا أقسِمُ بيّومِ القِيامَةِ) [9]، ففيه ثلاثة أقوال:

---

1) مريم (82)
2) وهذه قراءة أبي نُهيك، أبو حيان: البحر المحيط 202/6 .
3) المدثر (32)
4) ابن هشام، مغني اللبيب320/1-321
5) الزجاجي: حروف المعاني / 31
6) المرادي: الجني الداني / 290
7) الرماني: معاني الحروف / 84
8) الحديد (29)
9) القيامة (1)

الأول: أن (لا) زائدة، كأنه قال: أقسم بيومِ القيامة. وقد أنكر الرماني [1] أن تكون (لا) زائدة هنا لأنها عنده لا تزاد إذا وقعت في بداية الكلام

والثاني: أنها بمعنى (ألا) وقد أنكره الرماني أيضاً لأنه لا يعرف له نظيرٌ.

والثالث: وهو اختيار الرماني: أن (لا) ردٌّ لكلامهم، وذلك أن القرآن كالشيء الواحد والسورة الواحدة: فيأتي الجواب عما في سورة أخرى فكأن (لا) ردٌ لما تكرر من إنكار البعث، ثم قال: (أقسم بيوم القيامة).

دخول (لا) على الفعل الماضي:

أما دخول (لا) على الماضي فقد انقسم إلى قسيمن:

أولهما: أن تكون عاطفة فتعطف ماضياً على ماضٍ، وبذلك تدخل على الماضي المعطوف نحو قولهم :(قام زيدٌ لا قعد)، وهومذهب ابن سعدان وأنكره غيره، فإن ورد فيحفظ عندهم لا يقاس عليه[2].

أما دخول (لا) على الماضي من غير العطف فذلك قليل، والأكثر إن وقع ذلك أن تكون مكررة، نحو قوله تعالى: (فلا صَدَّقَ ولا صلَّىَ) [3]، وقد جعلها بعضهم جائزة الوقوع مع الماضي وهي غير مكررة، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى:(فلا اقتحَمَ العَقَبَة)[4].

غير أن الزمخشري ينكر مجيئها من غير أن تكون مكررة، وعنده أن قوله تعالى: (فلا اقتحم العقبة) فيه تكرار مقدّر في المعنى، أي: فلا فكَّ رقبةً، ولا أطعم مسكيناً لأنه فُسر اقتحام العقبة بذلك وقد وجهت (لا) في هذه الآية على أنها حرف تحضيض، بمعنى (ألا) . ذكر ذلك ابن عطيّة، وقيل هو دعاء، والمعنى: أنه ممن يستحق أن يدعى عليه بأن لا يفعل خيراً[5].

---

1) الرماني: معاني الحروف / 84
2) المرادي: الجني الداني / 294
3) القيامة (31)
4) البلد (11)
5) المرادي: الجني الداني / 299

الخاتمة :

بعــد دراســة الدلــيل القرآني في القاعدة النحوية الخلافية، في الأبواب النحوية المختلفة، توصلت إلى النتائج التالية:

أولاً: إن النحاة يعتدون بالشاهد الشعري أكثر من اعتدادهم بالدليل القرآني في الأغلب، يظهر ذلك من خلال حاجة الدليل القرآني الى الشاهد الشعري عند النحاة.

ثانياً: لقد استعمل النحاة الدليل القرآني في أغلب أبواب النحو ابتداءً بالأصول، ومروراً بالإسناد، والمنصوبات، والمجرورات، والتوابع، وانتهاءً بحروف المعاني.

ثالــثاً: إن النص القرآني نصُ محصور بألفاظ محددة، في حين إن الخلاف النحوي كان افتراضــياً في كثير من الأحيان ، لذلك ماكان لهذا النص المحدد بألفاظه التي هو عليها أن يشتمل على جميع التراكيب اللغوية المحتملة، ولعل هذا هو الذي جعل الدليل القرآني غيــر كاف لتغطية القضايا النحوية جميعها على الإطلاق، فمثلاً اختلف النحاة في كثير من حروف المعاني، ولم يكن للدليل القرآني توظيف في جميع مااختلفوا فيه، ومثل هذا يمكــن أن يقال في حروف الجر، وحروف العطف، والمنصوبات وغيرها من القضايا النحوية الخلافية.

رابعــاً: لجــأ الــنحاة إلى التأويل والتقدير للأدلة القرآنية بما ينسجم مع قواعدهم التي فرضــوها، فطوعوا الدليل القرآني لهذه القواعد قسراً في كثير من الأحيان، ولكنهم لم يوســعوا قاعدتهم في حال ورود دليل من القرآن على غير مذهبهم، فتمسكوا بقواعدهم وطوعوا الدليل القرآني لها.

خامساً: إن استعمالهم للدليل القرآني في بعض القضايا الخلافية لم يكن توظيفاً مباشراً، وإنمــا يمــيلون إلى الاستطراد للبحث عن مدخل إلى دليل قرآني لم يكن له علاقة في موضوع الخلاف إلا من بعيد.

سادســاً: تغاير الدليل القرآني في المسألة الخلافية الواحدة لمذهب ما، من مصنف إلى آخر، مما يعني أن الأمر من صنيع المصنفين في كثير من الأحيان.

ســـابعاً: توافـــر أدلة قرآنية لبعض المسائل الخلافية، وعدم توظيفها قد يكون من صنيع المـــصنفين، لا مـــن صنيع النحاة أصحاب المذاهب، فكيف نعزو ذلك إلى النحاة ومنهم القراء الذين لم يغير عنهم النص القرآني ، وليس لنا أن ندعي ذلك عليهم.

ثامناً: إننا نميل إلى أن نفسر تعدد الأوجه الإعرابية النحوية، للدليل القرآني الواحد، من بـــاب الإعجاز النحوي للقرآن الكريم ، كما أنه تتبني على هذا التعدد تعدد في الأحكام الفقهية والشرعية وغيرها مما يتيح مجالاً رحباً للمسلمين للتعاطي مع قضايا دينهم .

تاســعاً : لقد تجرأ بعض النحاة على القرآن في القراءات وغيرها، يظهر ذلك في باب العطف على التوهم .

المراجع

الإبراهيم، محمد(2002)، **إعراب القرآن الكريم**،ط1، دار النفائس بيروت،لبنان.

أبـــو حيان (1990): **البحر المحيط**، ط2، مؤسسة التاريخ العربي، ودار إحياء التراث العربي.

أبو حيان، (1986)، **تذكرة النحاة** ،تحقيق عفيف عبد الرحمن، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت.

أبـــو لـــبدة، حـــنان محمد (1995) **اختيارات عبد القاهر الجرجاني النحوية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن .

الأحوص (د.ت): **ديوان الأحوص الأنصاري** تحقيق عبد السلام هارون، واحمد شاكر، ط5،دار المعارف ،مصر

الأخطل(1986)،**ديوان الأخطل**، شرح مهدي ناصر الدين،ط1،الكتب العلمية، بيروت.

الأخطـــل(1996)،**ديـــوان الأخطل**، تحقيق فخر الدين قباوة، وجمع السكري ،ط4،دار الفكر دمشق وبيروت.

الأخطل(د.ت): **ديوان الأخطل**، شرح إيليا سليم الحاوي، دار الثقافة، بيروت،لبنان.

الأزهـــري، خالـــد (د.ت)، **شـــرح التصريح مع حاشية الشيخ يس**، داراحياء الكتب العربية، مصر

الأشـــموني، أبو الحسن (1998):**شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، قدم له ووضح هوامشه وفهارسه حسن يعقوب، إشراف إميل يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

الأصـــبهاني،أبوبكر (د.ت) **المبسوط في القراءات العشر**، تحقيق سبيع حاكمي، مجمع اللغة العربية، دمشق.

الأصـــمعي (د.ت) **الأصـــمعيات** تحقـــيق عـــبد السلام هارون، احمد شاكر ط5، دار المعارف، مصر.

الأعـــشى، ميمون بن قيس(1994) : **ديوان الأعشى**، تقديم حنا نصرالحتي، ط2، دار الكتاب العربي ،بيروت،لبنان.

الأعشى، ميمون بن قيس (د.ت)، **شرح ديوان الأعشى**، تحقيق كامل سليمان، ط1، دار الكتاب اللبناني – مكتبة المدرسة، بيروت، لبنان .

الأفغانـــي، ســـعيد (1964)،**أصـــول الـــنحو**، ط3، مطبعة جامعة دمشق. امرؤالقيس (2000)، **ديوان امرىء القيس**، دار صادر، بيروت.

الألـــف الأنـــباري (د.ت) **الإنـــصاف فـــي مـــسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، ومعه الانتصاف من الانصاف، محمد محيي الدين عبد الحميد،دار الفكر.

الأنباري (1996) **البيان في غريب إعراب القرآن**، تحقيق طه عبد الحميد، القاهرة .

الأنـــباري(1997): **أسرار العربية**، تحقيق محمد شمس الدين، ط1، دار الكتبالعلمية، بيروت، لبنان.

أنيس، ابراهيم (1975)، **من أسرار اللغة**، ط5،مكتبة الأنجلو المصرية .

ابـــن الجـــزري (د.ت) **النشر في القراءات العشر**، اشراف علي الضباع، دار الكتاب العربي.

ابن الحاجب (د.ت) **كتاب الكافية في النحو**، شرح الاسترباذي النحوي، دار الكتب.

ابـــن الـــسراج، ابو بكر (1985): **الأصول في النحو**، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط، مؤسسة الرسالة، بيروت.

ابن جني (1969)، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، تحقيق علي النجدي ناصف، وعبد الفتاح الشلبي، لجنة إحياء التراث، القاهرة.

ابن جني (1985) **سر صناعة الإعراب**، تحقيق حسن هنداوي، ط1، دار القلم ،دمشق.

ابـــن جنـــي، (2001)، **الخـــصائص**، تحقـــيق عبد المجيد الهنداوي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

ابن جني، (1371هـــ) **الخصائص** تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية.

ابن جني ، (د.ت): **الخصائص**، دار الكتب المصرية، ودار الهدى، بيروت.

ابن خالويه، الحسين بن احمد، **مختصر في شواذ القرآن** (د.ت)، دار الهجرة.

ابـــن خالويه الحسين بن أحمد، (1990) **الحجة في القراءات السبع**، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة.

ابن زنجلة، ابو زرعة (1997): **حجة القراءات** تحقيق سعيد الأفغاني، ط5، مؤسسة الرسالة بيروت.

ابن سلام الجمحي (1952) **طبقات الشعراء**، دار المعارف، مصر.

ابـــن عـــصفور (1999): **شرح جمل الزجاجي**، تحقيق صاحب ابو جناح ، ط1، عالم الكتب بيروت.

ابن عقيل (1990): **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك** تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط1، دار الخير بيروت.

ابـــن مالك (1990) **شرح التسهيل**، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، ط1، دار هجر.

ابـــن مالـــك (2001): **شـــرح الكافية الشافية**، تحقيق على معوض وعماد احمد عبد الموجود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

ابن مالك، أنس (1951) **الموطأ**، تحقيق محمد عبد الباقي، القاهرة.

ابن مجاهد (1980): **كتاب السبعة في القراءات**، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة.

ابن منظور (د.ت): **لسان العرب**، دار صادر، بيروت.

ابن هشام الأنصاري (1979) **مغني اللبيب**، مكتبة الرياض الحديثة، بيروت. الوعر، مازن (1989) **دراسات لسانية تطبيقية**،ط1، دار طلاس ، دمشق.

ابـــن هـــشام الأنـــصاري (1997): **أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك** تحقيق إميل يعقوب، ط1 دار الكتب العلمية، بيروت.

ابــن هــشام الأنــصاري (د.ت)، **شرح شذور الذهب**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد .

ابن يعيش(د.ت) : **شرح المفصل**، عالم الكتاب، بيروت ومكتبة المتنبي، القاهرة

البروسي ،وليام (1980)،**مجموع أشعار العرب**، ط2، دار الآفاق الجديدة،بيروت .

الــبغدادي، عبد القادر بن عمر (1981)،**خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب** ،تحقيق عبد السلام هارون، ط1، مكتبة الخانجي ودار الرفاعي، الرياض .

تمام حسان، (1988)، **الأصول**،الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر.

التهانونـــي ،محمــد علي (1966) ، **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم** ، تحقيق علي دحروج ،ط1،مكتبة لبنان ،بيروت .

الجرجانـــي ، عــبد القاهــر (1982) **المنتصر في شرح الإيضاح** ،تحقيق كاظم بحر المرجان ، دار الرشيد ، العراق .

الجرجاني،علـــي بـــن محمد (1992): **التعريفات**، تحقيق ابراهيم الابياري ،ط2، دار الكتاب العربي، بيروت .

الجرجانـــي،(2001)، **الخصائص** ،تحقيق عبد الحميد الهنداوي، ط1،دار الكتب العلمية، بيروت.

جرير(1982) **ديوان جرير**،شرح إيليا الحاوي ،ط1،دار الكتاب اللبناني ،بيروت .

الحجوج ،محمد (2005) : **الفكر اللغوي عند السهيلي**، رسالة دكتوراه غير منشورة ،جامعة مؤته ،الاردن .

الحربـــي ،محمــد (1415هــ) : **العوامل المعنوية في النحو العربي، مجلة جامعة أم القرى للبحوث المحكمة** ،العدد العاشر السنة الثامنة .

حسنين ،صلاح الدين (1984) دراسات **في علم اللغة الوصفي والتاريخي المقارن** ،ط 1،دار العلوم ،الرياض .

الحلواني ، محمد خير (1997) ،**النحو الميسر** ،ط1،دار المأمون للتراث ،دمشق.

الحمد ،علي والزعبي ،يوسف (1984) ، **المعجم الوافي في النحو العربي**، منشورات دار الثقافة والفنون ،عمان ،الأردن.

الحمصي، يس (1971): **حاشية يس على شرح الفاكهي** لقطر الندى، ط2، شركة مكتبة البابي الحلبي، مصر.

حداد، حنا (1984) ،**معجم شواهد النحو الشعرية** ،دار العلوم ،الرياض .

حداد، حنا (1992) **الحمل على الجوار بين القبول والاعتراض** ، **ابحاث اليرموك**، مج/1 عدد/2 .

الخضري (د.ت) ،**حاشية الخضري على شرح ابن عقيل علي ألفية ابن مالك** ، خبط يوسف البقاعي، دار الفكر، بيروت. الدجني، فتحي (1974): **أبو الأسود الدؤلي ونشأة النحو العربي** وكالة المطبوعات، الكويت.

الدجني، فتحي (1984): **الإعجاز النحوي في القرآن الكريم** ،ط1، مكتبة الفلاح، الكويت.

بن الصمة، دريد (1981)، **ديوان دريد بن الصمة**، تحقيق محمد خير البقاعي، دار الكتب ودار قتيبة ،دمشق.

دقة،محمد علي (1999) : **شعراء بني أسد** ،**أشعار الجاهليين والمخضرمين** ،ط1،دار صادر،بيروت .

الدمياطي، البناء (د.ت) **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر**، رواه وصححه وعلق عليه، على الضباع، دارالندوة الجديدة، بيروت، لبنان.

الدينوري (1994) **ثمار الصناعة**، تحقيق حنا حداد، ط1، منشورات وزارة الثقافة، عمان.

ذو الرمة (1995): **ديوان ذي الرمة**، شرح زهير فتح الله، ط1صادرة، بيروت.

ذو الرمة، (1995) **ديوان ذي الرمة**، ط1، دار صادر بيروت.

بن العجاج، رؤبة (1980) **ديوانه**، ت: وليم بن الورد، ط2، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

الأصـــفهاني، الــراغب، (1287هـــ) **محاضــرات الأدبـــاء 46/2**، جمعية المعارف العمومية.

الــراوي، طـــه(د.ت) **نظــرة في النحو، مجلة المجمع العلمي العربي** مج14،ج/9، دمشق.

رشـــوان، محمـــد (1995) **قول على قول في التوهم في النحو العربي**، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية العدد(14) ، السعودية .

الرمانـــي، أبـــو الحـــسن (د.ت) **كتاب معاني الحروف**، تحقيق عبد الفتاح شلبي دار النهضة، مصر، القاهرة .

الـــزبيدي، عـــبد اللطـــيف اليمنـــي (1987) **إئتلاف النصرة في إختلاف نحاة الكوفة والبـــصرة**، ت: طـــارق الجنابـــي، ط1، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت.

الزبيدي، محمد،(1965) **تاج العروس**، تحقيق عبد السلام فراج الكويت.

الزجاجي، أبو القاسم (1969)، **الإيضاح في علل النحو** طبعة بغداد.

الزجاجي، أبو القاسم (1984) **كتاب حروف المعاني**، تحقيق علي الحمد ،ط1، مؤسسة الرسالة ودار الامل ، إربد .

الزجاجـــي، أبو القاسم (1962): **مجـــالس العلماء** ، تحقيق عبد السلام هارون ،مطبعة حكومة الكويت .

الزمخشري (د.ت) **الكشاف** ، دار المعرفة، بيروت .

الزمخشري (د.ت) **المفصل في علم العربية**، دار الجيل بيروت، لبنان.

زهيـــر بـــن أبي سلمى (1981) **ديوان زهير**، شرح أبي العباس ثعلب، تحقيق فخر الدين قباوة ، ط1، دار الفكر دمشق.

زهير بن أبي سلمى (د.ت) **ديوان زهير** ، دار صادر .

السامرائي، ابراهيم (1994): **فـــي النحو العربي، مجلة أبحاث اليرموك**، العدد الأول، مج12 .

السامرائي، فاضل (1989) **معاني النحو** ، مطبعة التعليم العالي، الموصل .

السامرائي، ابراهيم (1994)، **من سعة العربية** ،ط1، دار الجيل، بيروت.

السمين الحلبي (1991) **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق احمد الخراط، ط1، دار القلم، دمشق.

سيبويه (د.ت) **كتاب سيبويه**، تحقيق عبد السلام هارون، ط1، دار الجيل، بيروت

السيرافي، أبو سعيد (1955): **أخبار النحويين البصريين**، تحقيق الخفاجي والزيني، القاهرة.

السيوطي ، جلال الدين (1984): **الأشباه والنظائر في النحو** ، ط1 ،دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان .

السيوطي، جلال الدين (1996) **الإتقان في علوم القرآن**، تحقيق سعيد الممدوح، ط، مؤسسة الكتب الثقافية بيروت.

السيوطي، جلال الدين (1998) **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق أحمد شمس الدين، ط، دار الكتب العلمية، بيروت .

السيوطي، جلال الدين (1999) **الاقتراح**، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الصفا، القاهرة .

السيوطي جلال الدين (د.ت)، **شرح شواهد المغني**، تعليق محمد الشنقيطي، مكتبة الحياة، بيروت .

الشماخ، بن ضرار (د.ت) : **ديوان الشماخ**، تحقيق صلاح الدين الهادي ، دار المعارف، القاهرة.

الصبان، محمد بن علي (1997): **حاشية محمد بن علي الصبان علي شرح علي بن محمد الأشموني لألفية ابن مالك**، ضبط وتصحيح ابرايم شمس الدين ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

صبرة، محمد حسنين (1992) **مخالفة القواعد النحوية في القرآن الكريم**، دار الثقافة العربية القاهرة.

الصغير، محمود (1999)، **القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي**،ط1، دار الفكر، دمشق

بــن العــبد، طــرفة ،(2000) ،**ديوان طرفة بن العبد**، تحقيق درية الخطيب ، ولطفي الصقال ،ط2، إدارة الثقافة والفنون ، البحرين والمؤسسة العربية ،بيروت .

الغــنوي، طفــيل (1968): **ديــوان طفيل الغنوي**، تحقيق محمد عبد القادر / الكتاب الجديد، بيروت.

طفيل الغنوي (1997) **ديوان طفيل الغنوي** ، شرح الأصمعي ، تحقيق غسان فلاح،ط 1،دار صادر، بيروت ، لبنان .

عبابنة، يحيى (1993): أثر **التحولات الأسلوبية في تغير الاعراب في الآيات القرآنية** والشواهد ،مج11، العدد 1، **مجلة أبحاث اليرموك.**

عبابنة، يحيى (1990) **مــنهج أبي حيان الأندلسي في اختياراته من القراءات القرآنية في تفسير البحر المحيط ، في ضوء علم اللغة المعاصر**، رسالة دكتوراه، عين شمس، القاهرة .

عباس حسن (1966) **النحو الوافي** ،ط3،دار المعارف، مصر.

عبد الرحمن السيد (2003) ، **الابتداء بالنكرة**، بحث قدمه للمؤتمر الدورة (58) .

عبد الكريم مجاهد (2001) : **الكف عن العمل النحوي** مج76 ج 1، مجلة مجمع اللغة العربية/دمشق.

عبــيد الله الــرقيات (1986) **ديــوان عبيد الله الرقيات**، تحقيق محيوسف نجم ، دار بيروت للطباعة والنشر.

العــسكري (1988): **جمهــرة الأمثال**، ضبطه وكتب حواشيه أحمد عبد السلام ،ابو هلال، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

العــصيمي ، خالــد (2003) **القــرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية** بالقاهرة ،ط1 ، دار ابن حزم، بيروت .

العكبري (1987)، **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق محمد على البجاوي ، ط1، دار الجيل، بيروت.

العكبـــري، ابـــو الـــبقاء (1986) **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين،** تحقيق عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان.

بن أبي ربيعة، عمر (د.ت)، **ديوان عمر بن أبي ربيعة،** تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الأندلس، بيروت.

العبـــسي، عنتـــرة، (1983) **ديوان عنترة** ، تحقيق محمد سعيد مولوي ، ط2، المكتب الاسلامي، بيروت ودمشق.

الغلاييني، مصطفى (1992)، **جامع الدروس العربية،** مراجعة عبد المنعم خفاجه، ط 26، المكتـــبة المعاصـــرة صـــيدا، بيروت ابن غلبون، ابو الحسن بن طاهر (2001): **التذكرة في القراءات،** تحقيق سعيد صالح، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

الفارسي: (د.ت) **المسائل المشكلة البغداديات** .

الفارسي، ابو علي (2001): **الحجـــة للقراء السبعة أئمة الأمصار في الحجاز والعراق والـــشام الـــذين ذكـــرهم أبو بكر بن مجاهد،** وضع حواشيه وعلق عليه كامل مصطفى الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت.

الفاسي الفهري (1985) **اللسانيان واللغة العربية** ،ط1، دار توبقال، الدار البيضاء

الفراء، أبو زكريا يحيي بن زياد (1983) **معاني القرآن،** ط3، عالم الكتب بيروت.

الفـــراء ، أبـــو زكريا يحيي بن زياد (د.ت) **معاني القرآن،** تحقيق محمدعلي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة.

الفرزدق، همام بن غالب (1966)، **ديوان الفرزدق،** دار صادر، بيروت.

الفـــرزدق، همام بن غالب (1983) ، **ديوان الفرزدق** تحقيق إيليا الحاوي، ط1، دار الكتاب اللبناني ومكتبة المدرسة، بيروت، لبنان.

الشايب، فوزي (1992) **الحال فضلة، مجلة أبحاث اليرموك،** سلسلة الآداب واللغويات مج1،عدد1 .

الفيـــروز أبـــادي (1983) **القامــوس المحيط**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت .

القرافي (1982) **الاستغناء في أحكام الاستثناء**، تحقيق محمد محسن، مطبعة الارشاد بغداد.

القرطبـــي، الأنـــصاري (1967)، **الجامع لأحكام القرآن**، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة .

كثيــر عــزه(1994) **ديوان كثير عزه**، شرح عدنان زكي درويش، ط1، دار صادر، بيروت ، لبنان .

الكــساسبة، أمين (2003) **المستوى النحوي في توجيه القراءات السبع**، دراسة في كتب الاحتجاج، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الأردن.

الكفوي، أبو البقاء (1984): **الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، تحقيق عدنان درويش، مطبوعات وزارة الثقافة السورية ، دمشق.

لاشين، عبد الفتاح (د.ت) **معاني التراكيب**، دار الطباعة المحمدية .

اللــبدي، محمد (1985)، **معجم المصطلحات النحوية والصرفية**، ط1، مؤسسة الرسالة ودار الفرقان.

لبيد بن ربيعة (1966): **ديوان لبيد بن ربيعة**، دار صادر ، بيروت.

المالقــي، احمــد عبد النور (1975) **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، تحقيق أحمد الخراط، مطبعة زيد بن ثابت، مجمع اللغة العربية، دمشق.

المبرد، ابو العباس محمد بن يزيد (1979): **المقتضب**، تحقيق عبد الخالق عضيمة.

المبــرد، ابــو العــباس(1986): **الكامل في اللغة والآدب**، تحقيق احمد الدالي ، ط1 مؤسسة الرسالة، بيروت .

المتنبي: (2005) **ديوان المتنبي بشرح البرقوقي** مراجعة يوسف البقاعي، دار الكتاب العربي، بيروت ج2 ص 237

المجاشعي (1985) **شرح عيون الاعراب**، تحقيق حنا حداد مكتبة المنار، الزرقاء

محمـــد عــيد (1988): **الاستشهاد والاحتجاج باللغة**، رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث، ط3، عالم الكتب، القاهرة

مسلم (1998) **صحيح مسلم**، شرح القاضي عياض، تحقيق يحي اسماعيل، ط1، دار الوفاء، مصر.

مكـــي، القـــيس (1988)، **مشكلة إعراب القرآن**، تحقيق حاتم الضامن، ط4، مؤسسة الرسالة.

مكـــي القيسي (1977): **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحجمها**، تحقيق محيي الدين رمضان، ط 5، مؤسسة الرسالة، بيروت.

الملخ، حسن (2002) ، **التفكير العلمي في النحو العربي**، ط1، دار الشروق، عمان.

منـــى إلـــياس: (1985)، **القـــياس فـــي الـــنحو**، ومعه تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي، ط 1، دار الشروق، عمان.

الـــنابغة الذبيانــــي (د.ت)، **ديوان النابغة الذبياني**، تحقيق كرم البستاني، دار صادر، بيروت.

الـــنابغة الذبيانــــي(1976) **ديـــوان النابغة الذبياني**، شرح الطاهر بن عاشور، الشركة التونسية للتوزيع.

الـــنحاس، أبو جعفر (1981)، **إعراب القرآن**، تحقيق زهير غازي زاهد ، ط3 ، عالم الكتب ، دار النهضة العربية ، بيروت.

القيـــسي، نـــور ، (1972) **مـــرار الأسدي**، **حياته وما تبقى من شعره**، **مجلة المورد العراقية**، مج2، ع2.